

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/IND/1
10 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الأولية للدول الأطراف*

الهند*

يصدر هذا التقرير بالصورة التي ورد بها، دون تحرير رسمي.

*

99-07527

مقدمة

١ - تضمن صك التصديق على الاتفاقية الذي أودعته حكومة الهند، البيانين الايضاحيين التاليين وتحفظا واحدا:

٢ - تدعو المادة ١٦(١) إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المسائل المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية. وفي هذا الصدد يرد البيان الايضاحي على النحو التالي:

"فيما يتعلق بالمادة ١٦(١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعلن حكومة جمهورية الهند أنها ستلتزم بهذه الأحكام وتكفل تطبيقها تمثيا مع سياستها المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الخاصة بأي طائفة ما لم تأت المبادرة منها وبموافقتها".

٣ - وتدعو المادة ١٦(٢) إلى جعل تسجيل الزواج في سجل رسمي إلزاميا. ويرد البيان الايضاحي لهذه المادة على النحو التالي:

"وفيما يتعلق بالمادة ١٦(٢) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعلن حكومة جمهورية الهند أنها توافق على مبدأ التسجيل الالزامي للزواج. بيد أن عدم تسجيل الزواج لا يبطل الزواج ولا سيما في الهند التي تتسم بتنوع التقاليد والأديان ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة".

٤ - وتقرر المادة ٢٩(١) من الاتفاقية قيام محكمة العدل الدولية بالتحكيم الالزامي أو الفصل في المنازعات المتعلقة بالتفسير. ويرد التحفظ المقدم من حكومة جمهورية الهند على النحو التالي:

"فيما يتعلق بالمادة ٢٩(١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعلن حكومة جمهورية الهند أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة".

٥ - وبذلك تقدم حكومة الهند تقريرها الأول على النحو المطلوب بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية. وسبقت تقديم هذا التقرير مشاورات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد جرت في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦.

٦ - وعقد خلال هذه الفترة ما يربو مجموعه على ٢٠ اجتماعا مع عدد من المنظمات النسائية مما زود الحكومة والمشاركين برؤية واضحة هامة في طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالفروق بين الجنسين والقضايا ذات الصلة بالمرأة الهندية. وعلاوة على ذلك، عقد بوجه خاص اجتماع واحد مع المنظمات غير الحكومية وفرادى النساء المهتمات بالقضايا ذات الصلة بحقوق المرأة في أواخر عام ١٩٩٤ للاستئناس بالآراء حول كيفية القيام بإعداد التقرير الأولى للهند. وهذا التقرير يأخذ في الاعتبار المناقشات التي دارت في هذه العملية الاستشارية الطويلة والواسعة النطاق والاستنتاجات التي خلصت إليها. وعلاوة على ذلك، جرت مناقشات تفصيلية ووردت اسهامات كتابية من مختلف وزارات/إدارات حكومة الهند عن مختلف مواد الاتفاقية.

٧ - ويشمل التقرير جزأين وفقا للمبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويتضمن الجزء الأول معلومات عامة عن الهند وعن الإطار السياسي والقانوني والدستوري التي تنفذ ضمنه الاتفاقية. ويتضمن الجزء الثاني معلومات محددة فيما يتعلق بكل مادة من مواد الاتفاقية من ناحية الخطوات التي اتخذتها الحكومة، والمعوقات إن وجدت، ونهج العمل المستقبلي الذي تتوخاه الحكومة.

٨ - وكان هناك طلب متزايد من الجماعات النسائية في جميع أنحاء البلد لكي تسحب الهند تحفظاتها/بياناتها الايضاحية، وهذه المسألة قيد النظر. أما السياسة الحالية التي تنتهجها الحكومة والمتمثلة في عدم التدخل في قوانين الأحوال الشخصية للأقليات ما لم تأت المبادرة منها وبموافقتها، فقد أسفرت بالفعل عن حدوث عدد من التغييرات. وعلى سبيل المثال، جرى تعديل قانون الأحوال الشخصية للهندوس، وقانون الأحوال الشخصية للبارسي، وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. ويتمثل مطلب الجماعات النسائية في أنه ينبغي على الأقل تعديل سياسة الحكومة لبيان أنه عند التأكد من وجهات نظر مجتمعات الأقليات، يتعين بوجه خاص أن تؤخذ في الاعتبار آراء نساء تلك المجتمعات. وهذا أيضا قيد نظر الحكومة.

الجزء الأول

المعلومات العامة الأساسية وإطار العمل

المعلومات العامة

٩ - إن الهند، التي نالت الحرية في عام ١٩٤٧، شكلت نفسها في جمهورية ديمقراطية، ذات نظام برلماني، وسلطة قضائية مستقلة ودستور مفصل ومكتوب. وهي اتحاد من ولايات، يضم ٢٥ ولاية و ٧ مناطق اتحاد. ولديها نظام حكم دستوري فيدرالي له سمات وحدوية معينة يجري فيه تقاسم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الاتحاد والولايات ومناطق الاتحاد. وتجرى الانتخابات لبرلمان الاتحاد والهيئات التشريعية للولايات كل خمس سنوات على أساس حق الراشدين في الانتخاب العام. وفي الهند، تمتعت المرأة والرجل بحقوق انتخاب متساوية منذ نشأة الجمهورية.

١٠ - ولما كانت الهند تقع بين خطي العرض ٨,٤ درجات شمالا و ٣٦,٦ درجات شمالا وخطي الطول ٦٨,٧ درجات شرقا و ٩٧,٢٥ درجة شرقا، فإنها تمثل أكبر سابع دولة في العالم من حيث المساحة كما أنها الدولة الثانية الأكثر ازدحاما بالسكان حيث بلغ عدد سكانها ٨٤٦,٣٠ مليون نسمة في عام ١٩٩١ (ويقدر حاليا بما يربو على ٩٧٠ مليون نسمة).

الإطار الدستوري والقانوني

١١ - يعمل بدستور الهند، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، بوصفه القانون الأساسي في الهند. وجميع أجهزة الدولة ترجع في نشأتها إلى الدستور وتستمد سلطتها من الدستور وتضطلع بمسؤولياتها في إطاره. وهو يتناول هيكل الحكم ونظامه، ويورد أحكاما تفصيلية فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطنين والأشخاص الآخرين ويضع مبادئ توجيهية عامة معينة كي تسترشد بها مختلف أجهزة الدولة، والهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويتوخى حكومة فيدرالية في هيكلها ذات سمات وحدوية. ورئيس الجمهورية هو الرئيس الدستوري للاتحاد. وينص الدستور على وجود مجلس للوزراء يكون مسؤولا جماعيا أمام البرلمان ويرأسه رئيس للوزراء. كما ينص الدستور على وجود سلطة قضائية مستقلة، ومراقب مالي ومراقب عام للحسابات يكون مستقلا، ولجنة انتخاب مستقلة ولجنة خدمة عامة مستقلة. ويوزع الدستور السلطتين التشريعية والتنفيذية بين البرلمان والهيئات التشريعية للولايات وينص على إناطة السلطات المتبقية بالبرلمان. ونظام الحكومة في الولايات يشبه إلى حد بعيد نظام الحكومة في الاتحاد. وتتألف السلطة التنفيذية للولاية من المحافظ ومجلس الوزراء الذي يرأسه كبير الوزراء. ولكل ولاية وبعض مناطق الاتحاد هيئة تشريعية مكونة من مجلس أو مجلسين. ونظام السياسة الانتخابية القائم على تعدد الأحزاب موجود منذ الاستقلال.

١٢ - وقد وُضِعَ الدستور الهندي في نفس الوقت تقريبا الذي وضع فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولذلك تأثر به بشدة. ومبدأ المساواة بين الجنسين راسخ بشدة في دستورنا. فهو ينص على المساواة أمام القانون والمساواة في الحماية التي يوفرها القانون، وحظر التمييز، وتكافؤ الفرص في المسائل المتعلقة بالوظائف العامة. وينص الدستور الهندي كذلك على الإجراءات الايجابية والتمييز الايجابي بتمكين الدولة من وضع أحكام خاصة من أجل المرأة. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما معينة، يطلق عليها 'المبادئ التوجيهية'، التي تحتم على الدولة أن تقوم، في جملة أمور، بكفالة الحق في الحصول على سبل العيش الكافية للرجل والمرأة على قدم المساواة؛ والمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة للرجل والمرأة على حد سواء؛ توفير الصحة والقوة للعمال، للرجل والمرأة على حد سواء؛ وكفالة ألا ترغم الحاجة الاقتصادية المواطنين على دخول مهن لا تتناسب مع أعمارهم وقوتهم. كذلك هناك واجب ملقى على عاتق كل مواطن في الهند لنبذ الممارسات التي تنتقص من كرامة المرأة.

١٣ - وفي حين أن الحقوق الأساسية المصونة في الدستور يمكن أن تنظر فيها المحكمة، تعتبر المبادئ التوجيهية للسياسة غير قابلة لأن تنظر فيها المحكمة بوجه عام من ناحية اللجوء إلى الانتصاف القضائي. بيد أن المحكمة العليا للهند قامت، من خلال دورها الحركي ببث الدينامية حتى في الأحكام غير القابلة لأن تنظر فيها المحكمة وما برحت تصدر توجيهات للدولة من أن لاخر لتنفيذ المبادئ التوجيهية. وفي حكم صادر في الآونة الأخيرة، أوضحت المحكمة العليا أنه لا يمكن للدولة أو أي جهاز من أجهزتها القيام بشيء ينتهك هذه المبادئ وأصبح بعض المبادئ قانونا بالفعل. وقانون استحقاقات الأمومة وتخصيص مقاعد للمرأة في هيئات الحكم المحلي مثالان وثيقا الصلة. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى المحكمة العليا، فإن بعض المبادئ التوجيهية مثل المبدأ المتعلق بالتعليم الالزامي، بعد انقضاء الفترة التي نص عليها الدستور يتعين الآن اعتبارها حقا أساسيا. وفي حين أن المحكمة العليا والمحكمة العالية والمحاكم الأدنى تقيم العدل في البلد وفقا لثتى قوانين الأرض، استحدثت المحكمة العليا للهند على مدى السنين تقليدا قويا يتمثل في المقاضاة من أجل المصلحة العامة. ووفقا لتفسير المحكمة العليا، فإن هذا نظام يمكن بموجبه لأي فرد من أفراد الجمهور أن يقدم طلبا لاستصدار توجيهه أو أمر أو أمر قضائي مناسب في حالة انتهاك حقوق أي شخص أو فئة من الأشخاص بالامتناع عن فعل أو القيام به ويكون هؤلاء الأشخاص غير قادرين على رفع الأمر إلى المحكمة (بسبب الفقر أو العجز أو بسبب عائق اجتماعي أو اقتصادي). وأدى هذا إلى زيادة إثراء البنية القانونية الشاملة للهند وأسهم في قضية العدالة بين الجنسين. والقرارات التي أصدرتها المحكمة العليا في الآونة الأخيرة في مسائل من قبيل الحاجة إلى وجود "قانون مدني موحد" لجميع النساء بصرف النظر عن الديانة، وضرورة المساواة في حقوق الملكية للنساء ولا سيما في حالة الميراث، والقرارات المتعلقة بعمل الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء، والمضايقات الجنسية في مكان العمل، وضرورة أن تكون المحاكمات سرية في قضايا الاغتصاب وما إلى ذلك، هي دليل على هذا الدور الحركي للمحكمة. كما أنه في عدد من الأحكام، أبطلت المحكمة العليا بعض الأحكام الظالمة المنصوص عليها في قوانين أحوال شخصية معينة بإعلان أنها متجاوزة لحدود دستور الهند (وعلى سبيل المثال أبطل ١٤ قانونا تنظم المسيحيين في كيرالا).

١٤ - ولدعم الولاية الدستورية، سنت الدولة تدابير تشريعية مختلفة بقصد كفالة المساواة في الحقوق، والتصدي للتمييز الاجتماعي، ومنع العنف بمختلف أشكاله وتوفير خدمات الدعم ولا سيما للمرأة العاملة. وأجريت تعديلات من حين لآخر لمواكبة الطلبات الناشئة.

١٥ - وترجمة المساواة بين الجنسين بحكم القانون والوعد بإقامة العدل، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى حقيقة واقعة مثلت أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها الهند على مدى السنين، ولسوء الحظ، لا تزال هناك فجوة واسعة بين الأهداف المعلنة في الدستور، والتشريع والسياسات وبين المركز الحالي للمرأة الهندية. ولسد هذه الفجوة وكفالة حصول المرأة بالفعل على الضمانات القانونية، أنشأت الحكومة لجنة وطنية قانونية من أجل المرأة في عام ١٩٩٢ أسندت إليها مسؤولية الاشراف على تحقيق الضمانات الدستورية للمرأة، واستعراض القوانين والأنظمة حسب الاقتضاء في هذا الصدد والتدخل في حالات افرادية منتقاة تتعلق بانتهاك حقوق المرأة ومساواتها لإصدار توجيهات مناسبة للسلطات المعنية. وقد أصبح لزاما على حكومة الهند وحكومات الولايات إبلاغ البرلمان بإجراءات متابعتها لتوصيات اللجنة، وتقديم أسباب محددة في حالة الاختلاف مع أي من توصيات اللجنة.

الإطار الاقتصادي

١٦ - اتبعت الهند، منذ استقلالها في عام ١٩٤٧، اقتصادا مختلطا يتعايش فيه القطاع العام مع القطاع الخاص. وإلى عهد قريب، كان القطاع العام يسيطر على القطاعات الرئيسية للاقتصاد، أي الصناعات الثقيلة، والقوى والهيكل الأساسية، والأعمال المصرفية والتأمين، واستخراج المعادن الرئيسية وما إلى ذلك. بيد أن السوق كان دائما أيضا يقوم بدور هام رهنا بأنظمة الدولة بوجه عام. وعلاوة على ذلك، كان الاقتصاد، إلى عهد قريب، داخلي المنحى حيث عملت الهند على تحقيق هدف الاعتماد على النفس واستبدال الواردات. وأسفر الهدف الرامي إلى إقامة نمط اشتراكي للمجتمع عن وجود نظام للضوابط البيروقراطية على الصناعة ينطوي على اشتراطات وإجراءات ترخيص معقدة، وتعريفات، وأنظمة للنقد الأجنبي، وقيود على الواردات، وتمويل بالعجز على نطاق واسع، وما إلى ذلك.

١٧ - ومنذ عام ١٩٩١، عكفت الهند على اتخاذ إجراءات لإعادة تنظيم إطار سياستها الاقتصادية الكلية. ويمكن ارجاع جذور هذا النموذج الجديد للنمو إلى الثمانينات ولكن أزمة ميزان المدفوعات في عام ١٩٩١ هي التي ميزت التحول الحاسم. والسياسات الاقتصادية الجديدة تتألف من عمليات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي الرامية إلى استعادة قدر أكبر من الانضباط المالي وسياسات تحقيق الكفاءة ورفع القيود الإدارية ووقف التراخيص وهي السياسات الرامية إلى دفع النمو الصناعي، وعمليات التكيّف الهيكلي الرامية إلى فتح الاقتصاد المؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة الهندية وزيادة تدفق رأس المال الأجنبي في الصناعة وفي أسواق رأس المال على حد سواء. ويتعين أن يؤدي المجموع الكلي لهذه العمليات إلى زيادة الاعتماد على السوق بأقل الضوابط، وتحرير إجراءات الاستثمار وجعل الاقتصاد متكاملًا بصورة شاملة. وعملية التحرير ورفع القيود الادارية جارية الآن وقد أعطت دفعة هامة لمعدل النمو الاقتصادي.

١٨ - والهند ناشئة كسوق رئيسية، والاستثمار الأجنبي آخذ في النمو، واحتياطات النقد الأجنبي مرتفعة ومعدل التضخم تحت السيطرة. وقد حقق إنتاج الحبوب الغذائية ارتفاعاً قياسياً كما أن حجم الطبقة المتوسطة الهندية آخذ في النمو. وفي الوقت ذاته، انطوت أيضاً عمليات التكيف هذه على تحديات كبيرة أمام البلد، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل النساء الفقيرات، اللائي قلما يعكس السوق مصالحهن، واسهامهن في الاقتصاد غير مرئي بوجه عام وكثيراً ما يكون في المجال المنزلي. ولذلك، بذلت حكومة الهند جهوداً خاصة لزيادة دعمها للقطاعات الاجتماعية وبدأت عدداً من البرامج التي تستهدف الفقراء، ولا سيما النساء الفقيرات والنساء في القطاع غير النظامي.

١٩ - ولا تزال الزراعة تمثل أكبر قطاع في الاقتصاد الهندي وهي الميدان الرئيسي لعمل المرأة. وتسهم الزراعة بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي كما تستأثر بنسبة ٦٠ في المائة من العمالة. وهبطت النسبة المئوية لسكان الريف من ٨٢,٧ في المائة في عام ١٩٥١ إلى ٧٤,٣ في المائة في عام ١٩٩١ فقط. ومن بين النساء العاملات، هناك ٣٤,٥٥ في المائة مزارعات، و ٤٣,٥٦ في المائة عاملات زراعيات و ٤,٦٣ في المائة مشتغلات بتربية حيوانات المزرعة، وصيد الأسماك والحراجه وما إلى ذلك. ومن بين العاملات الهامشيات، هناك ٤٧,٩١ في المائة مزارعات، و ٤١,٤٣ في المائة عاملات زراعيات و ١,٦٩ في المائة عاملات بتربية حيوانات المزرعة وما إلى ذلك. ويعمل الباقي في القطاع غير الزراعي.

لمحة عامة عن مركز المرأة

السكان

٢٠ - أحصى تعداد عام ١٩٩١ عدد الإناث بـ ٤٠٧,١ مليون أنثى مقابل عدد الذكور البالغ ٤٣٩,٢٣ مليون ذكر مما شكل أقل من النصف قليلاً (٤٨,٠٩ في المائة) من مجموع سكان الهند (٨٤٦,٣٠ مليون). ونما عدد الإناث بمعدل أبطأ بلغ ٢٣,٣٧ في المائة خلال العقد ١٩٨١-١٩٩١ مقابل معدل نمو عقدي بلغ ٢٣,٨٥ في المائة من مجموع السكان.

٢١ - أما النسبة بين الجنسين التي بلغت ٩٧٢ أنثى لكل ١٠٠٠ ذكر في عام ١٩٠١ فقد انخفضت إلى ٩٢٧ في عام ١٩٩١ بعد اتجاه صعودي طفيف في عام ١٩٨١. بيد أن هناك اختلافاً هاماً فيما بين الولايات فيما يتعلق بالنسبة بين الجنسين. فهي لصالح الإناث في هيماشال براديش (١٠٧٠)، وكيرالا (١٠٦٨) وغوا (١٠١٩)، وهي متعادلة تماماً في تاميل نادو (١٠٠٠)، وهي سلبية عند الطرف الأدنى حيث تبلغ ٨٢٤ في دلهي، و ٨٨٠ في راجستان و ٨٨٨ في هاريانا. وظهر أن هذه النسبة غير المواتية بين الجنسين وانخفاضها في جميع فئات الأعمار من الطفولة إلى سن الانجاب، مسألة مثيرة للقلق في الهند. وفي حين أن تفضيل الأبناء، والتمييز بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية والحرمان من الرعاية الصحية وتقييد سبل الحصول عليها ربما يمكن أن يفسر هذا الاتجاه، فإن سد الثغرات بين الجنسين في معدلات وفيات الرضع، وزيادة العمر المتوقع عند الولادة (وهو الآن أعلى للمرأة منه للرجل) هي عوامل ينبغي أن تؤدي إلى عكس هذا الاتجاه. ويجري حالياً مزيد من التحليل لهذا الموضوع. وفي الوقت ذاته، وضعت الهند تشريعاً يحظر

استخدام تقنيات التشخيص السابق للولادة لتحديد نوع الجنس. وتبذل الجهود حاليا لوضع خطة عمل رئيسية لمعالجة مشاكل العنف ضد الطفلة، ولا سيما قتل الطفلة، وانتقاء نوع الجنس، والاتجار بالطفلة.

٢٢ - والهيكل الديموغرافي الحالي يبين أن سكان الهند يغلب عليهم الشباب:

الإناث	الذكور	
٣٥,٩ في المائة	٣٦,٥ في المائة	صفر - ١٤ عاما
٥٧,٨ في المائة	٥٧,٨ في المائة	١٥-٥٩ عاما
٦,٣ في المائة	٥,٧ في المائة	٦٠ عاما فأكثر

٢٣ - واستنادا إلى الفريق العامل المعني بتقديرات السكان، فإن الاسقاطات المتعلقة بالعشرين عاما المقبلة مثيرة للقلق إلى حد ما، ولا سيما في فئة العمر صفر - ٤ وفئة العمر ٥-٩. ومن المحتمل أن تسوء النسبة بين الجنسين في كثير من الولايات بما في ذلك كيرالا.

العمر المتوقع ومعدل الوفيات

٢٤ - تحسن بقدر كبير العمر المتوقع عند الولادة وانخفض بشدة معدل الوفيات لجميع الأعمار تقريبا. أما العمر المتوقع للإناث الذي بلغ ٢٣,٩٦ عاما في بداية القرن فإنه يبلغ الآن ٥٨,١ عاما (أعلى من العمر المتوقع للذكور الذي بلغ ٥٧,٧ عاما). والفجوة بين الجنسين التي امتدت طوال سبعة عقود في تحسين العمر المتوقع تصححت أخيرا في النهاية في العقدين الماضيين.

٢٥ - وتمتع الهند بنظام للرعاية الصحية الأولية من أكبر الأنظمة في العالم. وتدير الهند أكبر البرامج المتكاملة لتنمية الطفل في العالم. ونتيجة لهذا وغيره من التدخلات، بما في ذلك توفير الأمن الغذائي للأسر المعيشية، حدث انخفاض حاد في معدلات الوفيات بين الطفلات في فئة العمر صفر - ٤ من ٥٥,١ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨,٢ في عام ١٩٩٢. وانخفض معدل وفيات الرضع للإناث من ١٣١ في عام ١٩٧٨ إلى ٨٠ في عام ١٩٩٢ وللذكور من ١٢٣ إلى ٨٩ خلال نفس الفترة المرجعية. وانخفض معدل وفيات الرضع انخفاضا حادا آخر إلى ٧٤ في عام ١٩٩٣.

السن عند الزواج

٢٦ - تشير التقديرات إلى أنه في الهند تزوج أكثر من ٩٠ في المائة من النساء في سن ٢٩-٢٥ عاما (أرقام ١٩٩٢). وجرى تزويج حوالي ٣٠ في المائة من الإناث وهن لا يزلن في سن المراهقة (١٥ - ١٩ عاما). بيد أن متوسط السن عند الزواج الفعلي للإناث قد ارتفع من ١٨,٣ في عام ١٩٨١ إلى ١٩,٥ في عام ١٩٩٢. ورفع قانون منع زواج الأطفال الحد الأدنى لسن زواج البنات إلى ١٨ عاما والبنين إلى ٢١ عاما.

الخصوبة

٢٧ - تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الهند في كبر عدد سكانها واستمرار ارتفاع معدلات نموهم. فما برح السكان يتزايدون بحوالي ٢ في المائة أو أكثر في السنة منذ حوالي ١٩٦١. وانخفضت معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر للنساء في جميع فئات العمر بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١، وإن لم يكن على وتيرة واحدة. وكان الانخفاض ضئيلا في سنوات قمة الخصوبة من ٢٠ إلى ٢٩ عاما.

الإمام بالقراءة والكتابة

٢٨ - على الرغم من أن الإمام الإناث بالقراءة والكتابة قد ارتفع خمسة مرات منذ عام ١٩٥١، فإنه لا يزال يمثل مجالا مثيرا لقلق بالغ. وإمام الإناث بالقراءة والكتابة لا يبلغ الآن سوى ٣٩,٢٩ في المائة بالمقارنة بإمام الذكور بالقراءة والكتابة الذي يبلغ ٦٤ في المائة تقريبا. وتوجد اختلافات كبيرة داخل البلد. وفي حين تتمتع كيرالا بإمام شبه عام بالقراءة والكتابة، لا يبلغ إمام الإناث بالقراءة والكتابة في راجستان سوى ٢٠,٨ في المائة.

٢٩ - وبالمثل، على الرغم من أن قيد البنات في المدارس قد ازداد بدرجة كبيرة وبصورة ثابتة على جميع المستويات، لا يزال ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة يمثل مشكلة رئيسية. وهكذا، فإنه في حين تبلغ نسبة القيد الإجمالي للبنات في المستوى الابتدائي ٨٥ في المائة تقريبا (مقابل أكثر* من ١٠٠ في المائة للبنين)، فإنه حتى في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ انقطع عن الدراسة أكثر من ثلث (٣٩ في المائة) عدد البنات المقيدات في المرحلة الابتدائية وذلك قبل إكمال المستوى الابتدائي، وانقطع حوالي ٥٧ في المائة قبل إكمال المستويات الابتدائية العليا. وفي النهاية، لا يكمل التعليم المدرسي سوى ٣٢ في المائة من البنات اللاتي يدخلن المرحلة الابتدائية.

العمالة

٣٠ - توجد النساء في الغالب في الوظائف الهامشية والعرضية وذلك أيضا في الغالب في قطاع الزراعة والقطاع غير النظامي النامي. وطبقا لبيانات التعداد، فإن معدل الاشتراك في العمل (نسبة العمال المستخدمين أو مجموع العمال إلى عدد السكان في فئة العمر النشطة اقتصاديا) للإناث انخفض حتى عام ١٩٧١ ثم ارتفع باطراد من ١٤,٢٢ في المائة في عام ١٩٧١ إلى ٢٢,٢٧ في المائة في عام ١٩٩١. وخلال تعداد عام ١٩٩١، بذلت جهود واعية لحصر النساء العاملات على نحو أوفى وإزالة اختفاؤهن عن الأنظار. ومن بين مجموع اشتراك الإناث في العمل البالغ ٢٢,٢٧ في المائة، أسهمت العاملات الرئيسيات بنسبة ١٦,٠٣ في المائة والعاملات الهامشيات بنسبة ٦,٢٤ في المائة. وتشكل المرأة ٩٠ في المائة من مجموع العمال الهامشيين في البلد. وهناك اختلافات إقليمية واسعة في معدلات الاشتراك في العمل داخل البلد تتراوح ما بين ٤ في المائة و ٣٤ في المائة.

٣١ - وعلى الرغم من أن عمالة المرأة في القطاع المنظم لا تبلغ سوى سدس عمالة الرجل، فإنها الآن تبلغ حوالي ١٤,٦ في المائة من مجموع العمالة. ونسبة ٦٢ في المائة من عمالة المرأة في ذلك القطاع المنظم توجد في القطاع العام. ومن مجموع عمالة المرأة، لا تشكل العمالة في القطاع المنظم سوى ٤ في المائة.

لمحة احصائية عن مركز المرأة

٣٢ - ترد فيما يلي لمحة احصائية عن مركز المرأة:

عدد السكان	٨٤٦ مليونا
الإناث	٤٠٧ ملايين
الذكور	٤٣٩ مليونا
النسبة بين الجنسين	٩٢٧ أنثى لكل ١ ٠٠٠ ذكر
العمر المتوقع للأنثى عند الولادة	٥٨,١ عاما
العمر المتوقع للذكر عند الولادة	٥٧,٧ عاما
النمو السنوي للسكان	٢ في المائة
معدل وفيات الرضع (إناث)	٨٠ لكل ١ ٠٠٠
معدل وفيات الرضع (ذكور)	٧٩ لكل ١ ٠٠٠
معدل محو الأمية (للإناث)	٣٩,١٩ في المائة
معدل محو الأمية (للذكور)	٦٤,١٣ في المائة
النسبة الإجمالية للقيود بالمدارس (للإناث)	٩٢,٩ في المائة
النسبة الإجمالية للقيود بالمدارس (للذكور)	١١٥,٣ في المائة
معدلات الانقطاع عن الدراسة (للإناث)	
المستوى الابتدائي	٣٩,١ في المائة
المستوى المتوسط	٥٦,٨ في المائة
معدلات الانقطاع عن الدراسة (للذكور)	
المستوى الابتدائي	٣٦,١ في المائة
المستوى المتوسط	٥٠ في المائة
معدل الاشتراك في العمل (للإناث)	٢٢,٢٧ في المائة
معدل الاشتراك في العمل (للذكور)	٥١,٦ في المائة

* (يرجع السبب في أن الرقم يتجاوز ١٠٠ في المائة إلى أنه يشمل الأطفال الذين تجاوزوا السن، أي الأطفال الذين تجاوزوا فئة العمر للمدارس الابتدائية).

آلية النهوض بالمرأة

٣٣ - في الهند، تُصور الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة على أنها مجموعة من الهياكل والنظم التي تقع في وسطها إدارة تنمية المرأة والطفل تحت المسؤولية العامة لوزير دولة يكون مسؤولاً أمام البرلمان. واليوم أصبح لعبارة الآلية الوطنية مفهوم واسع وتشمل جميع الهياكل والآليات التي تدعم قضية المرأة، سواء كانت معترفاً بها ومحددة رسمياً أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اللجنة الوطنية للمرأة التي تقوم بدور أمين المظالم القانوني للمرأة الذي يتعين على حكومة الهند أن تقدم للبرلمان تقريره السنوي المتضمن للتوصيات مشفوعاً بتقرير تفصيلي عن الامتثال، وفي حالة عدم الامتثال، بيان أسباب ذلك. وهناك أيضاً المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية الذي يضطلع بمهمة الربط الشبكي بالمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل رعاية المرأة في البلد. وعلى صعيد الولايات، توجد إدارات تنمية المرأة والطفل التابعة للولايات، واللجان المعنية بالمرأة التابعة للولايات التي تشكل أيضاً جزءاً من هذه المجموعة من النظم المؤسسية.

٣٤ - وفي الهند، جاء تطوير الهياكل المؤسسية للمرأة، وتعديلها وتجديدها ونموها، استجابة للمنظور الناشئ المتعلق بقضايا المرأة من خلال التفاعل الوثيق مع الحركة النسائية. ولما كان لتخطيط التنمية من أجل المرأة مبادئ لا تنحاز إلى أحد الجنسين وتشمل الرعاية والتنمية والعدالة والكفاءة والتمكين، كذلك الحال بالنسبة للهياكل المؤسسية للمرأة. وفي حين أنه في الماضي، كانت المرأة تعتبر شخصاً بحاجة إلى "إعانات رعاية"، أصبح اليوم "تمكين المرأة" الذي يعتبر المرأة عاملاً نشطاً مشاركاً في تنميتها الخاصة ومرشداً لها، مقبولاً على نطاق واسع.

٣٥ - وتتمتع الهند بنظام فيدرالي قوي كما أن موضوع تنمية المرأة يندرج تحت ولاية الحكومة المركزية وحكومات الولايات على حد سواء. وبإجراء التعديلات الدستوريين الثالث والسبعين والرابع والسبعين في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بتحقيق اللامركزية ونقل المسؤولية الرئيسية عن تنمية القطاع الاجتماعي إلى الحكومات المحلية (البانشايات، والبلديات والهيئات البلدية) أصبحت أيضاً مؤسسات الحكومات المحلية عناصر هامة في الآليات المؤسسية من أجل النهوض بالمرأة.

٣٦ - وما برحت الحركة النسائية تمثل قوة رئيسية في الهند في الإسهام في العملية التطويرية للتنمية الاجتماعية بوجه عام، وتنمية المرأة بوجه خاص. وكان تفاعل الحكومة مع الحركة، ومع المنظمات الطوعية ومع الحركيين الاجتماعيين سمة دائمة في سعي الهند من أجل تمكين المرأة.

٣٧ - وتوفر لجنة التخطيط القوة الدافعة الرئيسية للتخطيط من أجل دمج تنمية المرأة في جميع القطاعات.

تنمية المرأة عن طريق خطط السنوات الخمس

٣٨ - لم يكن نهج تنمية المرأة في الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٦-١٩٥١) واضحا. وكان القطاع الرئيسي من القيادة السياسية والدوائر الحكومية يرى مسألة المرأة على أنها مسألة اجتماعية في المقام الأول وكان يُنظر إلى دور الدولة في القضايا "الاجتماعية" بتردد وحذر كبيرين. وبصورة لها مغزاها، لم ينظر المخططون الرسميون في القضايا التي حددتها اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة المنبثقة عن لجنة التخطيط الوطني ("المرأة في اقتصاد موجه" ١٩٤١) إلا بعد مرور عقد. وبدلا من ذلك، كان ينظر إلى المرأة على أنها كائن بحاجة إلى خدمات التعليم والصحة والرعاية فحسب.

٣٩ - بيد أن المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية، الذي أنشئ في عام ١٩٥٢، لاحظ مشكلة عدم وجود أي آلية حكومية على معظم المستويات من أجل الأنشطة ذات الصلة بالرعاية وتعهده بتعزيز عدد من تدابير الرعاية من خلال المنظمات الطوعية، تشجيعا للمنظمات النسائية على الاضطلاع بتلك الأنشطة وبالإشتراك مع الحكومة. وكان تعزيز المنظمات النسائية على مختلف المستويات، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية، في صميم هذه الاستراتيجية. وقام المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية وبرنامج تنمية المجتمعات المحلية على حد سواء بتشجيع ماهيلا ماندلس بوصفها "آليات توصيل" للخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ولا سيما صحة الأم والطفل، وما إلى ذلك، طوال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية.

٤٠ - وكان من المتوقع أيضا أن تؤدي هذه التوليفة من بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية إلى إعداد المرأة للمشاركة في العمليات السياسية والإنمائية. وهكذا، على الرغم من أن لغة هذه الاستراتيجيات أبرزت المعنى العصري لـ "الرعاية"، كانت هناك دفعة مفاهيمية (ولو أنها غير مفصلة بقدر كاف) نحو القيام بصورة نشطة بإدماج المنظمات النسائية في عمليات التغيير وحفزها على المشاركة فيها. بيد أن تزايد السيطرة البيروقراطية، وتصميم البرامج وترشيدها من أعلى إلى أدنى وانخفاض الدعم المقدم من الموارد لتنمية المنظمات والمؤسسات من أدنى أبرز وأسهم معا في انخفاض أولوية وعدم جدية نهج معالجة القضايا الأساسية في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤١ - أما الخطط الثالثة والرابعة والخامسة، بما في ذلك فترة السنوات الأربع الانتقالية للخطة قبل الخطة الخامسة فقد وصلت نفس النهج، مع انخفاض الدعم المقدم إلى استراتيجيات بناء المنظمات وتنمية الموارد البشرية. وقد أولي قدر من الأولوية لتعليم المرأة بمقتضى تقرير اللجنة الوطنية المعنية بتعليم المرأة (١٩٥٨) (٥٩). بيد أن المخططين أخفقوا في التصدي للمشاكل الرئيسية للفقر والامية وعدم القيد بالمدارس والانقطاع عن الدراسة وما إلى ذلك، مما أضر بالغالبية العظمى من البنات والنساء. ومن الخطة الثالثة وما بعدها، حظيت مسألة تحديد عدد السكان بأولوية متزايدة. وأدخلت خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية، ولكنها سيطرت بسرعة وبصورة متزايدة على الخدمات الصحية، بمخصصات وموظفين مستقلين. ولم تنفذ التوجيهات المتكررة الصادرة عن لجنة التخطيط، من الخطة الرابعة وما بعدها، لإدماج تنظيم

الأسرة في صحة الأم والطفل. وأدخلت إدارة الرعاية برامج للتغذية التكميلية للأطفال ولأمهات المرضعات والحوامل من الفئات المحرومة ولكنها حظيت بأولوية وموارد أقل بكثير ولم تدمج في صحة الأم والطفل.

النقد الذي وجهته لجنة مركز المرأة في الهند (١٩٧٤-١٩٧٧)

٤٢ - تعرضت هذه النهج للانتقاد في تقرير لجنة مركز المرأة في الهند (لجنة مركز المرأة في الهند، ١٩٧١-٧٤).

٤٣ - وقد تناولت وثيقة التخطيط قبل الاستقلال الحقوق الاقتصادية والمدنية والاجتماعية للمرأة. بيد أنه برغم الأحكام المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة، فإن الحقوق والاحتياجات الاقتصادية لم تكن في الواقع مدرجة في صلب الخطط الخمس الأولى. أما قوانين العمل، التي كانت سارية فقط على القطاع الثانوي المنظم، فقد تضمنت معظم اتفاقيات منظمة العمل الدولية قبل أن يبدأ التخطيط. وقد تقرر استحقاقات الأمومة في عام ١٩٦١، ولكن لم يشمل ذلك المساواة في الأجر. وفي حين أن هذين المبدأين أدرجا معا في قواعد الخدمة العامة (مع قليل من الاستثناءات) لم يدرج تقديم الدعم للمرأة من أجل رعاية الأطفال. وكانت وزارة الداخلية مسؤولة عن قواعد الخدمة، في حين كانت وزارة العمل مسؤولة عن قوانين العمل. واستمرت بعض قطاعات الحكومة (مثل السكك الحديدية، وخدمات الدفاع، والتأمين، والتعدين) في اتباع ممارسات تمييزية واقصائية ضد المرأة لعدم وجود سياسة شاملة أو قانون شامل يمكن تطبيقه على جميع فئات النساء العاملات. ومن ناحية أخرى، فإن تزايد التأكيد على تحديد عدد السكان أبرز دور المرأة الانجابي بدلا من دورها الانتاجي، ودفغ إلى وجود نهج "ملتزم بالسكان" لتلبية احتياجات تنمية المرأة.

٤٤ - وأشارت اللجنة إلى أن الخطط المتعلقة بتنمية الزراعة والصناعة ومصائد الأسماك والثروة الحيوانية وما إلى ذلك والقطاعات الرئيسية الأخرى في الاقتصاد الهندي لم تتضمن أي اعتراف بملايين النساء المشتغلات في هذه القطاعات لكسب الرزق. وفي الواقع كان المخططون ينظرون إلى المرأة بشكل متزايد على أنها ليست بحاجة إلى مصدر رزق مستقل، إلى حد أن تناقص معدل اشتراك المرأة في العمل وحصلتها في العمالة، وتزايد فقرها وانعدام أمنها في قطاعات الاقتصاد التي اعتادت أن تسيطر عليها سابقا (الزراعة والحراثة وحيوانات المزرعة والصناعات المنزلية وإنتاج حرير دود القز، ومصايد الأسماك، والبيع بالتجزئة) لم تكن حتى تعتبر مشاكل ناجمة عن التغيير وتتمس بسوء الحظ. وعملية التهميش هذه للغالبية العظمى من النساء في الاقتصاد وما نشأ عن ذلك من إهمال المجتمع والدولة لهن والحظ من قدرهن، كانت أدلة على التحيز لنوع الجنس وللطبقات والحضر.

٤٥ - وبعد أن تناولت اللجنة تدهور النسبة بين الجنسين بوصفها مؤشرا مركبا لتزايد سوء حالة غالبية النساء، أثبتت أن هذه العملية، التي بدأت في وقت مبكر بكثير، تسارعت خلال فترة التنمية المخططة. وأدى تزايد الاستثمار في التعليم والصحة وإتاحة الفرص للعمل في الوظائف العامة إلى إفادة أقلية صغيرة،

وتوسيع الفجوة بين هذه الأقلية وغالبية النساء. وحتى بين الأقلية المحظوظة، تعرض الوعد بتحقيق المساواة بين الجنسين للخطر بسبب تصعيد ممارسات اجتماعية مثل المهر، واستمرار عدم المساواة في قوانين الأحوال الشخصية (بما في ذلك قانون الهندوس الذي كان قد جرى "اصلاحه" بعد الاستقلال)، وعدم إنفاذ القوانين القائمة، التي عملت على توفير قدر من الحماية للمرأة (مثل قوانين العمل أو القانون الجنائي)، و "انعدام رؤية" احتياجات المرأة، والمخاوف والتوقعات في عملية التخطيط.

التقدم المفاهيمي وسياسة تخطيط تنمية المرأة (١٩٧٧-٨٠)

٤٦ - لم يجر الاضطلاع ببعض الأعمال الجادة في استعراض السياسة العامة إلا بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠. ومن بين هذه الأعمال، تمثلت أهم ثلاثة أعمال في تقرير الفريق العامل المعني بعمالة المرأة، ١٩٧٧ - ٧٨؛ وتقرير الفريق العامل المعني بتنمية منظمات الريفيات على صعيد القرية، ١٩٧٧-٧٨، وتقرير الفريق العامل المعني ببرامج تعليم الكبار للمرأة، ١٩٧٧-٧٨ وتقرير اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة في الزراعة والتنمية الريفية واشتراكها فيهما، ١٩٧٩-٨٠.

٤٧ - وهذه الأعمال شكلت بلا ريب نقطة تحول في وضع الإطار المفاهيمي للمشاكل والاستراتيجيات الأساسية لتنمية المرأة في الهند. وفي الواقع، فإن الخطة الهندية أُدرجت حتى في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنتصف العقد - بوساطة حركة عدم الانحياز في المؤتمر الخاص المعني بالمرأة والتنمية (بغداد، ١٩٧٩)؛ وعضوية الهند في لجنة مركز المرأة (١٩٧٨-٨٠) فضلا عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر كوبنهاغن لمنتصف العقد (١٩٨٠) وبرنامج العمل. وقد نوّه الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لمنتصف العقد بمساهمة الهند في التأكيد على منظورات العالم الثالث بشأن التنمية وإدراج العمالة والصحة والتعليم كموضوع فرعي في جدول أعمال العقد.

٤٨ - والنهج المفاهيمي الذي تطور خلال هذه السنوات القليلة حدد الاحتياجات الإنمائية للمرأة بأنها ذات أبعاد متعددة - شاملة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - تتطلب إجراء دراسة محددة لحالة المرأة في مختلف القطاعات (قطاعات الزراعة والميادين المتعلقة بها، والصناعة، والعمل والعمالة، والقوى، والبيئة، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا فضلا عن القطاع الاجتماعي وقطاع الهياكل الأساسية. وتطلبت تلك الدراسة المحددة ثلاث استراتيجيات تنفيذية:

(أ) إنشاء خلايا داخل مختلف الوكالات القطاعية للتنمية/التخطيط على مختلف المستويات؛

(ب) رصد حصة من مختلف المخصصات القطاعية لاستثمارها في شؤون المرأة بدلا من إحالة المرأة إلى البرامج الخاصة بالمرأة والوكالات الخاصة بالمرأة فقط؛ و

(ج) تعزيز العمالة والتنمية في الريف من خلال المنظمات التعاونية التي تملكها المرأة، على صعيد القاعدة الشعبية (ظهرت بالفعل نماذج محلية تلقائية من تلك المنظمات من خلال أعمال رابطة المشتغلات لحسابهن الخاص والصندوق العالمي للمرأة، وأناجورنا ماهيلا ماندال وقد أدت الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أظهرتها إلى إحياء الآمال في تمكين أخريات في أماكن أخرى).

٤٩ - وقد تضمنت وثيقة الخطة الخمسية السادسة (١٩٧٩-٨٤) التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ اعترافاً واضحاً بالإخفاق في إزالة التفاوت ورفع الظلم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. وذكرت أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في تحديد عدد السكان بدون إحداث تغييرات رئيسية في مركز المرأة. وبإدراج المرأة في الفصول المتعلقة بالعمالة والقوى العاملة والتنمية الريفية، ابتعدت هذه الوثيقة بصورة قاطعة عن الخطط السابقة التي لم تذكر فيها المرأة إلا في الفصول المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. وبالإشارة إلى الحاجة إلى "الابتكار الإداري" و "جمع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية"، اعترفت الخطة بالإهمال السابق، وضرورة تحسين تدفق المعلومات ووضع آليات جديدة لكفالة حصول المرأة على "نصيبها الواجب" من عناية الحكومة ودعمها، و "المساواة في الفرص للنمو والعدالة في التوزيع". واقترحت تقديم الدعم لمنظمات الريفيات بنفس المبادئ مثل منظمات فقراء الريف - لتحسين "قدرتها على المساومة وسبل حصولها على المساعدة الإنمائية".

٥٠ - بيد أن هذا التقدم المفاهيمي لم تقابلته تدابير توجيهية. وبعد أن غيرت الحكومة في عام ١٩٨٠، أصبحت هذه الوثيقة غير سارية المفعول. وعُينت لجنة تخطيط جديدة. بيد أن هذه الوثيقة لا تزال تتسم بالأهمية بوصفها نقطة انطلاق إلى المراحل التالية لتنمية المرأة - من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٥.

الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٠ - ١٩٨٥): الضغط من الحركة النسائية

٥١ - أعاد إطار الخطة السادسة، الذي أعلنته لجنة التخطيط الجديدة في آب/أغسطس ١٩٨٠، المرأة إلى الخدمات الاجتماعية ولم يعكس أي مهام اضطلعت بها مختلف أفرقة الخبراء الرسمية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠. كما أنه لم يعكس النهج والمنظورات التي نادى بها الوفود الهندية إلى المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة أو حركة عدم الانحياز.

٥٢ - ومن هذه النقطة بدأ تدخل المنظمات النسائية الوطنية يؤثر بعض الشيء في عملية التخطيط. وبدأت فترة شراكة وتحالف بين الوحدات القليلة المعنية بالمرأة التي أنشئت داخل وزارات العمل والعمالة، والرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية، والحركة النسائية النامية والباحثين المتخصصين في الدراسات المتعلقة بالمرأة. وفي مذكرة قدمتها بصورة مشتركة سبع منظمات نسائية في عام ١٩٨٠ وبتأييد من عضوات البرلمان جرى حث لجنة التخطيط على أن تدرج لأول مرة في تاريخ التخطيط في الهند فصلاً عن المرأة والتنمية.

٥٣ - وقد سلم هذا الفصل بالانخفاض المستمر في مركز المرأة من جراء عدم كفاية الفرص المتاحة للحصول على "العمل والدخل بصورة مستقلة"، وأشار إلى الاتجاهات الديموغرافية (زيادة ارتفاع معدل الوفيات وزيادة انخفاض المشاركة الاقتصادية، ومحو الأمية، والنسبة بين الجنسين وما إلى ذلك) بوصفها قضايا مثيرة لقلق بالغ وانتقل إلى تحديد استراتيجية متعددة الشُعَب ولكنها مترابطة من أجل تنمية المرأة تكون بحكم طبيعتها "معتمدة على عملية التنمية بأسرها". وقد وصف البيان التأكيد على استراتيجية تخفيف حدة الفقر التي "محوها الأسرة"، (التي فتحت الباب للانتقادات من جانب الباحثين في دور المرأة في التنمية خلال الثمانينات) بأن "من شأن الاستقلال الاقتصادي التعجيل بتحسين مركز المرأة".

٥٤ - وثمة تحسن ملحوظ في سياسات الحكومة لإعادة التوزيع تمثل في الوعد القائل بأنه في حالات نقل ملكية أصول من قبيل الأرض الزراعية وأرض المنزل، ستعمل الحكومة على توفير سند ملكية مشتركة للزوج والزوجة.

٥٥ - ونودي بتدعيم المنظمات النسائية الطوعية على صعيد القواعد الشعبية "من أجل تهيئة مناخ مناسب لوضع تشريع اجتماعي وتنفيذه بصورة فعالة وتوفير المساعدة القانونية". وكانت هذه المنظمات الشعبية ضرورية أيضا "بوصفها قنوات لاشتراك المرأة بصورة فعالة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها ولتعزيز الجهود الإنمائية الكافية من أجل المرأة على مختلف المستويات". وكانت هناك اقتراحات محددة لكي تعزز الحكومة بالفعل تلك التعاونيات وتربطها بالمؤسسات التي يمكنها تقديم الدعم في مختلف الأشكال.

٥٦ - وفيما يتعلق بالتعليم، إنصب التركيز على خدمات الدعم الخاصة لتوسيع نطاق سبل حصول المرأة على التعليم بجميع أنواعه. وجرى التسليم بالحاجة إلى توفير خدمات رعاية الطفل كدعم لتعليم البنات فضلا عن الأمهات العاملات من مختلف الطبقات، وطلب توفير الخدمات العامة لزميلاتهن. بيد أن الخطط الابتكارية لوزارة العمل المتعلقة بوضع برنامج وطني من أجل رعاية الطفل واستحقاقات الأمومة بالمشاركة بين الحكومة وجميع أرباب الأعمال الآخرين (وهو ما حظي بتأييد شفوي من نقابات العمال الوطنية والمنظمات النسائية في عام ١٩٧٩) لم يؤخذ بها.

٥٧ - أما تقرير حصة للمرأة والصيغة المتعلقة بالثلث فقد ظهر في إطار برنامج تدريب شباب الريف على العمل للحساب الخاص (TRYSEM). وكان هناك تعبير عام مفاده أن من الأفضل توسيع نطاق مؤسسات التعليم المختلط بدلا من تعزيز المعاهد الفنية النسائية المنفصلة. وبالمثل، فإنه بدلا من إحالة عمالة المرأة إلى بعض القطاعات الميالة للمرأة، اقترحت الخطة السادسة اتخاذ "تدابير تصحيحية" في القطاعات التي تكون فيها 'عمالة المرأة منخفضة أو آخذة في الانخفاض'.

الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٥-١٩٩٠)

٥٨ - وبالتأكيد المزدوج على العمالة والانتاجية في الخطة السابعة أبرزت ورقة النهج استراتيجية التصدي المباشر لمشاكل الفقر والبطالة والاختلالات الإقليمية عن طريق "التنمية المتسارعة للموارد البشرية". وجرى التأكيد بصورة أكبر على توفير العمل المجزي للعاطلين - ولا سيما النساء والشباب. وتكرر تأكيد استراتيجية تنظيم النساء حول الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، من أجل تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في جعل مشاريعهن سليمة من الناحية الاقتصادية وزيادة قوتهن الاجتماعية من أجل تعزيز مركزهن بوجه عام.

٥٩ - وقد أظهر الفصل المتعلق بوثيقة الخطة الفعلية حدوث بعض التقدم في استخدام اللغة الداعية إلى المساواة بين الجنسين (دور "النظام السائد المتمثل في حبس المرأة في بيئة ظالمة")؛ والاعتراف بشكل أساسي بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في قطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة به ووجود فجوة بين الواقع الاجتماعي الفعلي وإدراك المجتمع عموماً له. بيد أنه عند تحديد استراتيجيات محددة كان هناك ميل إلى الإنزلاق ثانية إلى القطاعات الخاصة بالمرأة ورفض توسيع نطاق حصة المرأة أو الأخذ بنهج الخطة ذات العناصر الخاصة.

٦٠ - وخارج الحكومة أيضاً، كان الباحثون والمنظمات النسائية يستعرضون التغييرات التي طرأت منذ عام ١٩٨٠، ويجمعون أفكارهم ومطالبهم لوضعها أمام الحكومة. وكانت الأعمال التحضيرية تجرى لمؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في نيروبي بمناسبة انتهاء العقد. واستضافت حكومة الهند المؤتمر الثاني المعني بالمرأة والتنمية الذي عقدته بلدان حركة عدم الإنحياز لتقديم اسهامات في اجتماع نيروبي. وفي عام ١٩٨٤، في مؤتمر أفريقي - آسيوي معني بالمنظمات النسائية الريفية والتنمية برعاية منظمة العمل الدولية، حظيت نهج الهند وتجاربها - الرسمية وغير الرسمية - بتقدير مشجع من المشتركين الآسيويين والأفارقة على حد سواء. وتضمن التقرير، المعنون "المرأة، والموارد والقوى" كثيراً من الدروس المتعلقة بإمكانية خلق الوظائف، وتخفيف حدة الفقر، والتعليم وتحسين الانتاجية وتمكين المرأة من خلال الاستراتيجية المتعلقة بزيادة الاستثمار في المنظمات التعاونية للريفيات الفقيرات، مع الاستفادة من خبراتهن ومهاراتهن الموجودة في المرحلة الأولية.

٦١ - وهذه الأحداث الأساسية، شجعت إدارتا التنمية الريفية وتنمية المرأة والطفل، ووزارة العمل والعمالة على اتخاذ بعض التدابير الجريئة. فقد مثلت قدراً أكبر من الوضوح والالتزام من جانب الوزارات/الإدارات التي بذلت بعض الجهود فيما يتعلق بإعادة التفكير الجاد وجمع المعلومات والاستثمار توقعاً منها لحدوث تغيير جلي في الأولويات السياسية.

٦٢ - وعلى الرغم من أن وثيقة الخطة لم تقرر "العنصر الخاص" أو نهج الحصة - أعلنت إدارة التنمية الريفية عن تخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المائة للمرأة في جميع برامج مكافحة الفقر في المناطق الريفية،

بالإضافة إلى البرنامج التجريبي الخاص بالمرأة (تنمية المرأة والطفل في المناطق الريفية) الذي وضع موضع التنفيذ في منتصف الخطة السادسة. والتقييم المتزامن لجميع هذه البرامج الذي اضطلعت به مؤسسات بحث مستقلة بدأ في إجراء رصد دوري وإبلاغ البرلمان بانتظام عن التقدم المحرز في تحقيق حصة المرأة. وجرى الشروع في اتخاذ خطوات لبدء مراعاة الفروق بين الجنسين كجزء إلزامي في تدريب مسؤولي التنمية الريفية.

٦٣ - وأوصت فرقة عمل خاصة عينتها إدارة التنمية الريفية بأن هذا الإدراج الإلزامي لمراعاة الفروق بين الجنسين ضروري لجميع أشكال تدريب الموظفين العموميين من جميع الفئات. وهذه التوصية - التي أيدتها إدارتا التنمية الريفية وتنمية المرأة والطفل - حصلت على استجابة من إدارة شؤون الموظفين والتدريب.

٦٤ - وثمة زخم آخر، نشأ من بعض برامج التدريب التجريبية برعاية إدارتي التنمية الريفية وتنمية المرأة والطفل، تمثل في محاولة جعل تنظيم المستفيدين عنصرا مركزيا ومشاركا في جميع البرامج التي تستهدف المرأة الفقيرة. وقد ادخلت إدارة تنمية المرأة والطفل ووزارة العمل برامج ابتكارية ومرنة بهذا الهدف.

٦٥ - بيد أن المحاولة الأخيرة التي قامت بها إدارة التنمية الريفية لإدخال نهج "العنصر الخاص" برصد ٣٠ في المائة من المخصصات لبرامج مكافحة الفقر - لمقابلة حصة المستفيدين البالغة ٣٠ في المائة، واجهت مقاومة. وتعين أن ينتظر هذا القرار حتى الخطة الخمسية الثامنة.

٦٦ - وقامت أيضا الحكومة الجديدة بتحويل شعبة رعاية المرأة وتنميتها، التي كانت حتى ذلك الحين جزءا من وزارة الرعاية الاجتماعية، إلى إدارة كاملة لتنمية المرأة والطفل ونقلتها إلى وزارة تنمية الموارد البشرية إلى جانب إدارات التعليم والثقافة والرياضة وشؤون الشباب.

٦٧ - وكان الإعداد لسياسة تعليمية جديدة بمثابة فاتحة لمناسبة أخرى للدعوة المتعلقة بنوع الجنس. فقد مارست المنظمات النسائية وأفرقة الدراسات النسائية ضغطا منتظما من الخارج. واستعانت بأشخاص مهتمين بإصلاح التعليم - حتى لجنة المنح الجامعية - لمحاولة كسب التأييد لقيام المؤسسات التعليمية بدور جديد - بوصفها مروجية واعية بقيمة المساواة بين الجنسين. ولأداء هذا الدور بصورة فعالة، احتاج المدرسون والطلبة ومديرو التعليم إلى زيادة التعرف والمشاركة في نضال المرأة من أجل تغيير مركزها المهمش، والتابع والمغبون - الأمر الذي يمكن في النهاية أن يغير مفاهيمهم وآراءهم بشأن الأدوار الحقيقية للمرأة، ومساهماتها، وأعبائها وما تتعرض له من ظلم. وهذا التحول في العقلية يمكن أن يجعل من الأدوات التقليدية من قبيل تغيير المنهج، والبحث والتدريب، أدوات ايدولوجية قوية، لتغيير عقليات الأجيال المقبلة.

٦٨ - وقد أسفرت الجهود المبذولة على مدى عام - من خلال الضغوط التي مارستها الحركة النسائية والكفاح داخل الحكومة - عن إدراج فقرتين بشأن التعليم ضمن السياسة الوطنية للتعليم من أجل مساواة المرأة. وللمرة الأولى تضمنت تلك السياسة الرسالة القائلة بأنه إلى جانب زيادة فرص المرأة للحصول على التعليم بجميع أنواعه، يتعين على النظام، بجميع مؤسساته، أن يتحمل مسؤولية رئيسية لتمكين الحقيقي للمرأة، بتغيير البنية الاجتماعية للجنسين. ومن الناحية المفاهيمية، كان هذا عملاً خارقاً.

٦٩ - وثمة عمل خارق آخر تمثل في قضية التمثيل الفعال للمرأة في مؤسسات بانشاياتي راج. وأدى قرار حكومة الهند بإعداد خطة منظورات وطنية من أجل المرأة إلى بدء موجة من الأنشطة برعاية إدارة تنمية المرأة والطفل. وتمثلت خطوة موازية في تعيين اللجنة الوطنية للمرأة العاملة لحسابها الخاص - للمساعدة في القاء الضوء على مشاكل واحتياجات وأمانى النساء العاملات في القطاع غير النظامي - اللاتي لا يزال كثير منهن مفتقداً في الاحصاءات الوطنية للعمال والنشاط الاقتصادي.

٧٠ - واستهدفت خطة المنظورات الوطنية (١٩٨٨) زيادة مشاركة المرأة ووجودها على مستويات صنع القرار - في هيئات الحكم الذاتي المحلية، والجمعيات التشريعية للولايات والبرلمان. وبعد أن أشارت خطة المنظورات الوطنية إلى تخصيص نسبة ٣٠ في المائة للمرأة على جميع هذه المستويات، اقترحت شغل هذه المقاعد بالتعيين في السنوات الأولى.

الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٢-٩٧)

٧١ - جرت صياغة الخطة الثامنة في ضوء السياسة الاقتصادية الجديدة التي استحدثت عملية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وعمليات للتكيف الهيكلي. وتتمثل السمات الجديدة للفرع المتعلق بتنمية المرأة في إدراج فقرة عن العنف ضد المرأة و "تحليل للحالة" في صفحتين - مما يبرز مشاكل زيادة ارتفاع معدل الوفيات وزيادة انخفاض التعليم وتزايد بطالة المرأة، وأشكال التحيز "المفاهيمي، والمنهجي والإداري" بشأن قيمة عمل المرأة، التي يضاعفها تركيز المرأة في القطاع غير النظامي، مما يسفر عن مزاوله الأعمال العرضية، وانعدام توفر حماية قوانين العمل وعدم إمكانية الحصول على الإئتمان، والتكنولوجيا وغير ذلك من أنواع المساعدة الإنمائية.

٧٢ - وتمثلت الاستراتيجية المنصوص عليها في الخطة الثامنة في "أن تكفل أن فوائد التنمية من مختلف القطاعات لا تتجاهل المرأة وأن تنفذ البرامج الخاصة لسد النقص في البرامج العامة". وجرت إعادة التأكيد على استراتيجية تكوين المنظمات الشعبية وتعزيزها "للتعبير عن الاحتياجات المحلية للمرأة والقيام بدور هام في التخطيط اللامركزي والتنفيذ". وجرى التأكيد على تجمع وتكامل الخدمات التي تقدمها برامج الصحة والتعليم والعمل والرعاية.

٧٣ - وكانت هناك فقرة عن الطفلة مع الوعد بالقيام "ببرامج خاصة".

٧٤ - وجرت الإشارة إلى التعليم والتغذية ومحو الامية القانونية و "التغييرات في المواقف والمفاهيم المجتمعية فيما يتعلق بدور المرأة" بوصفها ضرورية من أجل 'التمكين'.

٧٥ - بيد أن المرأة لم تُذكر إلا في سياق البرامج الخاصة بالمرأة. ولم ترد أي إشارة إلى حصة المرأة أو إلى رصد حصة من المخصصات.

٧٦ - وتمثل التطور المثير إلى أبعد حد خلال هذه الفترة في إقرار التعديلات (الدستوريين) الثالث والسبعين والرابع والسبعين في عام ١٩٩٢ اللذين أضفيا الصفة الدستورية على مؤسسات الحكم المحلي، وأمرا بإجراء انتخابات عادية وتوسيع نطاق السلطات / الموارد، وخصصا ثلث المقاعد للمرأة، بما في ذلك بين الفئات المخصصة بالفعل للجماعات التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين / القبائل التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين والمسؤولين في مختلف مستويات هذه الهيئات. ولم تشهد الولايات التي أجرت انتخابات منذ عام ١٩٩٢ أية صعوبات في تحقيق استجابة المرأة، كناخبة ومرشحة.

٧٧ - وفي الانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٩٦ - أذعن معظم الأحزاب السياسية لطلب المرأة تخصيص مقاعد لها على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني أيضا. وأدرجت الحكومة الجديدة هذا في برنامج الحد الأدنى المشترك. وهناك مشروع قانون يخصص للمرأة ثلث المقاعد في البرلمان وفي الهيئات التشريعية للولايات معروض حاليا أمام البرلمان.

ورقة النهج للخطة التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٢)

٧٨ - مثلت ورقة النهج للخطة التاسعة التي أعلنت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ نقطة تحول حاسمة أخرى في تاريخ التخطيط الهندي. فقد أعلنت تمكين المرأة بوصفه أحد أهداف الخطة وتحويل السيطرة على الهياكل الأساسية الاجتماعية في المجال العام إلى الجماعات النسائية كاستراتيجية للخطة. وتدعو ورقة النهج إلى وضع خطة مكونة من عناصر من أجل المرأة كجزء من خطة كل قطاع لتحديد تدفق الفوائد وآثار الخطط والبرامج على المرأة. كما أنها تدعو إلى الاعتماد على جماعات الجهد الذاتي للمرأة كاستراتيجية لها. وتعلن أن تدفق الفوائد على المرأة والطفل يمثل أحد المعايير الأساسية لتحديد أولويات التخصيص. وعند تقديم هذا التقرير، كان العمل في إعداد المقترحات التفصيلية للخطة جاريا. وهذه المرة هناك سمة فريدة تتمثل في عملية التشاور التي يقوم فيها مئات من المنظمات النسائية الشعبية بمناقشة ورقة النهج وصياغة الاقتراحات التي ستساعد على تحقيق الهدف المتمثل في تمكين المرأة الذي أوردته ورقة النهج. وكانت هذه الجماعات تتعامل بصورة وثيقة مع لجنة التخطيط والوزارات وقت كتابة هذا التقرير في محاولة لمراعاة الفروق بين الجنسين في الخطة التاسعة. وعملية التعبئة والتشاور هذه تمثل استمرارا للعملية التي بدأت قبل مؤتمر بيجين.

الجزء الثاني

المادة ١ والمادة ٢

٧٩ - تكفل المادة ١٤ من دستور الهند للمرأة الحق في المساواة أما المادة ١٥ (١) فإنها تحظر على وجه التحديد التمييز على أساس نوع الجنس. وتنص المادة ١٦ من الدستور على تكافؤ الفرص للجميع، في المسائل المتعلقة بالوظائف العامة أو التعيين في أي منصب وتحريم على وجه التحديد التمييز في جملة أمور منها على أساس نوع الجنس. وجميع هذه المواد يمكن أن تنظر فيها المحكمة كما أنها تشكل الأساس لهيكلنا القانوني - الدستوري. وفي الوقت ذاته. ينص دستور الهند (المادة ١٥ (٢)) على اتخاذ إجراءات ايجابية وعملية لصالح المرأة بتحويل الولايات وضع نصوص خاصة لها.

٨٠ - والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة المنصوص عليها في الدستور تفرض أيضا على الدولة التزامات مختلفة لكفالة تحقيق المساواة والقضاء على التمييز. وهذه المبادئ التوجيهية الواردة في الجزء الرابع من الدستور الهندي تحتم على الدولة أن تقوم، في جملة أمور، بتوجيه سياستها نحو كفالة الحقوق في توفير سبل العيش الكافية لكل من الرجل والمرأة على قدم المساواة؛ والمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة للرجل والمرأة على حد سواء؛ وكفالة عدم استغلال صحة وقوة العمال، من الرجال والنساء، وعدم إرغام المواطنين بسبب الحاجة الاقتصادية على الدخول في مهن لا تناسب أعمارهم وقوتهم. وعلاوة على ذلك، يجب على كل مواطن في الهند أن ينبذ الممارسات التي تنتقص من كرامة المرأة.

٨١ - وكما ورد شرحه في الفصل السابق، فإنه على الرغم من أن هذه المبادئ غير قابلة لأن تنظر فيها المحاكم بالمعنى الدقيق، فإن المحكمة العليا للهند، من خلال فعاليتها القضائية، بثت الدينامية في هذه الأحكام غير القابلة لأن تنظر فيها المحاكم وأصدرت توجيهات إلى الدولة لتنفيذها. وهناك ثلاثة مجالات هامة أصدرت فيها المحكمة العليا توجيهات في الآونة الأخيرة، تشير إلى الحاجة إلى وضع قانون مدني موحد للبلد بأسره، والوعد الذي نص عليه الدستور بشأن التعليم الالزامي ولكنه لم يتحقق وحماية حقوق الملكية للمرأة. وقد رتبت هذه التوجيهات آثارا هامة على قوانين الأحوال الشخصية لمختلف الأقليات فيما يتعلق بالزواج والملكية والسياسة التعليمية للحكومة. وأدت هذه الاعلانات إلى حدوث مناقشات هامة داخل البلد بشأن ضرورة سد الفجوة بين الوعد بالمساواة بحكم القانون والقضاء على التمييز الذي كفله الدستور وبين الحالة القائمة فعلا عن طريق جملة أمور منها مواصلة عملية استعراض القوانين بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية.

المادة ٣

٨٢ - كما ذكر سابقا، فإن القضاء على حالات التمييز القائمة على نوع الجنس يمثل أحد أساسيات الهيكل الدستوري للهند. وفي الواقع، فإن الدستور يخول الدولة اتخاذ تدابير للتمييز الايجابي لصالح المرأة للقضاء على آثار حالات التمييز والحرمان المتراكمة التي تواجهها المرأة. كذلك كما ورد شرحه من قبل، فإن الأحكام الأساسية الأربعة للدستور وهي الحقوق الأساسية ذات الصلة بالأحكام المتعلقة بالمساواة في الحقوق والفرص للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحظر التمييز على أساس الدين، أو العرق أو الطائفة أو نوع الجنس وما إلى ذلك، والحكم المتعلقة بتمكين الدولة من اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المرأة وتكافؤ الفرص في الوظائف العامة للرجل والمرأة هي ذاتها مطالب يمكن أن تنظر فيها المحاكم ويمكن تصحيحها من خلال اختصاص المحاكم العالية والمحكمة العليا للهند بإصدار أوامر قضائية.

٨٣ - والحق في المساواة هو حق أساسي. بيد أن القوى المؤسسية التي تنتقده قوية بنفس القدر وتسيطر على عقليات الناس وتقبلها. والعوامل مثل الطائفة والطبقة والمجتمع المحلي والديانة والناحية والأسرة والمهنة تتحد جميعا للتأثير على النساء والرجال على قدم المساواة، مما يجعلهم يقبلون عدم المساواة بين الجنسين كأمر مفروغ منه دون حاجة إلى المناقشة.

٨٤ - والنضال من أجل المساواة القانونية كان أيضا أحد الشواغل الرئيسية للحركة النسائية في البلد. وفي منزل الأبوين ومنزل الزوجية، فإن الحقوق القانونية بالغة الأهمية بالنسبة للمرأة للحصول على التعليم والمهارات وفي مزاولة المهن. وتركزت المرحلة الأولى للحركة من أجل مساواة المرأة حول ثلاث مشاكل رئيسية واجهتها: زواج الأطفال، والترمل القسري وحقوق الملكية. وارتبطت الحركة الثانية بالنضال من أجل الحرية والنقاش الذي جرى وفقا لدستور الهند. وركزت الحركة على مشروع قانون الهندوس وركزت على أنه لا يجري قبول المرأة بوصفها مساوية للرجل. ولم يكن بالإمكان إلا الحد بصورة فعالة من التمييز، إن لم يقض عليه، بسن قوانين مناسبة وإستحداث آلية فعالة لتنفيذ هذه القوانين.

٨٥ - كما سنت الدولة قوانين مختلفة لتحقيق الولاية الدستورية المتعلقة بإيجاد مجتمع خال من التمييز وعدم المساواة. وتجرى تعديلات بصورة دورية لمواكبة المطالب الناشئة.

٨٦ - وفي الواقع، فإن المشاركة الكبيرة للمرأة في النضال من أجل حرية الهند، مهد الطريق أمام بعض التشريعات التقدمية جدا منذ فجر الاستقلال. وقد صدرت عدة تشريعات هامة خلال السنوات الأولى لكفالة الحقوق المتساوية للمرأة، ولا سيما المرأة الهندوسية. وهذه الحقوق تتعلق بالسن عند الزواج، وعدم تعدد الزوجات، والمساواة في حقوق الملكية للرجل والمرأة، وإعطاء المرأة الحق في تبني طفل وجعل موافقة الزوجة إلزامية لكل يتبنى رجل متزوج أحد الأطفال (قانون زواج الهندوس، ١٩٥٥، وقانون الوراثة عند الهندوس، ١٩٥٦، وما إلى ذلك، وقانون التبني والنفقة عند الهندوس، ١٩٥٦).

٨٧ - وفي وقت سابق، جرى أيضا تعديل قوانين الأحوال الشخصية لطائفة البارسي لمنح المرأة حقوقا متساوية (قانون زواج وطلاق البارسي (تعديل)، ١٩٨٦ وقانون الوراثة الهندي، ١٩٢٥).

٨٨ - وأجري اصلاح شامل لقانون الأحوال الشخصية للهندوس وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين لمنح المرأة قدرا أكبر من الحقوق المتعلقة بالوراثة والتبني والطلاق. كما أصبح عدم تعدد الزوجات الزاميا. ومع ذلك بقيت قوانين الأحوال الشخصية لبعض الأقليات والطوائف الأخرى دون تغيير على أساس سياسة مفادها أن طلب إجراء تلك التغييرات لا بد أن يأتي من داخل تلك الطوائف ذاتها قبل أن تتمكن الدولة من التدخل.

٨٩ - ولكفالة حصول المرأة بالفعل على هذه الضمانات القانونية، سنت الحكومة قانون اللجنة الوطنية للمرأة لعام ١٩٩٠، بوصفه قانونا برلمانيا، تنشأ بموجبه لجنة وطنية قانونية للاشراف على تطبيق الضمانات الدستورية والقانونية للمرأة، وتناول حالات انتهاكات فردية على أساس انتقائي واستعراض القوانين والقواعد لكفالة عدم تمييزها ضد المرأة بأية حال. ويلزم القانون الحكومة بأن تقدم إلى البرلمان تقارير سنوية تتضمن توصيات اللجنة مشفوعة بتقرير عن "الاجراءات المتخذة" وأسباب عدم اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالتوصيات إن وجد.

٩٠ - وكثير من الجهود الموازية والمستقلة تحرز أيضا تقدما في البلد لكي تراعي القوانين الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالأرض والاستئجار والملكية والمضايقات الجنسية في مكان العمل، وقوانين العمل وما إلى ذلك.

٩١ - وقام كثير من ولايات الهند بإنشاء لجان للمرأة مماثلة تابعة للولاية للقيام بدور أمناء المظالم للمرأة في الولايات. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، قام ما مجموعه تسع ولايات بإنشاء لجان تابعة للولاية، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية.

٩٢ - وفي الآونة الأخيرة، كجزء من متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وضعت حكومة الهند مشروع سياسة وطنية لتمكين المرأة وهو يمثل بيانا للسياسة العامة يجمل الاستجابة القانونية والمؤسسية والبرنامجية للدولة لمشاكل التمييز بين الجنسين. وهذه السياسة، التي تنتظر حاليا اضافة الصفة الرسمية عليها واعتمادها، تجعل، في جملة أمور، استعراض القوانين بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية أمرا ملزما متعلقا بالسياسة العامة.

٩٣ - وقد أسفرت كل حملة تقريبا من حملات مناهضة العنف الموجه ضد المرأة على أساس نوع الجنس في الثمانينات عن تشريع جديد ينص على حمايتها. وأدى كل قانون إلى جعل أحكام العقوبة أكثر صرامة، وتحديد مهل زمنية للقضايا المعلقة وتقديم تعويض للضحايا. وما برحت المساعي تبذل لمعالجة العنف

بأبعاده المختلفة بإصلاحات تشريعية، وابتكارات في هيكل قوة الشرطة وعملها، واتخاذ تدابير لاثارة اهتمام الدوائر الحكومية، وحملات وسائط الاعلام والهياكل المؤسسية الجديدة.

٩٤ - وجاء تعديل قوانين الاغتصاب في عام ١٩٨٣ ثمرة حملة متواصلة ضد أحكام قانون العقوبات الهندي عقب القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية اغتصاب ماثورا. ولما كان هذا التعديل يمثل استجابة كبيرة من جانب الحكومة فيما يتعلق بالتشريع، فقد اتسم بالأهمية للحركة النسائية وأرسى نظرية اغتصاب المشمولات بالرعاية كمفهوم جديد في الفقه ونقل عبء الاثبات إلى المتهم إذا ثبت وقوع اعتداء جنسي. وجرت أيضا تعديلات هامة في قانون قواعد الاثبات الهندي وقانون الاجراءات الجنائية.

٩٥ - أما حالة العاملات في القطاع غير المنظم فإنها تثير قلقا بالغا. وعلى الرغم من أن الهند قد صدقت على اتفاقيات دولية مثل الاتفاقيات التي وضعتها منظمة العمل الدولية ولديها قوانين مثل قانون الحد الأدنى للأجور، وقانون العمل التعااقدي، وقانون المساواة في الأجر وما إلى ذلك، فإن سوء تنفيذها وإعمالها منع المرأة من الاستفادة من الضمانات القانونية.

٩٦ - وفي تحقيق عام بشأن "المرأة في القطاع غير المنظم" أجرته اللجنة الوطنية للمرأة عام ١٩٩٤، أدركت الهيئة القانونية ضرورة وجود آليات جديدة للتغلب على هذه العقبات. وعلى سبيل المثال، فإنه في حالة عمال البناء، أوصت الهيئة بإنشاء مجلس ثلاثي لعمال البناء يتألف من ممثلين عن الحكومة، وأرباب الأعمال والعمال لكفالة إنفاذ هذه القوانين.

٩٧ - ولم يتمكن عدد كبير من النساء من الاستفادة بالكامل من المزايا المنصوص عليها في الدستور والأحكام القانونية الأخرى. وهناك عدة موانع تعترض طريق المرأة التي تلمس الانتصاف القانوني. فعدم كفاية المساعدة القانونية، والشغرات الاجرائية وحالات التأخير، والافتقار إلى المعرفة الأساسية بالقانون والاجراءات واستمرار المحاكمات لوقت طويل، لا تزال تعرقل حصول المرأة على الانتصاف القانوني.

٩٨ - وأدت الحاجة إلى كفالة المساواة في فرص الحصول على الخدمات القانونية بصرف النظر عن القدرة المالية أو نوع الجنس إلى اطلاق الحكومة لمدة طويلة. وكثير من تحليلات وتقارير لجنة القانون يوضح ذلك. وجرى التأكيد أيضا على أهمية محو الأمية القانونية في تقييم حملة محو الأمية بالكامل الذي اضطلع به فريق من الخبراء.

٩٩ - وقد بدئ في تقديم المساعدة القانونية في عام ١٩٧٠ وأنشئت لجنة لتنفيذ خدمات المساعدة القانونية في عام ١٩٧٩ إلى جانب هياكل المساعدة القانونية على صعيد الولايات والمناطق في جميع أنحاء البلد. أما قانون سلطات الخدمات القانونية، لعام ١٩٨٧، وقد أوجد هياكل لمساعدة فئات محددة يحق لها الحصول على مساعدة قانونية مجانية، بما فيها النساء.

١٠٠ - وكان القصد من قانون محاكم الأسرة، لعام ١٩٨٤، هو التعجيل بالقضايا فضلا عن القضاء على الاجراءات القانونية المرهقة. أما محكمة لوك أدالات أو محكمة الشعب التي تقيم العدالة بصورة سريعة وميسرة فقد أحرزت نجاحا. بيد أن الدراية بالمساعدة القانونية تتفاوت من ولاية لأخرى.

١٠١ - وللهند أيضا تقليد قوي متمثل في المقاضاة من أجل المصلحة العامة. ووفقا لتفسير المحكمة العليا، "عندما يقع أذى قانوني أو ضرر قانوني لشخص ما أو لطبقة محددة من الأشخاص بسبب انتهاك أي حق دستوري أو قانوني أو بفرض أي عبء على نحو مخالف لأي حكم دستوري أو قانوني أو في حالة التهديد بسلطة القانون أو بأي أذى قانوني أو ضرر قانوني أو عبء قانوني ويعجز هذا الشخص أو تلك الطبقة المحددة من الأشخاص بسبب الفقر أو العجز أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي غير المواتي، عن اللجوء إلى المحكمة للانصاف بأي شكل، يمكن لأي فرد من أفراد الشعب أن يقدم طلبا لاستصدار توجيه أو أمر أو أمر قضائي مناسب". وأسفر هذا عن تحقيق دفعة استقصائية جديدة للمحاكم وأدى إلى زيادة المساءلة الإدارية.

١٠٢ - ومحو الأمية القانونية أو التدريب على الشؤون القانونية، يتسم مرة أخرى بأهمية بالغة، وقد قامت الحكومة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بإعداد وتوزيع مواد عن محو الأمية القانونية على نطاق كبير في السنوات القليلة الماضية. وأحد الأمثلة الرئيسية على ذلك هو مجموعة الكتيبات العشرة، المعنونة "قوانيننا" التي نشرتها إدارة تنمية المرأة والطفل، والتي أبرزت السمات الجلية للحقوق المتاحة للمرأة.

١٠٣ - ويجري تحقيق محو الأمية القانونية من خلال عدة استراتيجيات: برامج التوعية، ووحدات التدريب مع التوجيه، ونشر المؤلفات، وحلقات العمل الخاصة بالتوعية وحملات وسائط الاعلام المتعددة التي تشمل الأفلام والمسرحيات والأغاني والملصقات والمناقشات القائمة على المواضيع. وأدمجت برامج المتابعة في صلب هيكل وتصميم بعض هذه البرامج. ونتيجة لذلك أصبحت فعالة للغاية. ويجري بذل هذه الجهود الآن على نطاق أوسع. وتعمل الحكومة الآن على وضع خطة وطنية للنشر وتقوم حكومات الولايات بصياغة خطط للنشر على صعيد الولاية من خلال الوكالات/المؤسسات الموجودة.

١٠٤ - ومن المتوخى إدماج المعلومات القانونية في مناهج التدريب لمختلف الموظفين على صعيد القواعد الشعبية، مثل الاخصائيين الصحيين القرويين، وعمال أنغانوادي، والمدرسين، وأمناء سجلات الأراضي، ورجال الشرطة وموظفي الغابات فضلا عن أعضاء الباناشايات (وحدات الحكم الذاتي المحلي)، رجالا ونساء على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ستتضمن الكتب المدرسية بل وكتب الكليات معلومات قانونية. ولكي تؤدي الكتب المدرسية غرضا حقيقيا، من الواضح أنه سيتعين رفع مستوى الامام بالقراءة والكتابة بصورة جذرية.

١٠٥ - ويجري أيضا تقديم برامج تدريبية في الشؤون القانونية إلى المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل المرأة وعلى صعيد القواعد الشعبية وأفراد المجتمعات المحلية، بما فيها المرأة على أساس تجريبي.

وربما يؤخذ بها في النهاية، كبرامج قائمة على الجماهير حقا مثل برنامج "حملة محو الأمية بالكامل" الناجح للغاية الذي جعل كثيرا من مناطق البلد على معرفة وظيفية كاملة بالقراءة والكتابة. كما ستقدم المساعدة التنظيمية إلى المرأة لكي تعمل وفقا للمعلومات التي تتلقاها عن طريق إنشاء شبكات محلية وتيسير سبل الوصول إلى آليات الدعم الأخرى ذات الصلة. وسيمثل هذا نشاطا رئيسيا لمركز الموارد الوطنية للمرأة الذي يمر الآن بالمراحل النهائية لإنشائه.

المادة ٤

١٠٦ - إن نظرية الإجراءات الايجابية أو التمييز الايجابي لصالح المرأة ليست سمة أساسية فحسب في الفكر السياسي الهندي منذ الاستقلال، بل إنها مستمدة مما يمثل في المقام الأول حكما مخولا للسلطة في الدستور ذاته. وهكذا فإن المادة ١٥ (٣) من الدستور تنص على عدم تأويل التدابير الخاصة لصالح المرأة والطفل على أنها تعتبر انتهاكا لمبدأ المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن الدستور، يحظر مع ذلك، في المادة ١٦، أي تمييز فيما يتعلق بفرص الحصول على الوظائف العامة إلا في حالة الفئات والطبقات المحرومة.

١٠٧ - وقد استخدمت الدولة هذا المفهوم للإجراءات الايجابية على نطاق واسع في محاولة منها لتحسين مركز المرأة. فالحصص الخاصة بالمرأة في مختلف برامج التنمية تشكل سمة خاصة للتخطيط الهندي منذ الخطة الخمسية السادسة في أوائل الثمانينات. وعلى هذا فإننا نخصص حصة تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة للمرأة في جميع برامجنا الرئيسية للقضاء على الفقر بما في ذلك برامج وهب الأصول والعمل المأجور.

١٠٨ - واستخدمت الدولة في الآونة الأخيرة هذا الحكم المخول للسلطة في الدستور لإجراء تعديل رئيسي أصبح بموجبه تخصيص المقاعد للمرأة في جميع مؤسسات الحكم المحلي أمرا دستوريا. وبموجب هذه التعديلات، سيخصص للمرأة الثلث من جميع المقاعد المنتخبة في الباناشيات (هيئات الحكم المحلي في المناطق الريفية) والبلديات. وعلاوة على ذلك، سيخصص للمرأة ثلث مناصب رئاسة هذه الهيئات. ومن خلال هذه الأحكام، تحدث ثورة هادئة من ناحية اشتراك المرأة في صنع القرار. والانتخابات بموجب الأحكام الجديدة الزامية في جميع ولايات البلد. وفي عدة ولايات، أجريت فيها هذه الانتخابات بالفعل، فازت المرأة بأكثر من ٤٠ في المائة من جميع المقاعد. وحسب تقدير متحفظ فإنه بمجرد إجراء جميع الانتخابات، سيشفغل ما لا يقل عن ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة في المناطق الريفية وحدها مناصب عامة.

١٠٩ - واستجابة للطلب المقدم من دوائر مختلفة بما في ذلك الجماعات النسائية والبرلمانيون والأحزاب السياسية، قدمت الحكومة مشروع قانون يخصص نسبة ٣٣,٣٣ في المائة من المقاعد للمرأة في البرلمان الوطني والهيئات التشريعية للولايات بتعديل الدستور (التعديل الـ ٨١ المقترح للدستور). وأحيل هذا إلى اللجنة المختارة التي قامت منذ ذلك الحين بوضع اللمسات الأخيرة في توصياتها وتنتظر حاليا النظر فيها.

١١٠ - وهناك أيضا اقتراح قيد نظر الحكومة، لتخصيص حد أدنى للمرأة في الوظائف العامة. بيد أنه يجري الآن دراسة هذا على ضوء المادة ١٦ من الدستور التي تحظر على وجه التحديد التمييز فيما يتعلق بفرض الحصول على الوظائف العامة إلا في حالة الفئات أو الطبقات المحرومة.

١١١ - أما بخصوص الاجراءات الايجابية فيما يتعلق بحماية الأمومة، فقد سنت الدولة قانون استحقاقات الأمومة، لعام ١٩٦١ وجعلته ينطبق على كل منشأة أو مزرعة أو منجم أو مصنع. وينص هذا القانون على دفع استحقاقات الأمومة بواقع متوسط الأجر اليومي لفترة الغياب الفعلي للمرأة. وجرى تعديل القانون في نيسان/أبريل ١٩٧٦ ليشمل النساء اللاتي لا يندرجن في نطاق قانون التأمين الحكومي على الموظفين، لعام ١٩٤٨.

١١٢ - وكان هناك اقتراح في الآونة الأخيرة بتعديل القانون بقصر تلك الاستحقاقات على طفلين فقط، آخذاً في الاعتبار تزايد عدد سكان الهند. وسقط هذا الاقتراح بسبب المقاومة العنيفة من الجماعات النسائية ومن اللجنة الوطنية للمرأة.

المادة ٥

١١٣ - في حين شكلت الفعالية التشريعية والقضائية الدعامة الأساسية للجهود التي تبذلها الهند للقضاء على السلوك التمييزي، والأدوار الجامدة وعدم المساواة في المركز، فإنها لن تكفي أبداً. فالقوانين وحدها أو الفعالية القضائية لا يمكن أن تحقق تغييرات دائمة في بنية اجتماعية قديمة مثل بنية الهند. فعملية التحول الاجتماعي عميقة للغاية ومتأصلة للغاية بحيث يتعذر معالجتها بالتشريع وحده. وفي كثير جداً من الأحيان، تبقى وكالات ومؤسسات الانفاذ منغمسة في حالات التحيز القائم على أساس نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، فإن حالات التحيز التي تقيد حركة المرأة وإمكانية حصولها على الموارد عميقة الجذور في المصالح الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات القائمة على عدم تكافؤ القوة. فالسلطات الأبوية تعيد إظهار وتعيد تأكيد نفسها متجاوزة حواجز الطوائف والمجتمعات المحلية ومعرضة للخطر لتحقيق أحلام دستورنا في إقامة مجتمع عادل للجنسين، وخال من الاستغلال. ولذلك من الضروري تغيير عقليات الناس وإجراء عملية إعادة توجيه مجتمعية في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات الظلم والتبعية. ويرجع الفضل في هذا التحقيق ذاته إلى أن المرأة في الهند قد أصبحت "قوة ثورية". فهي تندفق إلى كل محفل، وتقتحم كل منصب، مطالبة بحقوقها في الاستماع إليها وتقرير الخطط.

١١٤ - وفي السياق الهندي، يتسم دور الأسرة بأهمية بالغة. وفي حين أن قوة الأسرة، واحترام الكبار والقيم الأسرية القوية سمات ملزمة في المجتمع الهندي في جميع الديانات والثقافات واللغات والطوائف، تمثل الأسرة أيضا في كثير من الأحيان موقع التمييز والتبعية. وفيها يصل العنف ضد البنات والنساء أبعادا مثيرة

للإنزعاج. ولا يزال قتل الإناث الأجنحة، وقتل الإناث الرضع والعنف والتعذيب فيما يتعلق بالمهر، أعمالاً غير منظورة إلى حد كبير وكثيراً ما تمر دون عقاب على الرغم من الضمانات الدستورية وذراع القانون الطويلة.

١١٥ - وقد اتخذت الحكومة والقطاع غير الحكومي عدة مبادرات كجزء من الجهد المبذول لإحداث تغيير في عقليات الذكور والإناث وتوعيتهم. وقد وجهت حملات متعددة الوسائط لتوعية الناس بالاضافة إلى الوسائط المطبوعة والإلكترونية، والإغاني، والشعارات والتمثيلات التي تؤديها فرق تجوب الشوارع.

١١٦ - ويجري بصورة متزايدة استخدام استراتيجيات ابتكارية لتعبئة المجتمعات المحلية في مجال التعليم. وقد قامت البعثة الوطنية لمحو الأمية من خلال حملات محو الأمية بالكامل بدور رئيسي في زيادة الوعي بقضايا العدل بين الجنسين كما فعل برنامج تنمية المرأة، "ماهيلا ساماخايا" وعدة برامج أخرى. وقد تمثل الهدف النهائي الأساسي في تمكين المرأة من أن تصبح محركاً وحالقة ومنتجة للتحوّل الاجتماعي وألا تظل مجرد متلقية سلبية ومستهلكة حسب عادات معينة.

١١٧ - وثمة جانب آخر للمبادرات المتخذة في مجال التعليم يتمثل في الجهود المبذولة من أجل تنقيح المنهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية من منظور متعلق بنوع الجنس. ويضطلع المجلس الوطني للبحث والتدريب في مجال التعليم والمعهد الوطني لتخطيط التعليم وإدارته بتنسيق هذه الجهود من خلال حكومات الولايات ومجالس الولايات.

١١٨ - وتمثلت إحدى الولايات الأساسية للآلية الوطنية في الدعوة إلى تغيير مواقف وقيم الآلية الحكومية بأكملها من داخلها ومواقف وقيم المجتمع بوجه عام. وقد استغلّت الحكومة بنجاح فترة السنتين السابقة لمؤتمر بيجين لبدء عملية تعبئة وتشاور على صعيد الوطن فيما يتعلق بمختلف جوانب مركز المرأة وحالتها إلى جانب مئات المنظمات غير الحكومية، وحكومات الولايات، والبرلمانيين والحركة النسائية. والتغيرات في المفاهيم المتعلقة بالمرأة وإبراز وتفصيل قضايا المرأة وارتضاع الأصوات في جميع أنحاء البلد خلال هاتين السنتين لم يكن له مثيل في تاريخ البلد. وفيما يتعلق بطرح القضايا ذات الصلة بتمكين المرأة وكفالة بقائها موضع الاهتمام، فإن الذهاب إلى بيجين أدى دوراً حيوياً في البلد. والمشاورات ليست جديدة: فقد جرت في السبعينات والثمانينات أيضاً - وتمثلت الظاهرة الجديدة في ظهور عدد كبير من جماعات النساء الفقيرات على مستوى القاعدة الشعبية لا وسطاء فحسب. ويرجع الفضل في هذا التغيير بقدر كبير إلى تعزيز استراتيجية الاستثمار وتلك الجماعات من خلال برامج مكافحة الفقر، وإلى حملات محو الأمية بالكامل وإلى التعبئة استجابة للتعدّيلين الثالث والسبعين والرابع والسبعين للدستور (الذين خصصا ثلث المقاعد للمرأة في هيئات الحكم المحلي). ولم يأت النساء كأفراد بل كجماعات ممثلة تختلف عن الأسر المعيشية، أي شبكات مجتمعات محلية تربطها رابطة القرابة وحددت هويتها إلى هذه الدرجة. وتمثلت السمة الفريدة الأخرى لهذه العملية في أن أصوات وشواغل الفلاحات هيمنت على هذه المشاورات للمرة الأولى. ولعل الاستثمار الجماعي قد ساعد على بدء عملية اضمحلال دعائمي السلطة الأبوية: أسلوب الصمت والاحتجاب

الاجتماعي. أما التوكيدات الأصولية الأخيرة لوجهة نظر محددة للثقافة من جانب الجماعات الدينية والاثنية على حد سواء فقد شكلت مع ذلك مخاطر جديدة لنوع الجنس. وأدى انتشار المعتقدات الفكرية (النزعة بعد العصرية وما إلى ذلك) التي ترفض القيم العامة وتنشر نوعية ثقافية محددة إلى أن ينخرط فيها كثير من الصفوة الذين أيدوا من قبل المساواة بين الجنسين مما زاد من هذه المخاطر.

١١٩ - وكمتابعة لهذا وكجزء من الجهود المبذولة لترجمة الشواغل والتعبئة واللغة الطنانة إلى تغييرات في الفكر والعمل الحكومي، جرى في الآونة الأخيرة رسم سياسة وطنية لتمكين المرأة، ونوقشت هذه السياسة وبحثت على نطاق واسع، وهي الآن بانتظار الموافقة الرسمية. وستمثل هذه السياسة الأداة الرئيسية لسياسة الحكومة لإدماج منظور متعلق بنوع الجنس في جميع جوانب التخطيط والتنمية والمعلومات والإدارة والقضاء على حالات التمييز وعدم المساواة بجميع أشكالها.

١٢٠ - وقد قامت مراكز دراسات المرأة في جميع أنحاء البلد ومعاهد التنمية ببحث الشواغل المتعلقة بنوع الجنس وإلقاء الضوء عليها؛ ووفرت مواد للدعوة، وحملات واجتماعات جماهيرية وحلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات ومشاورات وساعدت في تحديد القضايا وطرحها للمناقشة العامة. وأدى هذا إلى دفع عجلة التغيير. وقامت أيضا الحركة النسائية بدور ثنائي بمطالبة الدولة والالتماس إليها والتعاون بتوفير البيانات والمعلومات ذات الصلة، في حالة طلبها.

١٢١ - وخطة المنظور الوطني للمرأة (١٩٨٨-٢٠٠٠) التي وضعت في عام ١٩٨٨ كخطة وطنية، تحدد التدريب (والتوعية) كاستراتيجية رئيسية في تغيير المواقف الاجتماعية. فطوال السنوات العديدة الماضية، قامت وكالات مختلفة، حكومية وغير حكومية، بتنظيم كثير من برامج التدريب والتوعية. وأحد الأمثلة على هذا برنامج "المجموعة التدريبية لتنمية المرأة"، الذي اختتم في الآونة الأخيرة، والذي أدى إلى إنشاء مركز الموارد الوطنية للمرأة. وقد أعدت ونشرت عدة مواد نمطية بشأن التوعية بالفروق بين الجنسين. وتضمن ذلك مواد تدريبية عن حقوق المرأة، والعمالة وقضايا الائتمان والقيادة والتنظيم، وإدارة مؤسسات تنمية المرأة (التي أنشئت في ١٧ ولاية في الهند لتنسيق تنمية قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة والتسويق)، والتوعية بألية إنفاذ القانون، ومخططي التنمية، وأعضاء السلطة القضائية والمديرين في مختلف القطاعات.

١٢٢ - وفي إطار المجموعة التدريبية، شرع المعهد الوطني لإدارة المصارف في بذل جهد كبير لتوعية المصرفيين. وقد أصبحت الآن التوعية بالفروق بين الجنسين سمة عادية من سمات الجدول الزمني التدريبي لأكاديمية لال بهادور شاستري الوطنية للإدارة، والأكاديمية الوطنية للشرطة وعدة مدارس/كليات لتدريب الشرطة في الولايات. وهناك مشروع تدريبي هام عن الفروق بين الجنسين مدته ٤ سنوات يجري تنفيذه حاليا عن طريق إدارة شؤون الموظفين في حكومة الهند، التي تقيم ربطا شبكيا مع المعاهد الحكومية للتدريب الإداري لتنمية القدرة التدريبية للجنسين في هذه المعاهد. وبمجرد اكتمال مركز الموارد الوطنية

للمرأة (المتوقع خلال هذا العام)، فإنه سيصبح المؤسسة الوطنية الرئيسية التي تحتل القمة للتدريب والتوعية والنشر والربط الشبكي والدعم بالموارد فيما يتعلق بالجنسين.

١٢٣ - والفعالية القضائية من جانب المحكمة العليا للهند من خلال المقاضاة من أجل المصلحة العامة والجهود التي تبذلها من حين لآخر وسائط الاعلام الحرة في الهند برزت أيضا كأدوات رئيسية لإحداث تغييرات في المواقف المجتمعية. وفي الآونة الأخيرة، نشأ عدد من جماعات الدعوة القائمة على وسائط الاعلام إلى حد كبير في المجال غير الحكومي لمقاومة الصورة السلبية وتشجيع الصورة الايجابية للمرأة والطفلة، ولا سيما في وسائط الاعلام الالكترونية.

١٢٤ - وفيما يتعلق بالاعلانات، فإن قانون (حظر) التصوير غير اللائق للمرأة، الذي أقره البرلمان في عام ١٩٨٦، يحظر التصوير غير اللائق للمرأة عن طريق الاعلانات والكتب والكتيبات وما إلى ذلك. ويعاقب على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالسجن والغرامة. بيد أن المشكلة تتمثل في أنه على الرغم من أن القانون ساري المفعول لما يقرب من عقد من الزمان وقواعده قائمة، فإن تطبيقه يكاد يكون إسمياً. ولذلك، بدأت الحكومة إجراء استعراض تفصيلي لهذا القانون بغية جعل أحكامه أكثر صرامة وسد الثغرات في إقامته.

١٢٥ - وفي مجال الأفلام والتلفزيون، فإن مجلس الرقابة على أعمال المصورين والأفلام مسؤول عن وقف الأعمال المنافية للآداب العامة. بيد أنه بالنظر إلى تزايد تصوير العنف والجنس الصريح في الأفلام والتلفزيون، هناك الآن طلب متزايد باتخاذ إجراء لوقف ذلك التصوير. والآراء متفقة على قيام المنتجين والمخرجين والعارضين بوضع قواعد سلوك تفرض على أنفسهم. وقد شكلت الحكومة لجنة برلمانية لبحث القضية بأسرها. وتجري الآن أيضا مناقشة وضع سياسة وطنية لوسائط الاعلام.

المادة ٦

الاتجار بالنساء والبغاء

١٢٦ - ما برحت الجهود تبذل لمعالجة مشكلة البغاء والاتجار بالنساء في الهند وذلك إلى حد كبير من خلال سن التشريع وإنفاذه. وفي الهند، يمارس معظم النساء البغاء لأسباب تميل إلى أن تكون اقتصادية في المقام الأول، في حين يكون لبعضها أساس في التقاليد والعادات أحيانا أيضا. وعادة ما ترغم المرأة على ممارسة هذه المهنة دون أن يكون لها قدر كبير من الخيار من جراء الضيق الاقتصادي، الفردي والأسري على حد سواء. ولا يوجد تقدير علمي لحجم هذه المشكلة حتى الآن، غير أن ظاهرة البغاء تتركز إلى حد بعيد في المدن الكبيرة تليها تركيزات أصغر في البلدات الصغيرة.

١٢٧ - ودستور الهند يحظر صراحة الاتجار بالبشر. وقد سنت حكومة الهند قانون قمع الاتجار اللاأخلاقي بالنساء والبنات، لعام ١٩٥٦ عملا بالاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، الموقعة في نيويورك في ٩ أيار/ مايو ١٩٥٠. وظل هذا القانون ينظم قواعد وضوابط الجريمة المتعلقة بالبغاء والمعاقبة عليها حتى عام ١٩٧٨، عندما جرت بعض التعديلات الطفيفة فيما يتعلق بتنفيذ القانون. بيد أنه في عام ١٩٨٦، جرت عملية كبيرة لتعديل القانون نتيجة للاقتراحات التي قدمتها إلى الحكومة المنظمات الطوعية العاملة من أجل المرأة، وجماعات الدعوة ومختلف الأفراد وأدى هذا إلى توسيع نطاق القانون، مما جعل الأحكام العقابية أكثر صرامة، وأدخل حدا أدنى معيناً للمعالجة الإصلاحية وإعادة تأهيل الضحايا. وطبقا للتعديلات التي أدخلت في عام ١٩٨٦، تغير اسم القانون ليصبح 'قانون (منع) الاتجار اللاأخلاقي'، لعام ١٩٥٦ لتوسيع نطاق القانون ليشمل جميع الأشخاص، سواء الذكور أو الإناث، الذين يستغلون جنسيا لأغراض تجارية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الجرائم التي تتعلق بالأطفال والقصر أكثر صرامة بزيادة مدة السجن، إلى جانب تعيين "ضباط شرطة مكافحة الاتجار بالأشخاص" للتحقيق في الجرائم المتشعبة بين الولايات داخل البلد. وبالإضافة إلى ذلك اقترح التعديل إجراء فحص طبي لجميع الأشخاص الذين يؤخذون من ماخور نتيجة إجراء تفتيش وعدم استجواب النساء والبنات اللائي يؤخذن نتيجة هذا التفتيش إلا بمعرفة ضابطات شرطة، أو في حالة عدم توافرهن، على الأقل في حضور اخصائيات اجتماعيات.

١٢٨ - وبصورة أساسية، فإن القانون الهندي الحالي فيما يتعلق بالموضوع يحاول معالجة مشكلة البغاء والاتجار بالنساء، بدون الغاء ممارسة البغاء في حد ذاتها، وطبقا للقانون، يعرف 'البغاء' بأنه الاستغلال الجنسي أو إساءة استغلال الأشخاص للأغراض التجارية، ويتعين تفسير تعبير 'البغي' وفقا لذلك. ويرد في القانون ذكر ثلاث فئات من الأشخاص، هم 'الطفل' بوصفه شخصا لم يبلغ من العمر ١٦ عاما، و 'القاصر' بوصفه شخصا بلغ من العمر ١٦ عاما ولكنه لم يبلغ ١٨ عاما و 'الرشيد' بوصفه شخصا بلغ من العمر ١٨ عاما. وطبقا للقانون، فإن إدارة ماخور أو السماح باستخدام مكان كماخور عمل يعاقب عليه، كذلك العيش على إيرادات البغاء. وتمثل قيادة شخص أو إغراؤه أو أخذه من أجل البغاء عملا يعاقب عليه أيضا بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات على الأقل والغرامة. وفي حالة ارتكاب تلك الجريمة ضد إرادة أي شخص أو فيما يتعلق بطفل، يمكن أن يمتد الحكم بالسجن إلى ١٤ عاما بل ومدى الحياة ولكن لا يقل عن ٧ سنوات. وينص القانون على أنه إذا قام شخص باحتجاز أي شخص آخر بموافقة أو بدون موافقته، عندئذ لا تقل العقوبة عن ٧ سنوات، وفي حالة الطفل، أدخل حكم هام في عام ١٩٨٦ ينص على أنه إذا وجد شخص مع طفل في ماخور، يكون ذلك قرينة على احتجاز الطفل في المكان الذي يمارس فيه البغاء ويعاقب على ذلك على النحو المذكور أعلاه. ويقع عبء إثبات بطلان القرينة على مرتكب الجرم. وعلاوة على ذلك، إذا تبين أنه جرى إيذاء هذا الطفل جنسيا، فإن القانون يفترض أنه جرى استخدام هذا الطفل أو استغلاله لأغراض البغاء.

١٢٩ - وقانون (منع) الاتجار اللاأخلاقي يحظر أيضا البغاء في الأماكن العامة فضلا عن الإغواء أو الاستدراج لأغراض البغاء. وفي التعديل الذي أجري في عام ١٩٨٦، أدخل أيضا نص بمعاقبة الشخص الذي

يكون أي شخص آخر في حضانتته أو أن يكون مسؤولاً عنه أو يكون في رعايته أو تكون له سلطة عليه ويحرضه أو يساعده أو يغويه على البغاء، بعقوبة تتراوح ما بين ٧ و ١٠ سنوات. ومن الناحية القانونية، فإن الدولة ملزمة بتوفير الإصلاحات التي يمكن أن تودع فيها تحت التحفظ مرتكبات الجرم اللائي يثبت أنهن مذنبات لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في القانون. كما أن بعض الأحكام أصبحت تسمح لضباط الشرطة بتفتيش أي مكان طبقاً لهذا القانون دون إذن بالتفتيش، فضلاً عن تمكين الشرطة من إنقاذ الأشخاص الذين يوجدون في الأماكن التي يمارس فيها البغاء.

١٣٠ - وفيما يتعلق بالهيكل القضائي، فإن الحكومة المركزية وحكومات الولايات مخولة استشارة المحاكم العالية وإنشاء محاكم خاصة لأجراء محاكمات عاجلة للجرائم التي ينص عليها هذا القانون. ويمنح أيضاً قدر من السلطة التقديرية لرؤساء محاكم محددة وغيرها على حد سواء للنظر في القضايا بصورة عاجلة. وفي النهاية، ينص القانون على تعيين ضباط شرطة خاصة في مناطق محددة لتناول الجرائم التي ينص عليها القانون في هذا المجال. ولمساعدة ضباط الشرطة الخاصة، فإن حكومات الولايات مخولة إشراك هيئة استشارية غير رسمية تتألف من عدد لا يزيد عن خمسة من الاختصاصيين الاجتماعيين البارزين في هذا المجال. ومنهم النساء، لاسداء المشورة إليهم بشأن تنفيذ القانون. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة المركزية مخولة تعيين ضباط شرطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص لتناول الحالات المتشعبة فيما بين الولايات فيما يتعلق بدعارة الأشخاص والاتجار بهم.

١٣١ - وإذ تدرك حكومة الهند أن مناطق معينة في البلد تميل إلى أن تكون مناطق محتملة ينشأ منها النساء اللائي يمارسن هذه المهنة، فإنها ترى أن تنمية مناطق المنشأ تلك تتسم بأهمية بالغة في مواجهة مشكلة الاستغلال الجنسي للمرأة. وكما ورد في تقرير الدراسة التي أجراها المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية المذكور أعلاه، فإن الضيق الاقتصادي والافتقار إلى الخيارات يمثلان السببين الرئيسيين في ادخال الشابات في مهنة الدعارة والاستمرار فيها سواء كطفلة بغي أو كقاصر أو كراشد. وبوجه خاص، في الأسر التي ينشأ فيها، يؤدي الفقر وعدم ثبات دخل الأسرة والافتقار إلى فرص إكتساب المهارات التي يمكن عرضها في السوق والموارد الانتاجية إلى بقائهن أدنى من خط الفقر في حالات هامة. وهكذا فإن تلك الأسر معرضة بوجه خاص لهذا النوع من الاستغلال. ولذلك ترى الحكومة أن الحاجة تدعو إلى بذل جهد كبير لتحديد وتنمية مناطق المنشأ الضعيفة تلك. وعلى أساس المناطق التي تحددت في الدراسة المشار إليها أعلاه، تدعو الحاجة إلى وضع خطة تنمية طويلة الأجل لمناطق المنشأ. وبدأ ذلك بالفعل في منطقتين من تلك المناطق في البلد. وفي منطقة مرشد آباد في ولاية غرب البنغال، التي تسهم بـ ٢٢ في المائة من بغايا كلكتا، أقرت حكومة الهند، بموجب مخطط دعم إلى برنامج التدريب والعمالة، مشروعاً متكاملًا للتدريب مع إدرار الدخل في قطاع إنتاج خيوط الحرير في مجموعة من القرى التي عادة ما تتجه نسبة كبيرة من شاباتهن إلى مهنة الدعارة أو يُبعن لممارستها. وطبقاً للمشروع، الذي تضطلع بتنفيذه منظمة غير حكومية يطلق عليها "الحوار الإنمائي"، جرى تدريب ١٢٣٠ امرأة في مجموعة من ١٠ قرى لإنتاج خيوط عالية الجودة ذات قيمة مضافة هامة. وجرى تنظيم هؤلاء النساء في مجموعات ويصلن الآن إلى الأسواق وحدهن

كما يدرن نشاطهن الاقتصادي بأسره. وأدى هذا إلى تحقيق تحسن واضح في الحالة الاقتصادية للأسر نتيجة لزيادة الإيرادات اليومية فضلا عن زيادة عدد أيام العمل في الشهر. وهناك دلائل على أن هذا قد ساعد على وقف اتجاه الشابات إلى الاتجار بالجسد من هذه المنطقة وفي الوقت ذاته حسّن نوعية الحياة.

١٣٢ - وبالمثل، فإنه في إطار نفس المخطط، تظطلع مؤسسة على مستوى الولاية في كرناتاكا بتدريب ٥٠٠ امرأة ينتمين إلى مجتمعات متخلفة اجتماعيا ومنخفضة الدخل على النسيج على النول اليدوي في ولاية كرناتاكا. ومن بين هؤلاء النساء البالغ عددهن ٥٠٠، أُخضع ربعهن تقريبا، بحكم التقاليد، إلى الاستغلال الجنسي من خلال التكريس لخدمة المعبد. ومن المتوقع أن يركز المشروع أيضا على أطفال هؤلاء النساء وسيحاول تدعيم تلك الأسر اقتصاديا بهدف زيادة مقاومتها لهذا الاستغلال الراسخ من التقاليد.

١٣٣ - وترى حكومة الهند أنه يمكن بسط النهج المذكور أعلاه على نطاق واسع ليشمل مناطق المنشأ الأخرى أيضا وأنه يمكن تنفيذ برنامج شامل لتنمية مناطق المنشأ عموما على أساس برامج التنمية القائمة، على مدى السنوات المقبلة.

١٣٤ - وفي حين تباينت التقارير بشأن ضخامة مشكلة بغاء الأطفال، يشير تقرير الدراسة التي أجراها المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية إلى أن عدد البغايا الأطفال يبلغ حوالي ١٥ في المائة أو نحو ذلك من مجموع عدد البغايا في الهند. ولمواجهة هذه المشكلة، أنشأت حكومة الهند لجنة استشارية مركزية معنية ببغاء الأطفال في آذار/ مارس ١٩٩٤، قدمت تقريرها النهائي في أيار/ مايو ١٩٩٤. ويتضمن التقرير توصيات في مجال إنفاذ القانون، والقضاء على بغاء الأطفال في المناطق التي تكثر فيها المواخير، وتوفير الرعاية المؤسسية لمن ينقذ من البغايا الأطفال، وتوفير المشورة والتدريب المهني لأغراض إعادة التأهيل، وإنشاء آلية إدارية فعالة لتنفيذ توصيات التقرير. ويوصي التقرير أيضا بأنه يتعين وضع خطة لتوفير تدريب مناسب في مجالي التوجيه والتوعية لضباط الشرطة الخاصة، فضلا عن الحراس القضائيين الآخرين الذين يتناولون مشكلة البغايا الأطفال، خلال أداء واجباتهم.

١٣٥ - ودعا تقرير اللجنة الاستشارية المركزية جميع حكومات الولايات والوكالات المركزية إلى تنفيذ هذه التوصيات. ومن المتوقع اتخاذ إجراء إيجابي خلال السنوات القليلة المقبلة في مشكلة بغاء الأطفال.

١٣٦ - وأشار عدد من الدراسات إلى أن القوانين الحالية تميل إلى معاقبة البغي وهي الضحية في الواقع، أكثر من المستغلين. وارتئي أن الحاجة تدعو إلى زيادة توجيه القانون لمعاقبة الجاني والمساعدة بتوفير إعادة التأهيل والرعاية للمشتغلات بالجنس. ونتيجة لحلقة العمل هذه، طلبت حكومة الهند إلى كلية الحقوق الوطنية التابعة لجامعة الهند، في بنغالور، إجراء دراسة واستعراض شاملين للقوانين، وتقديم التوصيات

الضرورية لإجراء إصلاح قانوني. وقد ورد التقرير النهائي لكلية الحقوق وتقوم الحكومة بدراسته بالتشاور مع اللجنة الوطنية للمرأة.

المادة ٧

١٣٧ - مُنحت المرأة في الهند حقوقا سياسية مساوية لحقوق الرجل، بما في ذلك الحق في الانتخاب (حق الراشدين في الانتخاب العام) والحق في تولي المناصب العامة، وهو حق ممنوح منذ فجر الاستقلال. وقد مثلت هذه الخطوة الأساسية امتدادا منطقيا لمشاركة المرأة على نطاق واسع في حركة تحرير الهند تحت القيادة الملهمة للمهاتما غاندي. أما طبيعة الحركة المتسمة بعدم العنف فقد مكنت المرأة أيضا من جميع مناحي الحياة من الانضمام إليها بأعداد كبيرة. وفي فترة ما بعد الاستقلال، استمرت المرأة تعبر عن رأيها في جميع القضايا. وتكفل المادة ٣٢٦ من الدستور المساواة السياسية للمرأة. وتجرى الانتخابات على أساس حق الراشدين في الانتخاب العام. وتحظر المادة ٣٢٥ الاستبعاد من القوائم الانتخابية على أساس نوع الجنس.

١٣٨ - ومن خلال المشاركة في الحياة العامة، حققت المرأة تغييرا في ظروفها. وفي المناطق الشمالية والجنوبية والشمالية الشرقية للبلد، على سبيل المثال، قامت حركات جماعية ضد الكحول، والاتجار بالمخدرات، والقمار والسرقة. وحركة شيبكو التي قامت في الشمال لحماية الثروة الحرجية، هي أيضا حركة نسائية إلى حد كبير. وأدى كثير من الحملات التي قامت بها المرأة تحت راية حملة محو الأمية بالكامل في أندرا براديش إلى حظر ذلك في جميع أنحاء الولاية. وحدث ذلك أيضا في هاريانا، وهي ولاية هندية في الشمال.

١٣٩ - وفي حين كانت المرأة في الصدارة في مختلف الحركات، إلا أن وجودها لم يكن محسوسا بقوة في عملية صنع القرارات المنظمة وفي المؤسسات. بيد أن المرأة اشتركت في العملية السياسية - كناخبة، وكمرشحة منافسة في الانتخابات، وفي مداورات الجمعيات التشريعية للدولة والبرلمان الوطني. وتولت المرأة المناصب على مختلف المستويات. وعلى الصعيد الفردي، فإن السياسة الهندية دائما ما قبلت وأعطت تقديرا عاليا للمرأة التي وصلت إلى مناصب القوة والنفوذ كرئيسة للوزراء، وكبيرة للوزراء ومحافظة وسفيرة وما إلى ذلك. بيد أن هذا لم يساعد على التغلب على التبعية الراسخة التي تمس الغالبية: وهي ظاهرة في منتهى الخطورة. وبالرغم من حدوث زيادة حادة في مشاركة النساء كناخبات وكمرشحات، فإن عددهن في الهيئات المنتخبة ظل ثابتا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى معارضة الأحزاب السياسية لتذكية المرشحات. وفي عام ١٩٥٧، جرى انتخاب ٦٠ في المائة من المرشحات. وفي عام ١٩٩٠، فإنه برغم وجود عدد أكبر بكثير من المقاعد والمرشحات، لم ينتخب سوى ١١ في المائة.

١٤٠ - أما التعديلات الدستورية الثالث والسبعون والرابع والسبعون اللذان لم يخصصا ثلث مجموع المقاعد على جميع مستويات الحكم المحلي فحسب، بل أيضا خصصا ثلث مجموع مناصب رؤساء تلك الهيئات للمرأة، فقد استهلا استراتيجية قوية للإجراءات الايجابية لزيادة اشتراك المرأة في عملية صنع القرار: أوليت الأولوية لأدنى مستويات الحكم المحلي. وكانت الاستجابة لهذه الاستراتيجية مشجعة في كل مكان وهائلة في بعض الولايات حيث جرى انتخاب النساء على نحو تجاوز الحصة بكثير. وقد تولى أكثر من مليون امرأة وظائف عامة في جميع أنحاء البلد. ويتمثل التحدي الآن في تحويل هذا الوجود الكبير إلى مشاركة فعلية يدعمها تفويض حقيقي للسلطات والمسؤوليات لكي تتخذ القرارات على المستويات التي يمكن أن تصل إليها المرأة. وهذا شيء كانت تطالب به الحركة النسائية لمدة طويلة. والسياسة الوطنية من أجل تمكين المرأة، التي جرت صياغتها في الآونة الأخيرة، وهي بانتظار الموافقة النهائية، شددت بقوة أيضا على بذل الجهود لزيادة الكتلة الحرجة للنساء في عملية صنع القرار على جميع المستويات بالدعوة إلى مواصلة الإجراءات الايجابية لتحقيق ذلك. وطالبت أيضا مختلف قطاعات السكان بما فيها البرلمان، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والحركيون، بتخصيص مقاعد للمرأة في الهيئات التشريعية للدولة والبرلمان الوطني. واستجابة لذلك، هناك مشروع قانون (التعديل الدستوري الحادي والثمانون) يسعى إلى تخصيص ثلث المقاعد للمرأة في البرلمان والهيئات التشريعية للدولة وهو حاليا بانتظار النظر في البرلمان.

المادة ٨

١٤١ - إن حكومة الهند ملزمة دستوريا بتوفير الفرص المتكافئة للرجل والمرأة لتمثيل مصالحها على الصعيد الدولي. وفي الخمسينات ذاتها، عينت الهند نساء كسفيرات، ووزيرات للشؤون الخارجية، ورئيسات للوفود الهندية لدى المؤتمرات الدولية. وقد ألغت أيضا المحكمة العليا شرطا تمييزيا كان يتعين بموجبه على المرأة العاملة في السلك الدبلوماسي الهندي أن تترك الخدمة لدى الزواج، بوصفه شرطا غير دستوري. وباختصار، من الجدير بالذكر أنه في الوقت الراهن يوجد أكثر من ٦٣ امرأة في السلك الدبلوماسي الهندي، يشغلن مناصب هامة في البعثات الهندية في الخارج وفي وزارة الخارجية على حد سواء. وترد أدناه قائمة تفصيلية بذلك:

قائمة بالموظفات العاملات في السلك الدبلوماسي الهندي

رقم مسلسل	الاسم	اللقب	مقر العمل الحالي
١	أرونداتي غوش	سفير/ ممثل دائم	جنيف (البعثة الدائمة للهند)
٢	كامليش كومار	سفير	فنلندا
٣	تشوكيلا إير	سفير	المكسيك
٤	سافيتري كوناډي	سكرتير اضافي (الأمم المتحدة)	المقر
٥	مادهو بهادوري	سفير	منسك
٦	شيامالا ب. كاوسيك	نائب رئيس بعثة	واشنطن
٧	ليلا ك. بونابا	سكرتير مشارك	المقر
٨	س. ي. تريباثي	سفير	وارسو
٩	فيينا سيكري	قنصل عام	هونغ كونغ
١٠	نافريخا شارما	سكرتير مشارك (التعاون التقني)	(المقر)
١١	سورياكانتي تريباثي	وزير	واشنطن
١٢	نيروبا ما راو	سفير	ليما
١٣	ميرا شانكار	سكرتير مشارك	منتدبة كمدير عام (المجلس الهندي للعلاقات الثقافية)
١٤	لاكشمي موردشوار بوري	سكرتير مشارك	المقر
١٥	نيلياما مترا	سكرتير مشارك	المقر
١٦	ساريتا بالي	مدير	المقر
١٧	لافانيا براساد	وزير	مدريد
١٨	نيلام د. سابهاروال	وزير	بيجين

رقم مسلسل	الاسم	اللقب	مقر العمل الحالي
١٩	بارباتي سين فياس	وزير	داكا
٢٠	نيلام ديو	سفير	كوبنهاغن
٢١	فيجايا لاثا ريدي	نائب رئيس بعثة	فيينا
٢٢	كانوال كومار	وزير	زغرب
٢٣	سوجاتا سينغ	سكرتير مشارك	المقر
٢٤	سوسميता غ. توماس	سكرتير مشارك	المقر
٢٥	بريمروز شارما	وزير	لندن
٢٦	هوماي ساها	مدير	المقر
٢٧	ن. شتيرا موهان	مدير	المقر
٢٨	ديبا غوبالان وادهوا	قنصل عام	سان دينيس
٢٩	جوردانا د. بافيل	وكيل مفوض سامي	هراري
٣٠	سوجاتا مهتا	مدير	المقر (منتدبة لدى مكتب رئيس الوزراء)
٣١	سميتا بوروشوتام	مستشار	بور لوي
٣٢	ننغشال. موخوباديا	قنصل	نيويورك
٣٣	بانارسي بوز هاريسون	مستشار	بودابست
٣٤	ماننيكالا موروغيسان	مستشار	مصر
٣٥	بريتي ساران	مدير	المقر
٣٦	هيملاتا س. باغيرات	مستشار	لندن
٣٧	روتشي غانشيام	مستشار	بروكسل
٣٨	رادهيكا ل. لوكيش	مستشار	واشنطن

رقم مسلسل	الاسم	اللقب	مقر العمل الحالي
٣٩	شاما جين	سكرتير أول	أنقرة
٤٠	أنيتا نايار	سكرتير أول	قل أبيب
٤١	رينا بوفاياه باندي	نائب سكرتير	المقر
٤٢	موكتا دوتا تومار	نائب سكرتير	المقر
٤٣	نانديني أير كريشنا	سكرتير أول	نيويورك
٤٤	مونيكا موها	سكرتير أول	كاتماندو
٤٥	خيا بهاتاشاريا	نائب سكرتير	المقر (منتدبة كمدير (برامج) في المجلس الهندي للعلاقات الثقافية)
٤٦	فيجاي ثاكور سينغ	نائب سكرتير	المقر
٤٧	ناريندر شوهان	سكرتير أول	بانكوك
٤٨	ريفا غانغولي داس	سكرتير أول	بنما
٤٩	أرونا سانتوان فونتانا	سكرتير أول	براتسلافا
٥٠	غيتري ايسار كومار	سكرتير أول	كاتماندو
٥١	م. سوباشيني	سكرتير أول	لاهاي
٥٢	روتشيرا باتني	سكرتير أول	بور لوي
٥٣	سانغيتا ب. مان	سكرتير أول	صوفيا
٥٤	رينو بال	وكيل سكرتير	المقر
٥٥	سوشيترا دوراي	سكرتير أول	بوينس أيرس
٥٦	رينات ساندهو	سكرتير أول	واشنطن
٥٧	نجمة محمد مالك	وكيل سكرتير	المقر

رقم مسلسل	الاسم	اللقب	مقر العمل الحالي
٥٨	نينيا (دكتور)	سكرتير ثان	باريس (البعثة الدائمة للهند)
٥٩	مانيكاجين شارما	سكرتير ثالث	لشبونه
٦٠	نيتا فارما	سكرتير ثالث	طوكيو
٦١	فاني ساراجو راو	سكرتير ثالث	مدينة المكسيك
٦٢	سوبهادار شيني تريباثي	سكرتير ثالث	تل أبيب
٦٣	سوبريا رانغاثان	سكرتير ثالث	أنقرة
٦٤	فيجاي س. كولكارني	متدرب	المقر
٦٥	أبهيلاشا تامتا	متدرب	المقر

١٤٢ - ويلاحظ أن البعثة الدائمة للهند في جنيف ترأسها امرأة. وإلى عهد قريب، ترأست امرأة البعثة الدائمة للهند لدى اليونسكو. وانتداب الأشخاص إلى المنظمات الدولية يجري عادة على أساس احتياجات الوظائف ومناسبة الأشخاص لا على أساس نوع الجنس. بيد أن حكومة الهند تحاول تشجيع اشتراك المرأة في أعمال المنظمات الدولية على جميع المستويات. وترد أدناه قائمة تمثيلية للنساء العاملات حالياً في منظمات دولية:

قائمة بالموظفات المنتدبات إلى المنظمات الدولية

رقم مسلسل	الاسم	مقر العمل الحالي
١	نينيا سيبال (سكرتير مشارك)	ممثلة اليونسكو في نيويورك
٢	ميترافاسيشيت (سكرتير مشارك)	موظفة علاقات خارجية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣	ب. موخيرجي (مدير)	مساعدة خاصة للأمين العام المساعد

المادة ٩

١٤٣ - في الهند، ينص قانون الجنسية لعام ١٩٥٥ على اكتساب الجنسية الهندية واسقاطها. وبموجب هذا القانون، تتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. ويمكن للمرأة الهندية المتزوجة بأجنبي أن تواصل الاحتفاظ بجنسيتها الهندية حتى لو اكتسبت جنسية بلد زوجها بحكم زواجها، أي بتطبيق قانون ذلك البلد وبدون تصرف متعمد من جانبها. وتستمر المرأة الهندية المتزوجة بأجنبي في الاحتفاظ بجنسيتها الهندية إلى أن تتخلى عنها أو تكتسب عمدا جنسية بلد زوجها.

١٤٤ - وفيما يتعلق بجنسية الأطفال، نص قانون الجنسية الهندية في الماضي على أنه في حالة الأطفال الذين يولدون خارج الهند، لا يعتبر الطفل رعية هندية إلا إذا كان والده مواطنا هنديا وقت ولادة الطفل. وتعارض هذا النص مع مصالح المرأة الهندية المتزوجة بأجنبي وتعيش خارج الهند ولم يمنح الحق في الجنسية بحكم الأصل إلا من ناحية الأب.

١٤٥ - وعلى ضوء الالتزامات التي تعهدت بها الدولة الهندية بالتصديق على هذه الاتفاقية، جرى تعديل قانون الجنسية في عام ١٩٩٢ لتصحيح هذا الوضع الشاذ. وطبقا للأحكام المعدلة، فإن الطفل المولود في الهند أو خارجها يكتسب الجنسية الهندية إذا كان أحد أبوية مواطنا هنديا وقت ولادة الطفل.

المادة ١٠

١٤٦ - تسليما بأن التعليم يمثل أهم أداة لتنمية الموارد البشرية وزيادة خيارات الناس في الحياة، أدرج صانعو دستورنا التعليم المجاني والالزامي حتى سن ١٤ عاما كمبدأ توجيهي لسياسة الدولة، فراضين بذلك على الدولة التزاما أدبيا ودستوريا. وفي حكم صادر في الآونة الأخيرة قررت المحكمة العليا أنه لما كان الوقت المحدد في الدستور للقيام بهذا قد انقضى بالفعل، فإن هذا له الآن قوة الحق الأساسي.

١٤٧ - وقد أعلنت حكومة الهند عن عزمها جعل التعليم حقا إنسانيا أساسيا. فالدستور الهندي والاعلان العالمي يصونان هذا الحق. وتعزيز التعليم ومحو الأمية هو سر نجاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين أن يكون التعليم حجر الزاوية لتحرير القطاعات المغبونة ولتحقيق الامكانيات الكاملة لمواردنا البشرية الهائلة. والتعليم يزيد من خيارات الناس ليعيشوا حياة مرضية. والتعليم يوسع الآفاق ويرعى القيم. والتعليم ومحو الأمية أداتان أساسيتان للعدل الاجتماعي وأمن الإنسان بأوسع معانيه. والتعليم الأساسي واحد من أنجع العوامل الحافزة للتغيير الاجتماعي.

١٤٨ - وأشكال الحرمان والإنكار والتمييز القائمة على نوع الجنس تمتد جذورها في عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم والفجوات الموجودة بين الجنسين في التحصيل.

١٤٩ - والسياسة الوطنية للتعليم (١٩٨٦) المنقحة في عام ١٩٩٢ وبرنامج العمل (١٩٩٢) يبرزان الأولوية المطلقة للتعليم الأولي العام، ومحو الأمية بالكامل وإنهاء الفروق بين الجنسين. وتمثل الولاية الأساسية للسياسة الوطنية للتعليم في التعليم من أجل تحقيق مساواة المرأة. وهذا يتجاوز مجرد سد الفجوات بين الجنسين في تحصيل التعليم: فهي تعمل على تغيير صميم عملية ومضمون التعليم لكي يغير عقليات الناس والمجتمع. وهذا التسليم هو الذي يؤكد استراتيجية التمكين التي تشكل جوهر سياستنا الوطنية للتعليم. وقد حملت لأول مرة الرسالة القاطلة بأنه إلى جانب توسيع نطاق سبل حصول المرأة على جميع أنواع التعليم، يتعين على النظام، مع جميع مؤسساته، أن يتحمل مسؤولية رئيسية عن التمكين الحقيقي للمرأة، بتغيير البنية الاجتماعية للجنسين. بيد أن الفجوة بين الوعد والأمل لا تزال واسعة ولا تزال الحقائق على أرض الواقع فيما يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين مخيفة بأي مقياس، برغم المبادرات والتطورات الايجابية الكثيرة ولا سيما أثناء الخطة الثامنة.

المشكلة: المدى والعوامل السببية:

تمثل الهند موطن أكبر عدد من النساء الأميات في العالم. وفي ريف الهند، فإنه من بين كل ١٠٠ فتاة يقيدن بالصف الأول لا يدخل الصف الثاني عشر سوى واحدة. وفي المناطق الحضرية، يتسم الوضع بأنه أفضل بصورة طفيفة فقط حيث تدخل ١٤ فتاة الصف الثاني عشر. ومن بين ١٠٠ فتاة يقيدن في الصف الأول، يلتحق بالصف الخامس أقل من ٤٠، حيث تبلغ نسبة التناقص ٦٠ في المائة!

١٥٠ - وعدم كفاية نظام التعليم للوصول إلى الفتيات والنساء يتضح من أربعة جوانب مختلفة هي العرض، وسبل الوصول، والطلب والمشاركة. ولما كانت القرارات والخيارات تتخذ على مستوى الأسرة المعيشية، والسوق والحكومة، فإن التحليل يجب أن يتصل بجميع هذه المستويات. وفي النهاية، يجب العناية باحتياجات ومشاكل ومنظورات الفتيات والنساء في السياق المتعدد الأبعاد لأدوارهن ومسؤولياتهن المنزلية والاجتماعية.

١٥١ - ومن ناحية العرض، فإن عدم وجود مدرسة يسهل الوصول إليها من البيت كثيرا ما يمثل عائقا أمام التحاق الفتيات بها والاستمرار فيها. وتتصل بهذا القرب المادي اتصالا وثيقا مسألة نوعية التعليم المدرسي. وبالمثل، يمثل توافر مدارس البنات بدلا من مدارس التعليم المختلط عاملا هاما أيضا. وفي كثير جدا من الأحيان لا تذهب الفتيات إلى المدرسة وخصوصا على المستوى الثانوي ما لم تتوفر في المدرسة مرافق مستقلة ودرجة من العزلة للفتيات، وبخاصة عند انتقالهن إلى المستويات الابتدائية العالية.

١٥٢ - وفي بعض الأحيان، فإن وجود مدرسات يمكن أن يحقق تغييرا. وينصب التركيز بشدة على هذا العامل عند مقارنة النسبة المئوية للمدرسات بين كيرالا وبيهار/كوتار براديش. ويؤدي سوء الطرق والهيكل الأساسية للنقل ومحدودية مؤسسات تدريب المدرسين في المناطق الريفية إلى إعاقة المرأة الريفية عن

تلقي تدريب المدرسين. وعلى العكس من ذلك فإن هذه العوامل تعوق المرأة الحضرية عن تولي وظائف التدريس في المناطق الريفية. وهذا يمثل حلقة مفرغة.

١٥٣ - ومن ناحية الطلب، فإنه فيما يتعلق بالتعليم، تمثل التكاليف عاملا رئيسيا. وحتى عندما يكون التعليم مجانيا، هناك تكاليف مباشرة وتكاليف الفرص البديلة وهي تكاليف حقيقية تماما. وتمثل تكاليف الكتب، والزي، ووجبات الغداء، وما إلى ذلك تكاليف هامة للأسر الفقيرة. أما تكاليف الفرص البديلة المتكبدة بسبب عدم توافر الطفلات للقيام بالأعمال الروتينية المنزلية والحصول على الأجور فإنها في كثير جدا من الأحيان ما تمثل تكاليف هامة تتحملها الأسر الفقيرة لإرسال بناتهن إلى المدارس. والعادات الثقافية تزيد من تكاليف التعليم المدرسي للبنات من ناحية التكاليف المباشرة وتكاليف الفرص البديلة على حد سواء.

١٥٤ - وعلاوة على ذلك، فإنه في حين أن تكاليف التعليم المدرسي تبدو حقيقية وفورية، كثيرا ما تكون الفوائد بعيدة بدرجة يتعذر ملاحظتها. وفي الوقت ذاته، فإن تقسيم العمل على أساس نوع الجنس يميل إلى حجب فوائد تعليم البنات في الأجل القصير، والعادات الاجتماعية السائدة المتمثلة في استقرار المرأة في منزل الزوج، وغالبا ما يكون في قرية مختلفة، كثيرا ما تقوض الفوائد الاقتصادية الملحوظة لإرسال الإبنة إلى المدرسة. ومفهوم الإبنة بوصفها "ثروة لشخص آخر" يمكن على أحسن تقدير أن تضيد أسرة معيشية أخرى، يحد من حوافز إرسال الإبنة إلى المدرسة. ومن ناحية أخرى، فإنه نتيجة للافتقار إلى التعليم والتعليم المدرسي، تميز سوق العمل أيضا ضد المرأة من ناحية الأجر والتسلسل الهرمي للمهام. ونتيجة لذلك، فإن إشارات السوق تعزز كذلك عدم الجدوى الملحوظ في تعليم البنات وتستمر الحلقة المفرغة. وتتفاقم الحالة كذلك بسبب الممارسة المتعلقة بالمهر. فكلما كانت الفتاة أكثر تعليما، كانت الاحتياجات المتعلقة بمستوى تعليم العريس أكثر ارتفاعا، وبالتالي تزداد قيمة المهر.

١٥٥ - وكما أوضح البروفيسوران أمارتيا سن وجان دريزي في كتابهما "التنمية الاقتصادية والفرص الاجتماعية"، فإنه فيما يتعلق بتعليم الذكور، في حين لا يشكل دافع الأسرة/الأبوين مشكلة إلا بالنسبة للأسر الفقيرة جدا، حيث يمكن أن تكون خسارة العمل المأجور ضررا مباشرا وفوريا، فإنه فيما يتعلق بتعليم الإناث، كثيرا ما لا تكون تلك هي الحال. فهناك مجموعة مؤلفة من عدم اكتراث الأبوين، والعادات الاجتماعية - الثقافية، والتكاليف المباشرة وغير المباشرة، وإخفاق السوق في استيعاب وإبراز التكاليف والفوائد الحقيقية لتعليم البنات، وحالة القانون والنظام، وعدم كفاية وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية التعليمية فضلا عن انخفاض مشاركة المرأة في النظام (عدم كفاية عدد المدرسات) هي التي جعلت تعليم الإناث متخلفا وراء تعليم الذكور. ولذلك تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عامة لمعالجة جميع هذه القضايا.

المركز الحالي والاستراتيجيات الحالية:

على ضوء الحقائق الواقعة الأساسية، فإن أهداف توفير التعليم للجميع بالهند على النحو الممثل في عام ١٩٩٣ تشمل:

- ١' توسيع نطاق أنشطة رعاية وتنمية الطفولة المبكرة للفئات الفقيرة والمحرومة.
- ٢' إجراء تخفيض هائل في الأمية.
- ٣' تعميم التعليم الأولي.
- ٤' إتاحة الفرص للمحافظة على التعليم والنهوض به.
- ٥' إقامة الهياكل والعمليات والمؤسسات الضرورية التي ستؤدي إلى تمكين المرأة وجعل التعليم أداة لمساواة المرأة.
- ٦' تحسين مضمون وعملية التعليم لربطه بالبيئة على نحو أفضل.
- ٧' استخدام التعليم كأداة لتمكين المرأة.

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

تتمثل الأداة الرئيسية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الهند في برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل الذي سجل اتساعاً هائلاً خلال الخطة الثامنة. وبعد أن بدأ البرنامج بـ ٣٠٠٩ مشاريع تشمل ١٣,٩ مليون طفل، كان منهم ٨,٦ مليون في السن السابق للمرحلة الابتدائية البالغ ٣-٦ سنوات خلال الفترة، ١٩٩٥-٩٦، جرى تعميم البرنامج خلال السنة الحالية ونتيجة لذلك فإن ٥٦١٤ مشروعاً في البلد ستغطي بشكل متزايد ٤٣,٧ مليون طفل منهم ٢٩,١ مليون من المتوقع أن يكونوا في فئة العمر ٣-٦ سنوات. ومن المحتمل أن يمثل هذا ٣٥-٤٠ في المائة من مجموع عدد تلاميذ المرحلة السابقة للتعليم الابتدائي في البلد والفئة المستهدفة بكاملها من أطفال المرحلة السابقة للتعليم الابتدائي الفقراء والمحرومين. وقد أظهرت عدة تقييمات لبرنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل أن الأطفال الذين يتلقون "الأنغواداس" يتمتعون بفرصة أفضل للاستمرار مما يتمتع به الأطفال الذين لم يدخلوا المرحلة الابتدائية مباشرة. ويتبين من الرصد المصنف حسب نوع الجنس لبرنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل أنه من بين ١٠,٥ مليون طفل في سن المرحلة السابقة للتعليم الابتدائي المشمولين حالياً، هناك ٤٩ في المائة من البنات.

الإلمام بالقراءة والكتابة:

إن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء التي بلغت ٢٤,٣ في المائة مقابل ٤٦,٣٩ في المائة للذكور في عام ١٩٨١ ارتفعت إلى ٣٩,٢٩ للإناث و ٦٤,١٣ في المائة للذكور في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٨١، لم تكن هناك سوى أربع ولايات/مناطق اتحاد تجاوز فيها إلمام الإناث بالقراءة والكتابة ٥٠ في المائة. وفي عام ١٩٩١، كانت هناك ١٤ ولاية/منطقة اتحاد في هذه الفئة. وقد انعكس تأثير مبادرات الحكومة المركزية والولايات في نسب زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة في العقد: نسبة جيدة بلغت ٧,٧٦ في المائة للرجال ونسبة سريعة النمو بلغت ٩,٥٤ في المائة للنساء. بيد أنه كانت توجد اختلافات إقليمية واسعة تراوحت ما بين إلمام بالقراءة والكتابة شبه عام للإناث في كيرالا (٨٦,١٧ في المائة) ومجرد ٢٠,٤٤ في المائة في راجستان. وبالمثل، كانت الفروق الريفية الحضرية هامة. وهكذا، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية ٤٤,٧ في المائة فقط مقابل ٧٣,١ في المائة للمناطق الحضرية عام ١٩٩١. ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث في المناطق الريفية البالغة ٣٠,٦ في المائة لاتزال منخفضة جدا وهي أقل من نصف نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث في المناطق الحضرية.

١٥٦ - وينصب تركيز حملة محو الأمية بالكامل على المرأة كجزء من الاستراتيجية والمبدأ. وفي معظم المناطق البالغ عددها ٣٥٦ منطقة مشمولة بذلك، تمثل المرأة ما يربو على ٦٢ في المائة تقريبا من الكبار المقيدون في البرنامج. وثلثا مجموع الدارسين في أي منطقة هو من النساء بوجه عام. وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فإنه من بين مجموع المقيدون البالغ عددهم ٧٤ مليونا، كان ٤٤ مليونا من النساء. وجرى مد نطاق الحملات اللاحقة لمحو الأمية إلى ١٣٤ منطقة. وحتى الآن أصبح ٤٦ مليون شخص ملمين بالقراءة والكتابة وأدى حماس الحركيين فيما يتعلق بمحو أمية المرأة إلى تحويل حملات محو الأمية في كثير من المناطق إلى حركات نسائية حقيقية.

التعليم الأولي:

استنادا إلى الدراسة الاستقصائية السادسة للتعليم، فإن مجموع عدد الأطفال المقيدون في الصفوف الابتدائية (الأول - الخامس) في عام ١٩٩٣ بلغ ٩٧,٧٤ مليون، يشكل منه البنات ٤٣,١ في المائة في حين يشكل البنون ٥٦,٩. وكنسبة مئوية، فإن هذا يمثل زيادة طفيفة جدا منذ الدراسة الاستقصائية الخامسة للتعليم حيث بلغت النسبة ٤٠,٨١ في المائة و ٥٩,١٩ في المائة على التوالي. وتبلغ نسبة القيد الإجمالي للبنين والبنات ١٠٦,٢٠ في المائة و ٨٥,٠٢ في المائة في الصف الأول - الخامس على التوالي، وهو ما يمثل تحسنا طفيفا فقط بالمقارنة بنسبة ١٠٦,٤٢ في المائة و ٧٩,٨٩ في المائة على التوالي في الدراسة الاستقصائية الخامسة للتعليم.

١٥٧ - ويمثل الاستمرار في الدراسة حدثا خطيرا آخر فيما يتعلق بالبنات. وعلى سبيل المثال، فإن رقم القيد في الصف الخامس كنسبة مئوية من رقم القيد في الفصل الأول لا يبلغ سوى ٥٢,٠٤ في المائة للبنات. وفي بعض الولايات مثل راجستان يبلغ هذا الرقم ٢٦,٥٥ في المائة فقط، مما يعني أن حوالي ٢/٤ البنات

المقيّدات في الصف الأول ينقطعن عن الدراسة عند وصولهن الصف الخامس. وبوجه عام خلال الفترة ٩٣-١٩٩٤. فإن أكثر قليلا من ثلث (٣٩ في المائة) عدد البنات المقيّدات في المرحلة الابتدائية انقطعن عن الدراسة قبل إكمال المستوى الابتدائي وأكثر من النصف، أي ٥٧ في المائة انقطعن عن الدراسة قبل إكمال المستويات الابتدائية العليا ومن بين المتبقيات البالغ نسبتهن ٤٣ في المائة اللائي وصلن المرحلة الثانوية العالية، انقطعن نسبة ١٠ في المائة أخرى عن الدراسة قبل انتهاء التعليم المدرسي. وهكذا، فإنه لا يصل إلى نهاية التعليم الثانوي سوى حوالي ٣٢ في المائة من البنات اللائي يدخلن المرحلة الابتدائية.

١٥٨ - وحتى عام ١٩٩٣، كانت هناك ٥٧٥ ٠٠٠ مدرسة في البلد مما سجل نموًا بلغت نسبته ٨,٧٨ في المائة منذ عام ١٩٨٣. وحتى استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الخامسة للتعليم، توافرت لنسبة ٩٤,٥ في المائة من سكان الريف مدارس على مسيرة كيلومتر واحد. وفي حين أنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ازداد مجموع الإنفاق على التعليم من ١,٢ في المائة في الفترة ١٩٥٠-٥١ إلى ٣,٥ في المائة ومن المقرر أن يبلغ ٦ في المائة بنهاية الخطة التاسعة، فإن الإنفاق العام على التعليم الأولي ازداد من ٠,٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٥٠-١٩٥١ إلى ١,٧ في المائة في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠. وكما ذكر سابقا، فإن حصة التعليم الأولي في مجموع الإنفاق العام على التعليم تتراوح ما بين ٤٥ و ٤٦ في المائة.

١٥٩ - وفي كثير من الولايات، يمثل التعليم المجاني للبنات جزءًا بالفعل من الجهود المبذولة لتحسين معدلات الاشتراك (دهلي، وشانديغار ومانيبور وميغالايا والبنجاب وراجستان وأوتار براديش وآسام وبيهار وهيماشال براديش وكارناتاكا ولاكشادويب وميزورام وتاميل نادو). والتعليم المجاني حتى الصف الثاني عشر متوفر في المدارس الحكومية في جزر أندامان ونيكوبار، وآرونشال براديش، ودارا وناغار هافيلي، ودامان ودييو، وغوا، وغوجارات، وجامو وكشمير، وكيرالا، ومادهايا براديش، وبونديشري، وسيكيم، وتريبورا وغرب البنغال.

١٦٠ - وقد تبين أن وجود المدرسات له ارتباط قوي بنسب قيد الإناث واستمرارهن في الدراسة. وبعض الولايات مثل تاميل نادو، وكارناتاكا وماهاراشترا ينتهج سياسات محددة في هذا الصدد. وطبقا لمخطط "عملية السبورة"، يشترط أن يكون ٥٠ في المائة على الأقل من المدرسين الذين يعينون في المستقبل من النساء ويتعين أن تكون هناك مدرّسة واحدة على الأقل في كل مدرسة. ومن بين الـ ١٢٧ ٠٠٠ مدرسا معينًا كجزء من المخطط، هناك ٤٩ في المائة أو ٦٩٠ ٥٩ من النساء بالفعل. واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية السادسة للتعليم في جميع أنحاء الهند، شكلت المدرسات ٣١,٤١ في المائة من جميع المدرسين في المدارس الابتدائية، مقابل ٢٨,٢٠ في المائة في عام ١٩٨٦ (الدراسة الاستقصائية الخامسة للتعليم في جميع أنحاء الهند). وبعبارة أخرى، كانت هناك زيادة بلغت مجرد ٣,٢١ في المائة في المدرسات على المستوى الابتدائي بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣. وكانت الأرقام المقابلة في المناطق الريفية ٢٣,٤٥ في المائة (١٩٩٣) و ٢٠,٩٤ في المائة (١٩٨٦).

١٦١ - وكان إنشاء المزيد من المدارس الابتدائية العليا ذا أولوية في الخطة. وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣، كانت هناك زيادة بنسبة ١٥,٧٥ في المائة في المدارس الابتدائية العليا في البلد وبلغت الزيادة ١٣,٠٧ في المائة في المناطق الريفية و ٢٧,٤٥ في المائة في المناطق الحضرية.

١٦٢ - ولتلبية احتياجات البنات غير القادرات على الالتحاق بالتعليم المدرسي الرسمي، جرى توسيع نطاق نظام "التعليم غير الرسمي". ومراكز التعليم غير الرسمي التي تدار من أجل البنات على وجه الحصر تحصل على ٩٠ في المائة من المساعدة من الحكومة المركزية. وكحافز خاص للبنات، ازدادت في المخطط نسبة عدد مراكز البنات إلى عدد مراكز التعليم المختلط من ٧٥:٢٥ إلى ٦٠:٤٠. ويوجد حالياً ١٠٠ ٠٠٠ مركز للبنات على وجه الحصر من بين المراكز البالغ عددها ٢٧٠ ٠٠٠ مركز. وبحلول آذار/ مارس ١٩٩٤، بلغ مجموع المقيدات في مراكز التعليم غير الرسمي ٦,٤ مليون.

١٦٣ - وبدأ في ١٥-٨-١٩٩٥، برنامج لتقديم دعم غذائي للتعليم الابتدائي (وجبة الغداء) لإعطاء دفعة لتعميم التعليم الابتدائي. ومن المتوقع أنه بحلول ١٩٩٧-٩٨، سيمتد نطاق البرنامج ليشمل جميع المدارس الابتدائية في البلد.

البرامج الجارية: استعراض

١٦٤ - تتمثل الاستراتيجية الرئيسية في بدء برامج خاصة ابتكارية تشمل تدخلات من جانب الطلب وجانب العرض على حد سواء في بعض ولايات الهند الأكثر تخلفاً في مجال التعليم. ويرد في مقدمة هذه البرامج ما يلي:

- "ماهيلا ساماخايا" (في أربع ولايات: أوتار براديش، وكارناتاكا، وغوجارات وآنديرا براديش) - وهو لا يرمي إلى تقديم الخدمات بل يعمل على تحقيق تغييرات في منظورات المرأة عن نفسها ومنظورات المجتمع فيما يتعلق بالأدوار التقليدية للمرأة ويحاول "تهيئة بيئة للمرأة لطلب المعرفة والمعلومات للقيام بخيارات مدروسة وتهيئة الظروف التي يمكن أن تتعلم فيها المرأة حسب نسبة تقدمها وانتظامها".

- التخطيط اللامركزي للتعليم الأولي (في سبع ولايات: آسام، وهاريانا، وماهاراشترا، وكارناتاكا، وتامير نادو، وكيرالا ومادهايا براديش) - وهو يعمل على تنفيذ استراتيجية للتخطيط اللامركزي مع التركيز بوجه خاص على نوع الجنس من أجل تعميم التعليم الأولي.

- "لوك جامبيش" - وهو برنامج للتعليم الابتدائي العام في ولاية راجستان المتخلفة في مجال التعليم ويؤكد كسمات أساسية فيه على مركزية نوع الجنس، وتحسين وضع المدرسين، واللامركزية، والتركيز على العمليات، وبناء توافق الآراء والشراكات، والتخطيط والتقييم القائمين على المشاركة، والالتزام بالجودة ونهج الرسالة.

- مشروع "شيكشا كارمي" في راجستان - ويرمي إلى إعادة تنشيط التعليم الابتدائي وتوسيع نطاقه، ولا سيما في القرى النائية والمتخلفة في الولاية. ولما كان قد تحدد أن تغيب المدرسين يمثل مجالا رئيسيا مشيراً للمشاكل، فإن هذا المشروع يهدف إلى الاستعاضة عن المدرسين في المدارس ذات المدرّس الوحيد بفريق من المقيمين المحليين المتعلمين يطلق عليه "شيكشا كارمي"، يتعين أن يكون ١٠ في المائة منهم على الأقل من النساء.
- مشروع التعليم الأساسي في أوتار براديش (١٠ مناطق في أوتار براديش) - يحاول تنفيذ مفهوم مجمع المدارس حيث تتجمع الخدمات اللازمة لفئات أعمار مختلفة.
- مشروع التعليم الابتدائي في أندرا براديش - له استراتيجية ذات شقين للتدخل من خلال إجراء تحسينات في تدريب المدرسين ومن خلال أنشطة تشييد المدارس.
- مشروع التعليم في بهار - ماهيلا ساماخيا - يعتبر التعليم تدخلا حاسما من أجل تحقيق مساواة المرأة وتمكينها. وفي حين يعمل المشروع على تحسين محتوى وعملية التعليم، وينشئ نظاما لتدريب المدرسين والمجتمعات المحلية، ويعد شراكات واسعة النطاق مع الأحزاب السياسية والحركيين والوكالات الطوعية والمدرسين وما إلى ذلك، ويجعل مدارس القرى ونظام التعليم غير الرسمي مسؤولين أمام الشعب، فإنه يستخدم عملية ماهيلا ساماخيا لتمكين النساء من التجمع لاكتساب المعلومات والمعرفة، وتوجيه الأسئلة واتخاذ إجراءات جماعية قائمة على القضايا.
- التعليم من بعد - وضعت المدرسة الوطنية المفتوحة مشروعاً ابتكارياً يرمي إلى توفير التعليم المدرسي البديل إلى :
- الملمين حديثاً بالقراءة والكتابة الذين حصلوا على محو الأمية الوظيفية.
- الذين انقطعوا عن الدراسة مبكراً ولديهم مهارات بدائية في الإلمام بالقراءة والكتابة.
- الذين انقطعوا عن الدراسة من نظام التعليم غير الرسمي ولديهم مهارات في الإلمام بالقراءة والكتابة.
- طلبة العلم الذين التحقوا ببرامج التعليم غير الرسمي والذين نمت مهاراتهم في الإلمام بالقراءة والكتابة هامشياً على نحو أفضل.

التعليم الثانوي:

إن فرص حصول البنات على التعليم الثانوي سيئة جداً. وطبقاً للأرقام المؤقتة لإدارة التعليم، لم يقيد في المستوى الثانوي (التاسع - العاشر) في ١٩٩٣-٩٤ سوى ٥٥ من البنات لكل ١٠٠ من البنين. وبالمثل، بلغت

نسبة انقطاع البنات عن الدراسة في المستوى الثانوي ٧٤,٥٤ في المائة (وبلغت النسبة للبنين ٦٨,٤١ في المائة)، محسوبة كنسبة مئوية من عدد الملتحقين بالصف الأول. ووفقا للدراسة الاستقصائية السادسة للتعليم في جميع أنحاء الهند، فإنه على الرغم من وجود زيادة بلغت ٥٠ في المائة في قيد البنات على المستوى الثانوي، مقابل زيادة بلغت ٢١ في المائة للبنين، فإنه من ناحية النسبة المئوية للقيد لا تزال الأرقام ضئيلة جدا. وقد بلغت النسبة المئوية ٣٦,١٥ في المائة في عام ١٩٩٣، أما تحليل النسبة بين الريف والحضر فهي ٣٢ في المائة للمناطق الريفية و ٤٢ في المائة للمناطق الحضرية.

١٦٥ - وعلى المستوى الثانوي العالي، سجل قيد البنات زيادة بلغت ٥٣,٩٧ في المائة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣. وكنسبة مئوية من مجموع القيد في الصفين الحادي عشر والثاني عشر، شكلت البنات ٣٤,٦٩ في المائة في عام ١٩٩٣. وكان الرقمان المقابلان للمناطق الريفية ٢٨,٨٥ في المائة وللمناطق الحضرية ٣٧,٧٨ في المائة.

١٦٦ - ومن ناحية العرض، سجلت الدراسة الاستقصائية السادسة للتعليم زيادة بلغت ٢٥ في المائة في عدد المدارس الثانوية و ٥٢ في المائة في عدد المدارس الثانوية العالية بالمقارنة بعام ١٩٨٦. وهذا يقابل نموا بلغ ٨,٧٨ في المائة للمدارس الابتدائية و ١٥,٧٥ في المائة للمدارس الابتدائية العالية خلال الفترة المقابلة. ومن ناحية المستوطنات التي لديها مدارس، بلغت نسبة النمو ٦,١٠ في المائة للمدارس الابتدائية و ١٣ في المائة للمدارس الابتدائية العليا، و ٢٢,١٣ في المائة للمدارس الثانوية و ٣٣,٧٢ في المائة للمدارس الثانوية العالية.

١٦٧ - ويمكن سرد التدخلات الحالية في مجال التعليم الثانوي على النحو التالي:

- توفير التعليم الثانوي المجاني في كثير من الولايات.
- توفير التعليم المجاني في نافودايا في فيديالاياس وكندريا فيديالاياس (مدارس خاصة أنشأتها الحكومة المركزية) للبنات حتى الصف الثاني عشر. وفي نافودايا فيديالاياس ومراكز التفوق، يتعين أن يكون نصف الطلبة من البنات.
- يقدم المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية دورات مكثفة للنساء / البنات في المستويات الابتدائية والمتوسطة والتوجيهية والثانوية لتلبية احتياجات المنقطعات عن الدراسة وترتيب منح الشهادات للناجحات وذلك من الهيئات ذات الصلة مثل مديريات/مجالس التعليم في الولايات.

- توجد برامج خاصة للفئات الضعيفة من السكان أي بنات الجماعات التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين والقبائل التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين في الهند، تمويلها وزارة الرعاية وتنفيذها حكومات الولايات لتوفير المنح الدراسية، وبيوت الشباب، والزى المجاني، والكتب المدرسية لهذه الفئات من البنات.
- يوجد مخطط لتشجيع تدريب المدرسات في العلوم والرياضيات.

- هناك مبادرة جديدة تتمثل في تنفيذ المخطط المتعلق بتقديم المساعدة إلى المنظمات الطوعية لتعزيز المرافق التي توفر الأكل والمبيت/بيوت الشباب لطالبات المدارس الثانوية والثانوية العالية. وخلال الخطة الثامنة، ستستفيد من هذه المبادرة ٣ ٥٨٠ فتاة.

التعليم الثالث، والتدريب التقني والتعليم المهني:

أسفرت الجهود التي بذلت خلال العقود الأربعة الأخيرة عن حدوث زيادة هائلة في أعداد النساء اللائي إلتحقن بالجامعة، ومن ٤٠ ٠٠٠ في الفترة ١٩٥٠-٥١، ارتفع عدد النساء اللائي إلتحقن بمؤسسات التعليم العالي ٥١ مرة. وفي الفترة ١٩٩٥-٩٦، التحق ٢,٠٦٥ مليون امرأة بالجامعات ومعاهد الفنون التطبيقية في جميع أنحاء البلد.

١٦٨ - وفي برامج التعليم التقني والفني العالي أيضا، حدثت زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة. ومن ٦ ٠٠٠ امرأة في الفترة ١٩٥٠-٥١، ارتفع العدد ٢٣ مرة إلى ١٤١ ٠٠٠ في الفترة ١٩٨٦-٨٧. وفي المعاهد الهندية الخمسة للتكنولوجيا وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالهندسة والتكنولوجيا، فإنه مقابل ٤٠ طالبة في عام ١٩٥١ أي نسبة ٠,٣٤ في المائة من مجموع عدد الطلاب، ارتفعت النسبة إلى ١٣,١ في المائة من المجموع أي إلى ٧٨ ٣٠٠ فتاة.

١٦٩ - وتوجد مخصصات لنشر التعليم المهني على المستويات الثانوية العالية. وجرى تنفيذ برنامج للتعليم قبل المهني في المراحل الثانوية الأدنى لإمكان إدخال مهارات بسيطة قابلة للتسويق في الصفين التاسع والعاشر ذاتهما لاكتساب أولوية الخيار في المستويات الأعلى. بيد أنه حتى الآن، لا تشكل البنات سوى ٢٢ في المائة من المقيدتين في المناهج المهنية بالصفين الحادي عشر والثاني عشر (المرحلة + ٢).

١٧٠ - وفيما يتعلق بالبنات اللائي يكملن الصف العاشر ثم ينقطعن عن الدراسة، يجري تصميم برامج تدريب مهني تركز على القدرة على مباشرة الأعمال الحرة. وهذا مخطط يحظى برعاية مركزية ويحاول عن قصد ادخال التكنولوجيات الجديدة والناشئة للمرأة.

١٧١ - أما المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة للربط الشبكي مع المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل المرأة، فإنه يدير برنامجا للتدريب المهني يعطى للمرأة بموجبه تدريباً مهنياً في حرف

مختلفة وينتهي بالحصول على شهادة من مديريات التعليم التقني في الولايات. وخلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثامنة، منحت ١٠٠ ٠٠٠ امرأة شهادات بموجب هذا البرنامج تؤدي إلى إمكانية هائلة للعمل في القطاع النظامي.

١٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من برامج التدريب المهني المرتبطة بخلق الوظائف مثل برنامج تدريب شباب الريف على العمل للحساب الخاص (نسبة ٤٠ في المائة مخصصة للمرأة)، والوكالة النرويجية للتعاون الانمائي ودعم برنامج التدريب والعمالة (إدارة تنمية المرأة والطفل)، وبرنامج نهرو روزغار يوجانا، وبرامج التجهيز الإلكتروني للبيانات للمصارف، ومصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، وما إلى ذلك، وهي إما خاصة بالمرأة أو لها أهداف منفصلة ونسب مخصصة للمرأة.

١٧٣ - وتدير وزارة العمل عددا من برامج التدريب المهني من خلال:

- معاهد التدريب المهني للمرأة: معهد وطني للتدريب المهني واحد و ١٠ معاهد إقليمية للتدريب المهني تستوعب ١ ٤٩٦ امرأة.

- تُمنح حكومات الولايات المساعدة من أجل المعاهد التقنية الهندية النسائية والأجنحة النسائية في المعاهد التقنية الهندية العامة. وفي الوقت الحاضر يوجد ١٨٩ معهدا تقنيا هنديا نسائيا و ٢٢١ جناحا نسائيا في المعاهد الهندية التقنية العامة ويبلغ مجموع طاقتها الاستيعابية المقررة (للمرأة) ٦٠٩ ٣٢ مقاعد. ومن المقرر إنشاء ١٠٠ معهد تقني هندي أو أجنحة نسائية في المعاهد التقنية الهندية العامة وادخال حرف جديدة في ٦٤ منها في إطار برنامج بمساعدة البنك الدولي.

- وقد بدأ في الفترة ١٩٨٦-٨٧ مخطط لإنشاء مراكز لاعادة التأهيل المهني للمعوقات لتوفير إعادة التأهيل للمعوقات من خلال التدريب المهني. ويوجد ١٧ مركزا لاعادة التأهيل المهني في البلد.

١٧٤ - وتدعم إدارة التعليم معاهد الفنون التطبيقية التي تديرها حكومات الولايات. ومن بين ٤٥٠ معهدا للفنون التطبيقية في البلد، هناك ٤٥ معهدا مخصصا للمرأة على وجه الحصر.

١٧٥ - بيد أنه من ناحية التغطية، فإن جميع الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال معاهد الفنون التطبيقية، والمعاهد التقنية الهندية، ومعاهد التدريب المهني الإقليمية، ونشر التعليم المهني عند المرحلة + ٢ وما إلى ذلك، لا تزال غير كافية بصورة خطيرة. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود أكثر بكثير. وفيما يتعلق بالمتابعة اللاحقة للتدريب المهني وإسداء المشورة في هذا الصدد يتعين أيضا عمل الكثير.

التعليم ومواد التدريب غير القائمين على التمييز:

يمثل تنقيح المناهج، وتنقيح مواد التدريب وتوعية المدرسين ثلاثة مجالات ذات أولوية تحددت في السياسة الوطنية للتعليم لعام ١٩٨٦، ويمثل المجلس الوطني للبحث والتدريب في مجال التعليم الهيئة الرئيسية المسؤولة عن هذا إلى جانب المعهد الوطني لتخطيط التعليم وإدارته، وفي التخطيط اللامركزي للتعليم الأولي فإن هذا يمثل مدخلات أساسية في البرنامج. كما يقترح مشروع السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة جعل هذا ولاية عامة للوكالات المركزية والتابعة للولايات. وتقوم الولايات بالمضي في تطوير وتنفيذ برنامج المستويات الدنيا للتعليم الذي وضعه المجلس الوطني للبحث والتدريب في مجال التعليم، كما أن الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في سبيلها إلى الدخول في مراحل الاجراءات الفعلية.

١٧٦ - وتقدم لجنة المنح الجامعية المساعدة إلى ٢٢ جامعة لإدارة مراكز للدراسات النسائية لها ولاية القيام بدور العوامل الحفازة/المرجعية لمساعدة الجامعات على مراعاة الفروق بين الجنسين في مناهجها، وبرنامج أبحاثها وأنشطتها لتنمية المجتمعات المحلية. وفي الآونة الأخيرة، وافقت لجنة المنح الجامعية على تقديم الدعم لبرامج خاصة لتجديد المعلومات والتوجيه للمدرسين من تخصصات مختلفة في المفاهيم/المنهجيات التي وضعها علماء دراسات المرأة (وهي متعددة التخصصات بطبيعتها) في الهند. كما أن إدارة تنمية المرأة والطفل تقدم المساعدة إلى عدد من الكليات في دلهي لهذا الغرض. وقد خفضت لجنة المنح الجامعية قيود السن فيما يتعلق بالمرأة لتحسين فرصها للاشتراك في البرامج الأكاديمية حيث يرغب كثير من النساء الدخول في مهنة بعد الزواج والولادة. وعملا بولاية السياسة الوطنية للتعليم، وضعت جامعة إنديرا غاندي المفتوحة (وهي أعلى هيئة للتعليم عن بعد) برنامجا متعدد الأبعاد ومتعدد الأهداف ومتعدد الوسائط عن تمكين المرأة. وتشمل فئات الطلبة المستهدفة موظفي الحكومة الميدانيين فضلا عن موظفي المنظمات غير الحكومية والأشخاص من مختلف مستويات التعليم الرسمي.

المادة ١١

تكافؤ فرص العمل

١٧٧ - يمنح دستور الهند تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في المسائل المتعلقة بالعمل أو التعيين في أي منصب في الدولة. ويحظر الدستور صراحة التمييز فيما يتعلق بأي عمل أو منصب من هذا القبيل على أساس جملة أمور منها نوع الجنس. والمادة ٣٩ من الدستور تحتم على الدولة أن توجه سياستها لتكفل للمواطنين، رجالا ونساء على قدم المساواة، الحق في الحصول على قدر كاف من سبل العيش.

١٧٨ - والحق في العمل طبقا للدستور الهندي ليس حقا أساسيا يمكن إنفاذه بالمحكمة. ومع مراعاة المعوقات الاقتصادية التي تشهدها الدولة النامية، يطلب الدستور أن تقوم الدولة، في حدود قدرتها

الاقتصادية ونموها، برصد مخصصات فعالة لكفالة الحق في العمل. وللوفاء بهذا الأمر التوجيهي الدستوري، وضعت حكومة الهند مرة بعد أخرى برامج مختلفة لتعزيز فرص العمل للمرأة.

١٧٩ - وقانون المساواة في الأجر يحظر التمييز ضد المرأة وقت اختيارها للخدمة أو في شروط خدمتها عقب اختيارها. والمادة ٤٦ من الدستور تقضي بأن تعزز الدولة بعناية خاصة المصالح التعليمية والاقتصادية للقطاعات الضعيفة من السكان. وتمشيا مع هذه الأوامر التوجيهية، تنص أحكام خاصة في مختلف قوانين العمل على حماية ورعاية العاملات في المصانع، والمناجم، والمزارع والمتاجر والمؤسسات التجارية.

١٨٠ - ومن الناحية القانونية، ليست هناك قيود متعلقة بالمرأة من ناحية اختيار المهنة والوظيفة عدا القيود المتعلقة ببعض الأشكال الخطرة للوظائف طبقاً لقوانين العمل القائمة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. بيد أنه من الناحية العملية، وجد أن المرأة لا تزال متركزة في مهن معينة تعتبر تقليدياً وقفاً على المرأة. وفي بعض الأحيان، فرضت قيود بحكم الواقع على عمل المرأة في مجالات معينة بسبب أفكار جامدة تقليدية معينة. وفي عدد من القضايا، أوضحت المحاكم في الهند أن التمييز ضد المرأة على أساس التقسيمات التقليدية لأدوار الذكر والأنثى على ضوء المعرفة والخبرة المعاصرتين هو عمل غير مناسب. وارتئي أنه لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين، من الضروري عدم إرغام أي شخص على القيام بدور محدد مسبقاً حسب نوع الجنس بل ينبغي إعطاء كل شخص الامكانيات والفرص لتسهيل اختياره.

(W.A.Baid V. Union of India, A.I.R. 1976 Delhi 302; A.N. Rajamma, V. State of Kerala, 1983 L.B 1388; Brijji Bala V. State of H.P., (1984) SLR 408;).

١٨١ - وحصول المرأة على العمل يمثل إلى حد كبير أحد أغراض حصولها على التعليم والمهارات. وقد أنشأت الحكومة مرافق تدريب مهني مختلفة للمرأة. وعلى مدى السنين، جرى توسيع نطاق هذه المرافق التدريبية للمرأة وتنوعها. ويوجد ١٥٤ معهداً تقنياً هندياً/مركزاً للتدريب المهني للمرأة و ١٢٩ جناحاً للمرأة في المعاهد التقنية الهندية العامة، التي تلبي احتياجات التدريب المهني للمرأة على وجه التحديد. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر معهد التدريب المهني الوطني للمرأة في هيئة أوكلا الجديدة للتنمية الصناعية في أوتار براديش والمعاهد الإقليمية الستة للتدريب المهني للمرأة في بومباي وبنغالور وكلكتا وهيسار وتريفاندرام وتورا، مرافق للتدريب في نظام ذي ثلاثة مستويات هي، المهارات الأساسية، والمهارات المتقدمة والتدريب التعليمي على حرف منتقاة ذات إمكانيات عمل مرتفعة. كما تنظم هذه المعاهد دورات تستغرق بعض الوقت أو قصيرة الأجل أو مخصصة الغرض حسب احتياجات الصناعات المحلية. وتنظم بعض الدورات أيضاً لصالح ربات البيوت وغيرهن في حرف مثل اصلاح وخدمة الأجهزة المنزلية العادية، والعناية بالشعر والجلد، والحيافة النسائية وما إلى ذلك. ولمواكبة البيئة التكنولوجية المتغيرة، يجري تنوع أنشطة التدريب لتشمل التدريب في مجالات جديدة غير تقليدية مثل الرسم الهندس الزراعي، والنشر بالحاسوب، وحفظ الفواكه والخضراوات وما إلى ذلك. أما وحدة المرأة في المديرية العامة للتدريب والعمل التي تؤدي وظائفها منذ عام ١٩٧٤ فقد أسند إليها تخطيط ورصد وتنسيق أنشطة تدريب المرأة في البلد. ويرد في الجدول

أدناه عدد المعاهد التقنية الهندية للمرأة وأجنحة المرأة في المعاهد التقنية الهندية العامة في الولايات المختلفة:

المعاهد التقنية الهندية للمرأة/معاهد التدريب المهني للمرأة/أجنحة المرأة
في قطاع الولايات (في آب/أغسطس ١٩٩٤)

الولاية/منطقة الاتحاد	عدد المعاهد التقنية الهندية الحكومية القائمة	أجنحة المرأة في المعاهد التقنية الهندية العامة/ المعاهد التقنية الهندية الخاصة	المجموع	عدد المقاعد المعتمدة	(م)
آسام	٢	-	٢	٩٦	(م)
أندرا براديش	٢٣	٢	٢٥	٣١٣٩	
أروناشال براديش	١	-	١	٤٨	(م)
بيهار	٧	-	٧	٦٠٨	
شاندigar	١	-	١	٣٦٨	
دلهي	٣	٢٤	٢٧	٢١٦٨	
غوجارات	-	١١	١١	٩٠٤	
هاريانا	٢	٤٠	٤٢	٢٥٩٢	
هيماشال براديش	١٥	-	١٥	٨١٦	
جامو وكشمير	-	٢٠	٢٠	٨٤٨	(م)
كارناتاكا	١٧	-	٢٧	١٨١٦	
كيرالا	٨	٤	١٢	٩٩٢	(م)
لاكشادويب	-	١	١	١٦	
مانيبور	١	-	١	٦٤	
ميغالايا	١	-	١	٦٤	
مادهايا براديش	١٥	-	١٥	١٣٤٤	
ماهारा شاترا	١٥	١٣	٢٨	٢٣٥٢	
ناغالاند	١	-	١	٤٨	
أوريسا	١٢	٢	١٤	١١٥٢	

الولاية/منطقة الاتحاد	عدد المعاهد التقنية الهندية الحكومية القائمة	أجنحة المرأة في المعاهد التقنية الهندية العامة/ المعاهد التقنية الهندية الخاصة	المجموع	عدد المقاعد المعتمدة	(م)
البنجاب	٤٥	٨	٥٣	٤٦٩٤	(م)
بونديشيري	٢	-	٢	١٩٦	
راجستان	١٠	٨	١٨	٧٠٤	
تاميل ناود	١٠	٢٠	٣٠	٢٠٣٢	
تريبورا	١	١	٢	١١٢	
أوتار براديش	٥	٥٧	٦٢	٤٩٨٨	(م)
غرب البنغال	٧	٦	١٠	٤٤٨	
المجموع	١٨٩	٢١١	٤٠٠	٣٢٦٠٩	

(م) = أرقام مؤقتة.

١٨٢ - وقد بدأ مشروع للتدريب المهني مدته ست سنوات بمساعدة من البنك الدولي لرفع مستوى نوعية التدريب المهني وتحديثه. ويتوخى هذا المشروع توسيع نطاق وتعزيز شبكة المعاهد التقنية الهندية للمرأة والمعاهد الإقليمية للتدريب المهني للقيام بالتدريب المهني للمرأة؛ وتنوع برامج التدريب بما في ذلك إدخال دورات عالية التقنية وموجهة نحو العمل للحساب الخاص؛ وتعزيز برامج التمهين؛ وإنشاء معاهد تقنية هندية جديدة للمرأة؛ وإدخال حرف جديدة في المعاهد التقنية الهندية للمرأة القائمة وبيوت شباب للمعاهد التقنية الهندية للمرأة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وتنوع مرافق التدريب، وبخاصة للمرأة ورفع مستوى وإعادة توجيه نوعية ومحتوى التدريب المهني بوجه عام لتلبية الاحتياجات الناشئة للاقتصاد.

المساواة في الأجر

١٨٣ - يسعى قانون المساواة في الأجر (يشار إليه فيما بعد بالقانون) إلى كفالة المساواة في الأجر للرجال والنساء الذين يعملون في مؤسسة ويؤدون نفس العمل ويكون العمل مماثلاً في طبيعته. ويشمل القانون جميع العمال المستخدمين في أي مؤسسة أو وظيفة بصرف النظر عن حجمها أو طبيعتها. ولكفالة ألا يؤدي ضمان المساواة في الأجر إلى تخفيض عام في الأجور للذكور والإناث المستخدمين، جرى النص في القانون على أنه لا يمكن لرب العمل أن يخفض فئة الأجر لأي عامل لكفالة الامتثال للأحكام القانونية المتعلقة بالمساواة في الأجر. وفي الواقع، فإنه في تلك الحالة، يدفع الأجر الأعلى إذا كان هناك تمييز بين العامل والعاملة بسبب دفع الأجر.

١٨٤ - ولكفالة ألا يؤدي ضمان المساواة في الأجر إلى اتباع سياسة ترفض توظيف المرأة أو تمس المضي في ترقيتها وشروط الخدمة الأخرى، يحظر القانون التمييز ضد المرأة في مسائل التوظيف. ولا يقتصر هذا الحظر على الاختيار المبدئي للخدمة، بل يمتد أيضا إلى أي شرط من شروط الخدمة لاحق للاختيار أو النقل إلا في الأماكن التي يكون فيها استخدام المرأة في ذلك العمل محظورا أو مقيدا بأي قانون آخر معمول به.

١٨٥ - ويعرف القانون "نفس العمل أو العمل المماثل في طبيعته" بأنه العمل الذي تكون فيه المهارة والجهود والمسؤوليات المطلوبة واحدة، عندما يؤديه رجل أو امرأة في ظل ظروف عمل مماثلة ولا تكون الفروق، إن وجدت، بين المهارة والجهود والمسؤوليات المطلوبة من الرجل وتلك المطلوبة من المرأة ذات أهمية عملية بالنسبة إلى شروط وأوضاع العمل. ويسود الشعور بأن هذا التعريف لا يمكن أن يمنع تماما التمييز ضد المرأة لأن عبارة "المهارة، والجهود والمسؤوليات" يمكن أن يكون لها مضمون غير موضوعي إلى حد بعيد. ولذلك تدعو الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية أكثر تحديدا فيما يتعلق بتقييم الوظائف لمنع التحايل على الأحكام المتعلقة بالمساواة في الأجر.

١٨٦ - والمحاولات الرامية إلى تصنيف الأعمال التي يؤديها العامل والعاملة بصورة مختلفة لتبرير خفض الأجر المدفوع للعاملة اعتبرت مخالفة لأحكام القانون. وفي قضية كانت فيها سيدة كاتبة اختزال تحصل على أجر أدنى من أجر كاتب الاختزال الذكر، Mackinon (Macenzie V. Audrey D'costa, (1987) 2 Sc 469) قررت المحكمة العليا أنه لا يوجد عمليا أي فرق بين العمل الذي كانت تؤديه السيدة كاتبة الاختزال الموثوق بها والعمل الذي كان يؤديه زملاؤها الذكور. ولذلك، عندما حصلت السيدة كاتبة الاختزال على أجر أقل من الأجر الذي حصل عليه كاتبة الاختزال الذكور عن نفس العمل ذي الطبيعة المماثلة، يُعتبر رب العمل قد ارتكب خرقا لأحكام القانون.

١٨٧ - وقررت المحكمة أنه عند تقرير ما إذا كان العمل واحدا أو مماثلا بوجه عام، ينبغي أن تلقي السلطة نظرة عامة؛ وبعد ذلك، عند التأكد مما إذا كانت أي فروق تتسم بأهمية عملية، ينبغي أن تأخذ السلطة بنهج عام بنفس القدر بالنظر إلى أن مفهوم العمل المماثل ذاته ينطوي على اختلاف في التفاصيل، ولكن لا ينبغي أن يؤدي هذا إلى إبطال مطالبة بالمساواة لأسباب واهية. وينبغي أن تنظر إلى الواجبات المؤداة بالفعل، لا الممكنة نظريا.

١٨٨ - ولتعزيز إعمال القانون، حُولت المنظمات الطوعية (بالإضافة إلى موظفي التفتيش) تقديم شكاوى فيما يتعلق بانتهاكات القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنظر المحكمة الجزئية من تلقاء نفسها في جرم يعاقب عليه بموجب هذا القانون. وقد عينت معظم ولايات الهند سلطات مختصة طبقا لقانون المساواة في الأجر كما أنشأت لجانا استشارية بموجب هذا القانون. وتطلب الحكومة المركزية تقارير سنوية من حكومات الولايات لكي ترصد تنفيذ القانون. بيد أنه في كثير من الحالات، لا تكون الردود الواردة

من مستويات الولايات مَرصِيّة. وقد تم تجميع البيانات المتاحة منذ عام ١٩٨٥ وما بعده ويرد سرد لها أدناه:

حالة تنفيذ قانون المساواة في الأجر

عدد القضايا التي فصل فيها	عدد الدعاوى	عدد الانتهاكات المكتشفة/المصححة	عدد عمليات التفتيش	
٩٩٦ ٤٤٢	٩ ٨٧٠	١٣ ٨٨٩	٢٣٠ ٧١٤	الولايات /مناطق الاتحاد ^(أ)
٥٩ ٦٤٣ ٣١٧	٢٦ ٩٨٥	٢٥ ٧٠٥	٢٤ ٣٠١	المنطقة المركزية ^(أ)
عدد الادعاءات المسحوبه الحالات التي قدمت فيها شهادات	عدد القضايا	عدد حالات التبرئة	عدد حالات الإدانة	
٢٨٧	٠٣	٠١	٤١٠	الولايات/مناطق الاتحاد
١٢	٠١	٤٢	٣ ٢٧٤	المنطقة المركزية

(أ) الأرقام تتعلق بالفترة لغاية ١٩٩٢ - ٩٣ فقط.

(أ)(أ) أرقام المنطقة المركزية مجمعة حتى ١٩٩٣/١٢/٣١.

المصدر: وحدة المرأة، وزارة العمل ومفوض العمل الأول (مركزي).

تدابير الضمان الاجتماعي

١٨٩ - يحاول تشريع العمل في الهند توفير تدابير الضمان الاجتماعي للمرأة بما في ذلك في حالة وفاة العاملة أثناء العمل أو عند تقاعدها بعد استكمال فترة الخدمة المنصوص عليها. والنظم المقدمة من خلال مختلف القوانين تكفل دفع مبلغ إجمالي للعاملية عند تقاعدها، ولأسرتها، في حالة وفاتها وهي في الخدمة. وترد هذه الأحكام في قانون صندوق إيداع الموظفين والأحكام المتنوعة، لعام ١٩٥٢، وقانون دفع مكافأة نهاية الخدمة لعام ١٩٧٢. ويتضمن القانون الأول ثلاثة نظم - نظام صندوق الادخار، ونظام المعاشات التقاعدية للأسرة ونظام التأمين المرتبط بالإيداع؛ في حين ينص الأخير على دفع مكافأة نهاية الخدمة. وتسري هذه الأحكام على العاملين من الذكور والإناث على قدم المساواة.

١٩٠ - وطبقا لهذه النظم، يلزم أن تكون العاملة مشتركة في هذه النظم وأن تسهم بنسبة مئوية ثابتة معينة من أجزائها الأساسي في هذه الصناديق. كما يلزم أن يسهم رب العمل بنفس المبلغ الذي تسهم به الموظفة. ويمكن أن تسحب الموظفة سلفة من الصناديق لأغراض مختلفة. والسحب النهائي للمبلغ بالكامل مسموح به عند التقاعد من الخدمة أو عند بلوغ سن معينة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن سحبه عند التقاعد بسبب العجز الدائم والكامل عن العمل، وإنهاء الخدمة وما إلى ذلك.

١٩١ - وقد ورد النص على دفع مكافأة نهاية الخدمة في قانون دفع مكافأة نهاية الخدمة لعام ١٩٧٢. ويسري هذا القانون على كل مصنع ومنجم ومزرعة وميناء وسكك حديدية وشركة و متجر ومؤسسة تستخدم عشرة أشخاص أو أكثر. والموظف الذي استوفى خدمة مستمرة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات يحق له الحصول على مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عمله لأي سبب من الأسباب التالية:

(أ) الاحالة إلى التقاعد، أو

(ب) التقاعد أو الاستقالة،

(ج) الوفاة أو العجز بسبب حادث أو مرض.

١٩٢ - وشرط السنوات الخمس من الخدمة المستمرة لا يسري على الحالة التي يكون فيها انتهاء العمل قد حدث بسبب وفاة الموظف.

١٩٣ - وقانون التأمين الحكومي على الموظفين لعام ١٩٤٨ يمنح مزايا معينة للموظفين العاملين في المؤسسات الصناعية والوظائف الأخرى التي يسري عليها القانون. وطبقا لهذا القانون، يلزم أن يدفع أرباب العمل والموظفون اشتراكا اسبوعيا اسميا محددًا في مقابله يصبح للموظفين الحق في الحصول على استحقاقات في حالة المرض، واستحقاقات في حالة العجز، واستحقاقات طبية، واستحقاقات للمعالين واستحقاقات للأرمومة.

١٩٤ - وينص قانون تعويض العمال على دفع مكافأة في حالة الوفاة أو الاصابة بضرر أثناء العمل - العجز الدائم أو العجز الجزئي الدائم أو المؤقت - على النحو الوارد في الجدول المرفق بالقانون. والشرط الوحيد هو أن تحدث الاصابة أو الوفاة أثناء العمل، ولم تُرفع أي مطالبة بتعويض إلى أي محكمة. ويدفع التعويض في حالات الأمراض المهنية المحددة بالفئات المنصوص عليها.

١٩٥ - وتشكل المرأة جزءا هاما من القوة العاملة في الهند. وترد أدناه نبذة عن المرأة في القوة العاملة في البلد، تُظهر التفاوت بين الجنسين:

نبذة عن المرأة (بالنسبة إلى الرجل) في القوة العاملة في الهند^(١)

المجموع	إناث	ذكور	
٨٣٨	٤٠٣	٤٣٥	مجموع السكان (لا يشمل ولاية جامو وكشمير) (بالملايين)
٣١٤	٩٠	٢٢٤	مجموع القوة العاملة (بالملايين)
	%٢٢,٧٣	% ٥١,٥٦	نسبة الاشتراك في العمل
	% ٧,٦٠	% ٥,٥٠	نسبة البطالة (٨٨-١٩٨٧)
	% ١٣,٥٠	% ٢٤,٧٠	العمالة في مناطق الحضر (٨٨-١٩٨٧)
	% ٨٦,٥٠	% ٧٥,٣٠	العمالة في مناطق الريف (٨٨-١٩٨٧)
	% ٥٣,١٠	% ٥٣,٨٠	العمل للحساب الخاص (٨٨-١٩٨٧)
	% ٨,٣٠	% ١٨,٠٠	العمالة الدائمة بمرتب
	% ٣٨,٦٠	% ٢٨,٢٠	العمالة العرضية بأجر (٨٨-١٩٨٧)
	% ١,٩٥	% ١,٩٠	المعدل السنوي لنمو العمالة (٧٨-١٩٧٧ إلى ٨٨-١٩٨٧)
	% ٨,٥٨	% ٦,٠٧	المعدل السنوي لنمو العمالة للمتعلمين (٧٨-١٩٧٧ إلى ٨٨-١٩٨٧)

(أ) أرقام السكان والقوة العاملة تستند إلى تعداد عام ١٩٩١، وتستند البيانات الأخرى إلى أرقام المنظمة الوطنية للمسح بالعينة.

١٩٦ - والبيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين بوضوح أن المرأة لا تزال متخلفة وراء الرجل بقدر كبير من ناحية مستوى ونوعية العمل. بيد أنه يوجد عامل هام يتمثل في أن معدل نمو عمل المرأة (ولا سيما المتعلمة) أعلى من معدل الرجل. وتتفاوت نسب اشتراك المرأة في العمل تفاوتاً كبيراً من ولاية لأخرى كما هو مبين في الجدول التالي:

الولايات/مناطق الاتحاد حسب مستويات نسب اشتراك الإناث في العمل

٣٠-٤٠ ٪	٢٠-٣٠ ٪	١٠-٢٠ ٪
اندرا براديش	دامان وديو	اندامان ونيكوبار
اروناشال براديش	غوا	بيهار
هيماشال براديش	غوجارات	شانديفار
مادهيا براديش	كارناتاكا	هاريانا
ماهاراشترا	أوريسا	كيرالا
ميغالايا	راجستان	بونديش تيري
مانيبور		تريبورا
ناغالاند		أوتار براديش
تاميل نادو		غرب البنغال
		الولايات/مناطق الاتحاد الأخرى: أقل من ١٠ ٪

المصدر: المسجل العام، تعداد.

١٩٧ - وكما ورد في الجدول أعلاه، تعمل غالبية العاملات في المناطق الريفية. ومن بين العاملات الريفيات، تعمل نسبة ٨٧ في المائة في مجال الزراعة كأجيرات وكمزارعات. ومن بين العاملات في المناطق الحضرية، يعمل حوالي ٨٠ في المائة في قطاعات غير منظمة مثل الصناعات المنزلية والحرف البسيطة والخدمات، وتشبيد المباني وما إلى ذلك. ولا تشكل المرأة سوى ١٥,٣ في المائة من مجموع عمالة القطاع المنظم في البلد. وحوالي ٨٦ في المائة من النساء في القطاع المنظم يعملن في مجال خدمات المجتمعات المحلية والخدمات الشخصية والاجتماعية (٥٦ في المائة)، والصناعة التحويلية (١٧ في المائة) والزراعة والمهن المرتبطة بها (١٣ في المائة). وفي المصانع والمناجم والمزارع والمؤسسات، تشكل العاملات ١٠ في المائة و ٧ في المائة و ٥٢ في المائة على التوالي من مجموع العمال.

١٩٨ - وتنعكس في قوانين العمل الهندية الشواغل الخاصة لمنظمة العمل الدولية لحماية العاملات، والمبينة في مختلف اتفاقياتها. والمادة ٣٩ "هـ" من الدستور الهندي تقضي بأن تحمي الدولة صحة وقوة العمال، رجالا ونساء، وتكفل عدم إرغام المواطنين بسبب ضرورة اقتصادية على دخول مهن لا تناسب أعمارهم أو قوتهم. وعلاوة على ذلك، تقضي المادة ٤٢ بأن تعمل الدولة على كفالة شروط عمل عادلة وإنسانية.

١٩٩ - وتمشيا مع هذه المبادئ التوجيهية، هناك أحكام خاصة في مختلف قوانين العمل تنص على حماية ورعاية العاملات في المصانع والمناجم والمزارع والمتاجر والمؤسسات التجارية. وترد في الجدول أدناه قائمة بالأحكام القانونية الحمائية الرامية إلى تشجيع عمل المرأة:

عمل المرأة - الأحكام القانونية الحمائية

رقم مسلسل	اسم القانون	الأحكام الحمائية
١	عمال بيدي وسيغار (قانون شروط العمل، لعام ١٩٦٦)	- توفير دور حضانة الأطفال لصالح المرأة العاملة.
٢	قانون العمل في المزارع، لعام ١٩٥١	- منح المرأة العاملة وقتا مستقطعا لإرضاع أطفالها.
٣	قانون العمل التعاقدي (الأنظمة والالغاء)، لعام ١٩٧٠	- لا يجوز اشتراط العمل أكثر من ٩ ساعات بين السادسة صباحا والسابعة مساء - باستثناء القابلات والممرضات في المزارع
٤	قانون العمال المهاجرين بين الولايات (تنظيم العمل وشروط الخدمة) لعام ١٩٧٩	- توفير مراحيض ومرافق اغتسال منفصلة.
٥	قانون المصانع، لعام ١٩٤٨	- في المصانع، يتعين عدم استخدام المرأة في تنظيف أو تشحيم أو ضبط أي جزء من ماكينة رئيسية أو جهاز لنقل الحركة، وتمنح إجازة أمومة لغاية ١٢ أسبوعا مدفوعة الأجر.
٦	قانون المناجم لعام ١٩٥٢	- حظر العمل في المناجم تحت الأرض.

رقم مسلسل	اسم القانون	الأحكام الحمائية
٧	قانون استحقاقات الأمومة لعام ١٩٦١	<ul style="list-style-type: none"> - تمنح استحقاقات الأمومة بعد استيفاء ٨٠ يوم عمل. - لا يشترط العمل خلال ستة أسابيع عقب يوم الوضع أو الاسقاط مباشرة. - لا يعطى عمل شاق، أو الوقوف ساعات طويلة يمكن أن يؤثر على الحمل/ النمو الطبيعي للجنين؛ أو قد يسبب الاسقاط أو من المحتمل أن يؤثر على الصحة وذلك قبل شهر واحد مباشرة من فترة الستة أسابيع قبل الوضع. - يسمح بمنح استحقاقات الأمومة مقدما، بناء على شهادة طبية. - تمنح ٢٥٠ روبية كإعانة طبية في حالة عدم توفير الرعاية أثناء ملازمة الفراش قبل الولادة والرعاية بعد الولادة مجانا.
٨	قانون المساواة في الأجر لعام ١٩٧٦	<ul style="list-style-type: none"> - دفع أجر متساو للعمال رجالا ونساء عن نفس العمل أو عن عمل ذي طبيعة مماثلة مصون بموجب القانون. - لا يسمح بأي تمييز في الاختيار للخدمة وشروط الخدمة باستثناء الحالات التي يكون فيها استخدام المرأة محظورا أو مقيدا بأي قانون أو طبقا لأي قانون.
٩	الأنظمة (العامة) للتأمين الحكومي على الموظفين، لعام ١٩٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تصيح المطالبة باستحقاقات الأمومة واجبة الأداء في تاريخ صدور الشهادة الطبية المتعلقة بالاسقاط أو المرض الناشئ عن الحمل أو الوضع أو الولادة المبكرة.

رقم مسلسل	اسم القانون	الأحكام الحمائية
١٠	قانون صندوق رعاية عمال بيدي، لعام ١٩٧٦	
١١	قانون صندوق رعاية عمال مناجم خام الحديد، ومناجم خام المنغنيز ومناجم خام الكروم، لعام ١٩٧٦.	
١٢	قانون صندوق رعاية عمال مناجم الحجر الجيري والدولوميت، لعام ١٩٧٢.	تعيين امرأة عضوا في لجنة استشارية ولجنة استشارية مركزية إلزامي بموجب هذه القوانين.
١٣	قانون صندوق رعاية عمال مناجم الميكال، لعام ١٩٤٦.	

٢٠٠ - ويحظر قانون المصانع لعام ١٩٤٨ استخدام المرأة في أي جزء من المصنع يجري فيه حلج القطن. ولا يسمح لها بتنظيف أو تشحيم أو ضبط ماكينات ثقيلة أثناء تشغيلها. ولا يسمح لها بمناولة أوزان ثقيلة بصورة مفرطة. وقانون المصانع والمناجم معاً لعام ١٩٥٢ يخول الحكومة المختصة تحديد أقصى حمل يمكن أن ترفعه المرأة أو تحمله أو تحركه. ولحكومة الولاية أن تحظر أيضاً أو تقيد استخدام المرأة في أي عملية أخرى تعرضها لخطر بالغ من جراء أذى بدني أو مرض. ويحظر قانون المناجم استخدام المرأة تحت الأرض. والحكومة المركزية مخولة "حظر أو تقييد أو تنظيم استخدام المرأة في أي نوع من المناجم أو أنواع عمل معينة قد تؤدي إلى تعريض حياة العاملة أو سلامتها أو صحتها للخطر".

٢٠١ - وقانون المصانع، وقانون عمال المزارع لعام ١٩٥١، وقانون المناجم وقانون عمال بيدي وسيغار (شروط العمل) لعام ١٩٦٦ تحظر استخدام المرأة بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً. وفيما يتعلق بالمناجم والمصانع، فإن الحكومة المركزية وحكومات الولايات مخولة تخفيف هذا القيد إلى الساعة العاشرة مساءً. وفي حالة مصانع تعليب الأسماك وتعليقها، فإن حكومات الولايات مخولة السماح باستخدام المرأة أثناء الليل لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات في كل مرة، إذا كان ذلك يعتبر ضرورياً لمنع حدوث أي تلف للمواد الأولية. ويمكن استخدام المرأة في المزارع أيضاً أثناء فترة الحظر بإذن من حكومات الولايات. بيد أنه في كلتا الحالتين، ينبغي ألا تتجاوز ساعات العمل الفترة المنصوص عليها.

٢٠٢ - ويحظر قانون استحقاقات الأمومة، صرف أو فصل المرأة أثناء إجازة الأمومة أو للتغيب لهذا السبب، كما يحظر تغيير شروط خدمة هذه المرأة لغير صالحها. وأصبح أي صرف أو فصل من هذا القبيل للمرأة أثناء أو بسبب تغيبها عن العمل عملاً يعاقب عليه بالسجن والغرامة.

٢٠٣ - وقد أبطلت المحاكم الهندية مرارا وتكرارا القواعد التي تضع قيودا على استخدام المرأة المتزوجة أو تشتترط استقالة المرأة غير المتزوجة عندما تتزوج. وارتئي أن قرار العمل أو عدم العمل مسألة شخصية ولا يمكن أن تفرض عليها الدولة أحكاما اضافية. وأي قاعدة تمنع أو تقيد استخدام المرأة المتزوجة تميز على اساس نوع الجنس الأمر الذي تحظره المادة ١٦ من الدستور.

(Bombay labour union V. International Franchises Pvt. Ltd, AIR 1966 SC 1942; Muthumma v. Union of India, Air 1979 SC 1868, Air India v. Nergeesh Mirza, AIR 1981 SC 1829.)

٢٠٤ - أما قانون استحقاقات الأمومة لعام ١٩٦١ فإنه ينظم استخدام المرأة في مؤسسات معينة لفترة معينة قبل الولادة وبعدها ونص على منح استحقاقات أمومة واستحقاقات أخرى معينة. ويمتد هذا القانون ليشمل المصانع والمناجم والمزارع والمؤسسات التي يستخدم فيها الأشخاص لعروض الفروسية، والألعاب البهلوانية وغيرها من أنواع الأداء. وجرى في الآونة الأخيرة مد نطاق أحكامه لتشمل المتاجر والمؤسسات التي يستخدم فيها ١٠ أشخاص أو أكثر.

٢٠٥ - وبموجب هذا القانون، فإن المرأة التي عملت في مؤسسة لمدة ٨٠ يوما في الـ ١٢ شهرا السابقة مباشرة لتاريخ وضعها، تستحق الاستفادة من استحقاقات الأمومة لمدة أقصاها اثني عشر أسبوعا منها ما لا يزيد على ستة أسابيع يمكن أن تسبق تاريخ وضعها المتوقع. وتتألف استحقاقات الأمومة من مبلغ يدفع بواقع متوسط الأجر اليومي لمدة الغياب الفعلي. وبالإضافة إلى ذلك، تستحق المرأة إعانة طبية محددة إذا لم يوفر رب العمل رعاية قبل الولادة/بعد الولادة.

٢٠٦ - وينص القانون على منح فترتي ارضاع لمدة محددة للمرأة بالإضافة إلى فترات الراحة الممنوحة لها حتى يبلغ الطفل ١٥ شهرا. ولا يمكن الخصم من الأجر بسبب السماح للمرأة بفترات ارضاع الطفل.

٢٠٧ - والمرأة التي تعاني من أي مرض ناشئ عن الحمل، أو الوضع أو الولادة المبتسرة للطفل تستحق الحصول على إجازة إضافية لمدة أقصاها شهر واحد.

٢٠٨ - ويرد النص على استحقاقات الأمومة أيضا في قانون التأمين الحكومي على الموظفين.

٢٠٩ - ولتوفير استحقاقات الأمومة لعدد كبير من العاملات غير المنظمات والعاملات لحسابهن الخاص، أدخلت برامج معينة على المستوى المركزي ومستوى الولايات والمستوى المحلي. وبموجب قانون عمال

بيدي وسيغار، لعام ١٩٦٦ تتوفر استحقاقات الأمومة للعاملات في المنازل أيضا. وتقوم ولايات مثل أندرا براديش، وكارناتاكا، وكيرالا، وغوجارات بتنفيذ برامج استحقاقات الأمومة للعاملات الزراعيات. وفي الآونة الأخيرة. أعلنت الحكومة المركزية عن برنامج يمكن بموجبه لجميع العاملات المطالبة باستحقاقات الأمومة لأول اثنين من المواليد الأحياء من أطفالها.

٢١٠ - وتدرك حكومة الهند أن توفير استحقاقات الأمومة يمثل العنصر البالغ الأهمية الذي يمس النساء العاملات ولذلك فإنها تبذل قصارى جهدها لمد نطاق استحقاقات الأمومة لتشمل جميع النساء.

٢١١ - وتمثل الحاجة إلى توفير خدمات رعاية الطفل للمرأة العاملة مطلباً أساسياً. وتدرك الحكومة أن تلك الخدمات ضرورية ليس فقط بوصفها خدمة داعمة للأم بل أيضا للتنمية الشاملة للطفل. وفي الهند، يمكن تجميع خدمات رعاية الطفل القائمة تحت ثلاث فئات هي : القانونية والطوعية والعامه.

٢١٢ - وفي القطاع المنظم، هناك قوانين معينة تفرض على أرباب العمل أن يوفرُوا دور حضانة أطفال إذا كان عدد معين من النساء مستخدماً في مؤسساتهم. وهذه القوانين هي قانون المصانع لعام ١٩٤٨، وقانون المزارع لعام ١٩٥٧، وقانون المناجم لعام ١٩٥٢، وقانون العمل التعاقدى لعام ١٩٧٠ وقانون العمال المهاجرين فيما بين الولايات لعام ١٩٨٠.

٢١٣ - وفي القطاع الطوعي، تقدم حكومة الهند، من خلال المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الكبيرة الأخرى، المساعدة للوكالات الطوعية لإدارة خدمات رعاية الطفل للفقيرات في القطاع غير المنظم. وهي تلبى احتياجات حوالي عشرة آلاف دار حضانة أطفال تشمل ما يقرب من ٢٥ مليون طفل دون سن الخامسة. وقد أنشئت هذه الدور في الغالب في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وفي الآونة الأخيرة، أسهمت الحكومة بصندوق وطني لدور الحضانة من أجل توسيع نطاق شبكة دور الحضانة في البلد.

٢١٤ - وفي القطاع العام، يوفر برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل مجموعة خدمات مثل التغذية التكميلية والتحصين والفحص الطبي العام وخدمات الإحالة للأطفال دون سن السادسة وللأمهات الحوامل والمرضعات. وهذا البرنامج الذي يركز على التنمية الشاملة للأطفال قبل سن المرحلة الابتدائية يمثل أيضا واحدا من أكبر البرامج في العالم اليوم حيث يوفر مرافق دور الحضانة لبعض الوقت للأطفال في المناطق الريفية والقبلية والأحياء الفقيرة.

٢١٥ - ولما كانت الحكومة تدرك أن رعاية الطفل تمثل خدمة داعمة هامة وأساسية في عمل المرأة وتنميتها، فإنها تعمل على جعل توفير هذه الخدمات متاحة لجميع النساء بصورة عامة. وفي الواقع، صدرت بالفعل أوامر رسمية بهذا المعنى.

٢١٦ - وبموجب قانون استحقاقات الأمومة، يمكن للمرأة أن تطلب إلى رب عملها إعفاءها من القيام بأي عمل يتسم بطابع شاق أو ينطوي على الوقوف ساعات طويلة، أو يحتمل أن يؤثر بأي شكل على حملها أو النمو الطبيعي للجنين، أو يحتمل أن يتسبب في اسقاطها أو أن يضر بصحتها على نحو آخر. ورب العمل ملزم بتلبية هذا الطلب ولا تخصم أي مبالغ من الأجر العادي والمعتاد للمرأة التي يحق لها الحصول على استحقاقات الأمومة وذلك بسبب تغيير طبيعة العمل الذي تطلبه تلك المرأة. وأيضا كما ذكر أعلاه، فإن قانون المصانع يخول حكومات الولايات تقييد استخدام المرأة في أي عمل قد يعرضها لخطر بالغ يؤدي إلى حدوث أذى بدني أو تسمم أو مرض.

٢١٧ - وقد أخذت الحكومة على عاتقها تقييم أثر التشريعات الحمائية على استخدام المرأة، وتنقيح أو تعديل قوانينها على ضوء المعرفة العلمية والتقنية المتاحة.

المادة ١٢

٢١٨ - وقعت الهند إعلان ألماتا لعام ١٩٧٨ وتعهدت بتحقيق هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ الميلادي. والسياسة الصحية الوطنية (١٩٨٣) تكرر تأكيد تعهد الهند بتحقيق الهدف المتمثل في "توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ الميلادي". وبناء عليه، جرى إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات على الصعيد الأولي والثانوي والثالثي. ونظام الرعاية الصحية الأولية، وهو واحد من أكبر النظم في العالم، يتألف من مركز صحي فرعي واحد لكل ثلاثة إلى خمسة آلاف نسمة، ومركز صحي أولي لكل عشرين إلى ثلاثين ألف نسمة ومركز إحالة يطلق عليه مركز صحة المجتمع المحلي لكل ٨٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ نسمة. ويضطلع حوالي ٤٧٦ ٢٢ موظفا طبيا و ٢٧٩ ٠٨٦ موظفا طبيا مساعدا بإدارة هيكل الصحة الأولية في ريف الهند. وفي المناطق الحضرية، يشمل الهيكل شبكة من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية الحضرية وما إلى ذلك.

٢١٩ - كما أخذت الهند على عاتقها الوصول إلى الهدف المتمثل في أن يبلغ المعدل الصافي للإنجاب واحدا صحيحا بحلول عام ٢٠٠٠. وجرت الموافقة على تعميم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة وتنظيم الأسرة وخدمات صحة الأم والطفل باعتبارها أدوات رئيسية لتحقيق هذه الأهداف. وأعلنت السياسة الصحية الوطنية التي أقرها البرلمان في عام ١٩٨٣ الإطار العام للسياسة لتحقيق هذه الأهداف كما عينت الأهداف المحددة التي ينبغي تحقيقها طبقا لمؤشرات معينة للصحة وتنظيم الأسرة. وترد هذه الأهداف والغايات والمستويات الحالية للإنجاز في الجدول التالي:

أهداف برامج الصحة ورعاية الأسرة من ناحية
"توفير الصحة للجميع" بحلول عام ٢٠٠٠ الميلادي

الأهداف			المستوى الحالي	رقم مسلسل	المؤشر
٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٥			
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
		١٢٢	١٠٢ (١٩٨٨)	١	معدل وفيات الرضع في الريف
أقل من ٦٠	٨٧	٦٠	٦١ (١٩٨٨)		في الحضر
		١٠٦	٩٤ (١٩٨٨)		معا
٢٥-٣٠			٥٠,١ (١٩٨٧)	٢	الوفيات في فترة ما حول الولادة الوفيات الأولية
٩,٠	١٠,٤	١٢	١٠,٩ (١٩٨٨)	٢ (أ)	معدل الوفيات الأولي
١٠	٢٠-١٥	٢٤-٢٠	٢٤ (١٩٧٦-١٩٧٧)	٣	وفيات الأطفال (قبل سن المرحلة الابتدائية (١-٥ سنوات))
أقل من ٢	٣-٢	٤-٣	٥-٤ (١٩٧٦)	٤	معدل وفيات الأمهات
٦٤	٥٧,٦	٥٥,١	٦٠,٦ (١٩٩١-٩٦)	٥	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)
٦٤	٥٧,١	٥٤,٣	٦١,٧ (١٩٩١-٩٦)		ذكور
					إناث
١٠	١٨	٢٥	٣٠	٦	الأطفال الذين يقل وزنهم عن ٥٠٠ ٢ غرام عند الولادة (نسبة مئوية)
٢١,٠	٢٧,٠	٣١	٣١,٣ (١٩٨٨)	٧	معدل المواليد الأولي
٦٠,٠	٤٢,٠	٣٧,٠	٣٩,٩ آذار/مارس (١٩٨٨)	٨	الحماية الفعلية للزوجين (نسبة مئوية)
١,٠٠	١,١٧	١,٣٤	١,٤٨ (١٩٨١)	٩	المعدل الصافي للانجاب
١,٢٠	١,٦٦	١,٩٠	٢,١٢ (١٩٨٧)	١٠	معدل النمو (السنوي)
٢,٣		٢,٨	٤,٤ (١٩٧٥)	١١	حجم الأسرة
١٠٠	٧٥-٦٠	٦٠-٥٠	٦٠ (١٩٨٨)	١٢	الأم الحامل التي تحصل على رعاية قبل الولادة (نسبة مئوية)

رقم مسلسل	المؤشر	المستوى الحالي	الأهداف		
			١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٣	حالات الوضع بمعرفة قابلات مدرجات (%)	٤٠-٥٠ (١٩٨٨)	٥٠	٨٠	١٠٠
١٤	حالة التحصين* (%) للتغطية بتوكسويد التيتانوس (للحوامل)	٦٩,٩ (١٩٨٩-٩٠)	٦٠	١٠٠	١٠٠
	توكسويد التيتانوس (لأطفال المدارس) ١٠ سنوات	٥٨,٩ (١٩٨٩-٩٠)	٤٠	١٠٠	١٠٠
	لقاح الثلاثي (الأطفال دون سن ٣ سنوات)	٩٨,٦ (١٩٨٩-٩٠)	٧٠	٨٥	٨٥
	شلل الأطفال (الرضع)	٩٨,٢ (١٩٨٩-٩٠)	٥٠	٧٠	٨٥
	لقاح ضد السل (الرضع)	١٠٦,٨ (١٩٨٩-٩٠)	٧٠	٨٠	٨٥
	لقاح ضد الدفتريا والتيتانوس (الملتحقون الجدد بالمدارس، ٦-٥ سنوات)	٧٦,٩ (١٩٨٩-٩٠)	٨٠	٨٥	٨٥
	التيفود (الملتحقون الجدد بالمدارس ٦-٥ سنوات)	٦٢,٦ (١٩٨٧-٨٨)	٧٠	٨٥	٨٥
١٥	الجذام - النسبة المئوية للحالات المرضية التي أوقفت من بين الحالات المكتشفة*	٢٤ (١٩٨٩-٩٠)	٤٠	٦٠	٨٠
١٦	النسبة المئوية لحالات مرض السل التي أوقفت من بين الحالات المكتشفة	٦٥ (١٩٨٩-٩٠)	٦٠	٧٥	٩٠
١٧	العمى - نسبة الانتشار (%)	١,٤ (١٩٨٧-٨٨)	١	٠,٧	٠,٣

* الحالات التي شفيت بعد عام ١٩٨٣، من بين ما يقدر بـ ٤ ملايين حالة جذام.
المصدر: حكومة الهند، وزارة الصحة ورعاية الأسرة، بيان عن السياسة الصحية الوطنية، نيودلهي، ١٩٨٢.

٢٢٠ - وصحة المرأة الهندية وثيقة الصلة بالمركز الاجتماعي - الاقتصادي للأسر المعيشية التي تنتمي إليها وسنها وحالة قرابتها/حالتها الزوجية داخل الأسر المعيشية. ومع الأخذ في الاعتبار البنية الأبوية في الغالب، تحصل المرأة والبنات على نصيب أقل في توزيع السلع والخدمات الصحية داخل الأسرة المعيشية،

بالمقارنة بالرجل والولد. بيد أنه في توزيع العمل داخل الأسرة المعيشية، تحصل المرأة على النصيب الرئيسي من المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية. ونتيجة لتزاحم الطلبات على وقتها وطاقتها، فضلا عن مشاركتها الاجتماعية، تميل المرأة إلى إهمال صحتها. ودائما ما يؤدي حصولها على الغذاء بقدر أقل داخل الأسرة المعيشية بالاقتران بهذا الإهمال إلى سوء الحالة التغذوية لنساء الأسر الفقيرة، واعتلال صحتها، وما يترتب على ذلك من حدوث آثار خطيرة بين الأجيال عن طريق انخفاض وزن الأطفال عند الولادة وما إلى ذلك.

٢٢١ - وقد شكلت وفيات الأمهات ١,١ في المائة من مجموع حالات الوفاة المبلغ عنها في عام ١٩٩٠. وتشير التقديرات إلى أن معدل وفيات الأمهات في الهند، على الرغم من عدم توفر أرقام واضحة ومستكملة، يبلغ ٣٤٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد، وهو مرتفع للغاية. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أنه في الهند، تمثل وفيات الأمهات ١٥ في المائة من الوفيات بين النساء في فئة سن الانجاب (١٥ - ٤٤ عاما). والأسباب المحددة لوفيات الأمهات تظهر أن النزيف وفقر الدم هما السببان الرئيسيان للوفاة يليهما الاجهاض وتسمم الدم. ويمثل فقر الدم الشديد أحد الأسباب الهامة للاجهاض والولادة المبتسرة وانخفاض وزن الأطفال عند الولادة.

٢٢٢ - ويتضح من بيانات أسباب الوفاة (١٩٩٠) في المناطق الريفية أن وفيات الرضع تبلغ أقصاها في فئات اضطرابات الجهاز التنفسي. وعلى الرغم من أن معدل وفيات الرضع أعلى للإناث فيما يتعلق بجميع الأسباب الرئيسية للوفاة، فإن الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالوفيات تبلغ أعلاها لفئة العمر ١ - ٤. والأسباب مثل الحوادث والاصابات، والحمى واضطرابات الجهاز الهضمي وليست الأمراض المتعلقة بالجهاز العصبي أو بالدورة الدموية هي المسؤولة اساسا عن ارتفاع وفيات الأطفال من الإناث. وهذا يشير بوضوح إلى أن الأمراض المتعلقة بالأوضاع المعيشية والاهمال هي السبب في وفيات الأطفال من الإناث وليست الأمراض الخلقية.

٢٢٣ - وانشغال الحكومة بخفض معدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات الرضع يعود إلى تقرير لجنة بهور (١٩٤٣) وتقرير لجنة موداليار (١٩٦١) اللذين شجدا على التغذية والثقافة الصحية وصحة الأم والطفل، من بين قضايا صحية أخرى. وقد حددت لجنة بهور الأطفال، ولا سيما في السنة الأولى من العمر، وكبار السن والنساء أثناء سن الإنجاب، بوصفهم فئات ضعيفة في المجتمع بوجه خاص.

٢٢٤ - وبرامج صحة الأم والطفل المحددة في مختلف الخطط الخمسية تقوم أساسا على المبادئ التي أعلنتها لجنة بهور.

٢٢٥ - وطبقا للتقديرات، فإنه لكل حالة وفاة أم، تواجه من ١٣ إلى ١٠٠ امرأة مضاعفات شديدة تهدد حياتها. والبيانات المنهجية المتعلقة بالحالات المرضية للمرأة غير متوفرة. وتشير بعض الدراسات الكلية

الصغيرة إلى ارتفاع معدلات نسبة انتشار الأمراض بين النساء التي لا يبلغ عنها. وبوجه عام، تدعو الحاجة إلى إجراء دراسة بصورة منهجية لأمراض النساء، واستخدام وسائل منع الحمل، والتعقيم، والطمث، وانقطاع الطمث، ونسبة الإصابة بسرطان الثدي والأعضاء التناسلية والمخاطر الصحية المهنية. ونسبة كبيرة من أمراض المرأة تعالج بوصفها "أمراضا عادية" وكثيرا ما تعزى إلى بيولوجية الأنثى. والاحاطة بالسرية فيما يتعلق بكثير من أمراض النساء تخفي نسبة الانتشار الفعلي كما تمنع التدخل الفعال.

٢٢٦ - وبرنامج بقاء الطفل والأمومة المأمونة الذي بدأ في آب/أغسطس ١٩٩٢ يؤكد الأولوية العليا التي أولتها الحكومة المركزية وحكومات الولايات لمختلف البرامج من أجل تحسين الحالة الصحية للمرأة والطفل وخفض نسب إصابة الأمهات والرضع والأطفال بالأمراض ومعدلات وفاتهم. ويرمي برنامج بقاء الطفل والأمومة المأمونة إلى تحقيق تسعة أهداف من الأهداف الـ ١٧ للسياسة الصحية الوطنية (١٩٨٣) المتعلقة بصحة الأم والطفل. والتدخلات الرامية إلى تخفيض نسبة الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات في الأطفال تشمل رعاية الأطفال الحديثي الولادة، والتحصين، والعلاج بالإمهاة الفموية، وعلاج الالتهاب الرئوي، والمعالجة الوقائية بفيتامين ألف والتحصين بتوكسيد التيتانوس، والوقاية من فقر الدم وعلاجه، وتعزيز مؤسسات رعاية الأمومة، ومعالجة مضاعفات الأمومة، وإدارة عمليات طوارئ التوليد وتشجيع المباشرة بين الولادات.

٢٢٧ - ويعالج البرنامج الأسباب الرئيسية للإصابة بالأمراض والوفاة عند النساء والأطفال التي يمكن الوقاية منها بتدخلات متوفرة بسهولة وفعالة من حيث التكاليف. وكثير من هذه التدخلات مستمر في إطار برنامج صحة الأم والطفل ولكن يجري ادماجها وزيادة مستويات التغطية وتحسين نوعية الخدمات من خلال الامداد بمعدات إضافية، والامداد بالعقاقير الأساسية بانتظام وإعادة تدريب الموظفين الطبيين والمساعدين الطبيين. وتعزيز رعاية الأطفال الحديثي الولادة وخدمات التوليد الطارئة تمثل مجالات الزخم الجديدة. ويجري استخدام السبل المحددة في برنامج التحصين لمد نطاق الخدمات الضرورية الأخرى وتكثيفها.

٢٢٨ - وعلى الرغم من أن نسبة القابلات المدربات على التوليد آخذة في الازدياد، فإن غالبية حالات الولادة المنزلية تتولاها "الداية" التقليدية (القابلة) ولا سيما في المناطق الريفية والقبلية. وتسليما بدور "الدايات" التقليديات، ما برح "برنامج تدريب الدايات" ينفذ لمدة تزيد عن عقد لتحديث الرعاية التقليدية للأمومة وتقنيات الوضع. ومن الأهمية أيضا تعزيز دور القابلة الممرضة المساعدة، والزائرة الصحية والاختصاصية الصحية للأغراض المتعددة في النظام الصحي.

٢٢٩ - وقد أنشئت شبكة واسعة النطاق تربو على ٢ ٠٠٠ مركز صحي للمجتمعات المحلية، و ٢٢ ٠٠٠ مركز للصحة الأولية و ١٣١ ٠٠٠ مركز فرعي على مستوى القرية وذلك لتوفير الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك رعاية صحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة على مستوى القاعدة الشعبية. وتسليما بضرورة توفير خدمات جيدة النوعية، جرى التشديد على تدريب الموظفين الطبيين والمساعدين الطبيين الموزعين

لإدارة المؤسسات المقامة في إطار نظام الرعاية الصحية. وستؤدي إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية بسهولة إلى تمكين المرأة من التماس الرعاية الصحية.

٢٣٠ - بيد أنه من المسلم به أن الافتقار إلى الطبيبات في المؤسسات الصحية الثانوية يمثل عائقاً أمام سعي المرأة للحصول على علاج مبكر لالتهابات المسالك التناسلية والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وتنظر حكومة الهند بالفعل في مشروع لتعزيز مرافق علاج التهابات المسالك التناسلية وأنشطة الاعلام والتعليم والاتصال من أجل نشر المعلومات المتعلقة بالنواحي الجنسية والصحة الانجابية للنساء والمراهقات. وجرى التسليم بوضوح بضرورة قيام اتصال فيما بين الأشخاص. ويجري بسرعة تنظيم جماعات صحية نسائية على مستوى القرية يطلق عليها "ماهيلا سواسيا سانغز".

٢٣١ - وتشير التقديرات حالياً إلى أنه قد يكون هناك ما بين مليون ومليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في الهند، ثلثهم على الأقل من النساء. وقد بدأ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بهدف الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بالاتصال الجنسي في الفترة حول الولادة ومن غير طريق القناة الهضمية (من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية) بالتدخل في الوقت المناسب. وتشمل استراتيجيات التدخل إسداء المشورة، وعرض الأفلام وتوفير الرعاية الصحية المناسبة للمرأة الشديدة التعرض للخطر، والتثقيف الصحي وتعميم استخدام الرفالات للحد من انتقال الأمراض بالاتصال الجنسي، وفحص الدم قبل نقله، وتعقيم الأدوات الطبية واتخاذ تدابير لمكافحة العدوى في المرافق الصحية.

٢٣٢ - وقد بذلت الجهود لإقامة روابط بين البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز وبرنامج رعاية الأسرة. وتمثل إحدى الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه في تحسين نوعية الرفالات لجعلها مناسبة لإداء الوظيفة المزدوجة لمكافحة الإيدز ومنع الحمل. وثمة إجراء هام آخر يتمثل في التسويق الاجتماعي للرفالات لتحسين إمكانية الحصول عليها. وفي حين أن إجراء الفحص الروتيني لجميع الحوامل والرضع فيما يتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لن يكون فعالاً من حيث التكاليف أو ممكناً من الناحية العملية، يجري تدريب الموظفين الطبيين والمساعدين الطبيين للتعرف على الأشخاص المعرضين للخطر والتعرف على الأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي ومعالجتها.

٢٣٣ - بيد أنه من الأهمية تذكّر أن قدرة المرأة على حماية نفسها من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز تتوقف إلى حد كبير على تسليم شريكها بضرورة تلك الحماية واستخدام التدابير الوقائية بشكل ثابت. وتشير الدراسات إلى أن علاقة السيطرة بين شريكي الممارسة الجنسية تميل بصورة سلبية في غير صالح المرأة، التي تتحكم بقدر ضئيل جداً في العلاقة الجنسية، بما في ذلك تواتر ونوع الاتصال الجنسي ووسائل منع الحمل المستخدمة.

٢٣٤ - وتشير بيانات البحوث إلى حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة مع تنمية المرأة والنهوض بها اقتصاديا. وتسلم المرأة بضرورة منع الحمل وتحديد عدد مرات الحمل. بيد أن استخدامها لهذه الخدمات يتوقف على عدة عوامل مترابطة. وتمثل هذه العوامل في ضعف سلطة صنع القرار في الأسرة، ولا سيما في السنوات الأولى للزواج، وسوء الصحة، والاسراف الشديد في الحمل، والضغط الاجتماعي ضد منع الحمل قبل اكتمال حجم الأسرة المرغوب فيه، والتفضيل العام للأبناء والعقم الثانوي وما شابه ذلك. وتمثل سلامة وفعالية مختلف وسائل منع الحمل، وكيفية توصيلها ومتابعتها قضايا رئيسية أخرى يتعين العناية بها. ولا يمكن أن تمارس المرأة خيارات الانجاب إلا بعد أن تتمكن من التحكم في نشاطها الجنسي وأوضاعها في الحياة.

٢٣٥ - وقد بدأ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة في عام ١٩٥١ بهدف تخفيض معدل المواليد إلى المدى اللازم لتثبيت عدد السكان عند مستوى يتفق مع احتياجات الاقتصاد القومي. ويتسم برنامج تنظيم الأسرة بأنه طوعي محض. وتمشيا مع التقاليد الديمقراطية للبلد، فإنه يبتغي تشجيع تنظيم الأسرة من خلال الاختيار الطوعي الحر لوسائل تنظيم الأسرة، التي تناسب على أفضل وجه القابلين كل على حدة. ومن المتوخى زيادة معدلات وقاية الزوجين بالتحثيف الصحي وبتحسين إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والوصول إليها. وتعقيم الذكور والإناث، والأجهزة التي تستخدم داخل الرحم، وحبوب منع الحمل والرفالات متوفرة حاليا في البرنامج الوطني.

٢٣٦ - وقد سجل برنامج رعاية الأسرة بعض الإنجازات منذ بدايته في عام ١٩٥١. وانخفض معدل الوفيات الأولي من ٤١,٧ في الفترة ١٩٥١-٦١ إلى ٢٨,٥ في عام ١٩٩٣؛ وانخفض معدل وفيات الرضع خلال نفس الفترة من ١٤٦ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ٧٤ كما انخفض معدل الخصوبة الإجمالي إلى ٣,٦ في عام ١٩٩٢ من مستوى يزيد عن ٦ في الخمسينات. وزاد مستوى معدل وقاية الزوجين من ١٠,٤ في المائة في الفترة ١٩٧٠-٧١ إلى ٤٣,٥ في المائة في نهاية آذار/مارس ١٩٩٢. وتشير التقديرات إلى أنه جرى تضادي حدوث ١٦٨ مليون حالة ولادة بسبب البرنامج.

٢٣٧ - وكان التعقيم وسيلة هامة في برنامج تنظيم الأسرة في الهند. بيد أن أهميته انخفضت على مدى السنين. وانخفض توفير التعقيم لقابلي تنظيم الأسرة سنويا من ٣٢,٩ في المائة في الفترة ١٩٧٥ - ٧٦ إلى ١٥,٨ في المائة في الفترة ١٩٩١-٩٢. والتعقيم في الوقت الراهن يقتصر إلى حد كبير على المرأة. وقد ازدادت نسبة حالات بتر البوق إلى إجمالي التعقيم من ١٠,٤ في المائة في الفترة ١٩٦٧-٦٨ إلى ٩٥,٧ في المائة في الفترة ١٩٩١-٩٢.

٢٣٨ - ولتعميم تعقيم الذكور، جرى في الآونة الأخيرة استخدام طريقة جديدة أبسط للقيام بقطع قناة المنى - "عدم استخدام المبيض في قطع قناة المنى".

٢٣٩ - وأدى الإفراط في التشديد على الوسائل النهائية في الماضي، وعدم كفاية خدمات إسداء المشورة والمتابعة لتعزيز طرق المباشرة بين الولادات والمشاكل السوقية ذات الصلة بتقديمها إلى الحد من أخذ الأزواج الشابة بأساليب منع الحمل. ويجري الآن تصحيح ذلك بصورة متزايدة. والجوانب المزمعة هي:

- مضاعفة أنشطة البحث لإدخال وسائل جديدة لمنع الحمل وتحسين نوعية وسائل منع الحمل بغية توفير سلة أكبر من وسائل منع الحمل لتيسير الاختيار المدروس من جانب القابلين عند مختلف مراحل دورة حياتهم الانجابية،

- تعزيز الإدارة السوقية لتوزيع وسائل منع الحمل وتوسيع قاعدة انتاجها.

- تحسين الرعاية المتعلقة بإسداء المشورة للعملاء والمتابعة، و

- التخلي - على أساس تجريبي - عن النهج الموجه نحو الهدف الرامي إلى تحديد عدد السكان.

٢٤٠ - وقد وضعت استراتيجية متكاملة للإعلام والتعليم والاتصال تتسم بأنها شاملة وتقوم على المجتمع المحلي ومحددة الهدف، وجرى في الآونة الأخيرة إعادة توجيه النهج لتوسيع قاعدة قنوات الاعلام والنشر التي تشدد على الاتصال فيما بين الأشخاص، مع استخدام نهج وسائط الاعلام في نفس الوقت. كما أن استراتيجية الاعلام والتعليم والاتصال ستركز بصورة متزايدة على قضايا نوعية الحياة والأبوة المسؤولة، وليس فقط على الأخذ بمنع الحمل، وإنتاج المواد ونشرها على نحو لا مركزي لتلبية الاحتياجات المحلية المحددة.

٢٤١ - ويجري التماس الدعم من القطاع الطوعي وقطاع الشركات لخلق الوعي وتشجيع نموذج الأسرة الصغيرة. ويلتمس تحقيق اشتراكها النشط في البرنامج عن طريق توسيع نطاق نشر مختلف البرامج التي تتاح في إطارها المساعدة المالية إلى المنظمات غير الحكومية من بين جهات أخرى. وجرى تبسيط الاجراءات ذات الصلة. وزاد تخصيص الأموال بقدر كبير من ٥١ مليون روبية في الفترة ١٩٩٢-٩٣ إلى ٩٦ مليون روبية في الفترة ١٩٩٥-٩٦. وفي الفترة ١٩٩٤-٩٥، تعاون أكثر من ٨٠٠ منظمة غير حكومية مع حكومة الهند في أنشطة تنظيم الأسرة وتحديد عدد السكان وتلقّت منحا. كما جرى تنظيم حلقات عمل لمناقشة القضايا موضع الاهتمام والمشاكل المشتركة. أما كفاءة تحقيق قدر أكبر من المشاركة والاشتراك الأنشطة من جانب الباناشيات القروية، والمنظمات النسائية والشبابية، والممارسين الطبيين من القطاع الخاص، ومؤسسات القطاع المنظم والمؤسسات التعاونية، فإنها تمثل مجالاً للزخم.

٢٤٢ - وترد أدناه لمحة موجزة للصورة الديموغرافية والصحية للهند:

السكان

٢٤٣ - حصر تعداد عام ١٩٩١ عدد الإناث بـ ٤٠٧,١ مليون انثى مقابل ٤٣٩,٢٣ مليون من الذكور مما يشكل أقل من النصف (٤٨,٩ في المائة) من مجموع سكان الهند (٨٤٦,٣٠ مليون). ونما عدد الإناث بمعدل أبداً بلغ ٢٣,٣٧ في المائة خلال العقد ١٩٨١-٩١ مقابل معدل نمو عقدي بلغ ٢٣,٨٥ في المائة من مجموع السكان.

الجدول الأول

اتجاهات السكان في الهند

سنة التعداد	عدد الأشخاص	الذكور	الإناث	التغير العقدي	النسبة بين الجنسين
١٩٠١	٢٣ ٨٣ ٩٦ ٣٢٧	١٢ ٠٧ ٩١ ٣٠١	١١ ٧٣ ٥٨ ٦٧٢		٩٧٢
١٩١١	٢٥ ٢٠ ٩٣ ٣٩٠	١٢ ٨٣ ٨٥ ٣٦٨	١٢ ٣٧ ٠٨ ٠٢٢	٠,٥٦	٩٦٤
١٩٢١	٢٥ ١٣ ٢١ ٢١٣	١٢ ٨٥ ٤٦ ٢٢٥	١٢ ٢٧ ٧٤ ٩٨٨	٠,٣١-	٩٥٥
١٩٣١	٢٧ ٨٩ ٧٧ ٢٣٨	١٤ ٢٩ ٢٩ ٦٨٩	١٢ ٥٧ ٨٨ ٩٢١	١١,٠٠	٩٥٠
١٩٤١	٣١ ٨٦ ٦٠ ٥٨٠	١٦ ٣٦ ٨٥ ٣٠٢	١٥ ٤٦ ٩٠ ٢٦٧	١٤,٢٢	٩٤٥
١٩٥١	٣٦ ١٠ ٨٨ ٠٩٠	١٨ ٥٥ ٢٨ ٤٦٢	١٧ ٥٥ ٥٩ ٦٢٨	١٣,٣١	٩٤٦
١٩٦١	٤٣ ٩٢ ٣٤ ٧٧١	٢٨ ٦٢ ٩٣ ٢٠١	٢١ ٢٩ ٤١ ٥٧٠	٢١,٥١	٩٤١
١٩٧١	٥٤ ٨١ ٥٩ ٦٩٢	٢٨ ٤٠ ٤٩ ٢٧٦	٢٦ ٤١ ١٠ ٣٧٨	٢٤,٨٠	٩٣٠
*١٩٨١	٦٨ ٥١ ٨٤ ٦٩٢	٣٥ ٤٣ ٩٧ ٨٨٤	٣٣ ٠٧ ٨٦ ٨٠٨	٢٥,٠٠	٩٣٣
١٩٩١ ^(١)	٨٤ ٦٣ ٠٢ ٦٨٨	٤٣ ٩٢ ٣٠ ٤٥٨	٤٠ ٧٠ ٧٢ ٢٣٠	٢٣,٨٥	٩٢٧

* تشمل البيانات المضافة عن سكان آسام التي تعذر إجراء تعداد عام ١٩٨١ فيها.
 (أ) تشمل البيانات التقديرية عن سكان جامو وكشمير اللتين لم يجر فيهما تعداد عام ١٩٩١.
 المصدر: ١ - تعداد الهند لعام ١٩٨١ - المجموعة الأولى، الهند، الجزء الثاني - ألف، الجداول العامة للسكان. المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.
 ٢ - تعداد الهند لعام ١٩٩١ - المجموعة الأولى، الهند، الورقة ٢ لعام ١٩٩٢، المجاميع النهائية للسكان، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

النسبة بين الجنسين

٢٤٤ - بلغت النسبة بين الجنسين ٩٧٢ أنثى لكل ألف ذكر في عام ١٩٠١ وانخفضت إلى ٩٢٧ في عام ١٩٩١. وكان الانخفاض مطردا بصورة متفاوتة طوال العقود، باستثناء ارتفاع هامشي بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥١ وارتفاع طفيف، في الآونة الأقرب عهدا بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨١.

٢٤٥ - والنسبة بين الجنسين غير المواتية للإناث وانخفاضها منذ عام ١٩٠١ يرجعان أساسا إلى ارتفاع الوفيات بين الإناث، بالمقارنة بالذكور، في جميع فئات العمر من سن الطفولة لغاية سن الإنجاب. أما محدودية سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية الصحية مما أسهم في ارتفاع وفيات الأمهات والحرمان النسبي للطفلة من التغذية، والرعاية الصحية والطبية فقد تحددت بوصفها بعض العوامل المساهمة في ذلك. بيد أنه يمكن النظر إلى النسبة بين الجنسين فيما يتعلق بالمرأة على ضوء المؤشرات الأخرى التي تدل على انخفاض معدلات وفيات الرجل والمرأة على حد سواء، وارتفاع معدلات بقاء الطفل وتحسن العمر المتوقع، وهي أهم للمرأة من الرجل.

٢٤٦ - والزيادة في النسبة بين الجنسين من ٩٣٠ في عام ١٩٧١ إلى ٩٣٤ في عام ١٩٨١ كان من المتوقع أن تزداد ارتفاعا في عام ١٩٩١. بيد أنه في عام ١٩٩١، انخفضت النسبة بين الجنسين إلى ٩٢٧. وهو مستوى أدنى منه في عام ١٩٧١. وقد لوحظ هذا الاتجاه في النسبة بين الجنسين في عدد السكان في فئة العمر صفر - ٦ سنوات التي انخفضت من ٩٧٦ في عام ١٩٦١ إلى ٩٤٥ في عام ١٩٩١. وهذا الانخفاض الشديد في النسبة بين الجنسين في السنوات المبكرة من الحياة في فترة قصيرة مدتها ٣٠ عاما يثير المخاوف. ويبدو أن النسبة بين الجنسين آخذة في الانخفاض حتى عند الولادة. ولن يكون من الممكن إجراء تحليل آخر إلا عندما يتوافر توزيع تعداد عام ١٩٩١ حسب الأعمار.

٢٤٧ - وتدعو الحاجة إلى النظر في النسبة بين الجنسين غير المواتية للمرأة على ضوء المؤشرات الأخرى التي تدل على انخفاض معدلات الوفيات للرجال والنساء على حد سواء، وارتفاع معدلات بقاء الطفل وتحسن العمر المتوقع، وهي أهم للمرأة من الرجل. وينبغي أن تسهم الرعاية الصحية الآخذة في التحسن في الهند في تحقيق نسبة أفضل بين الجنسين في البلد في السنوات المقبلة. بيد أنه من بين العوامل التي لا يزال يتعين التغلب عليها التفضيل الدائم للأطفال الذكور. وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٩١ لحق العمر المتوقع للإناث بالعمر المتوقع للذكور وتجاوزه بعد ٥٠ عاما من التخلف وراءه. بيد أنه في أصغر فئات العمر ازداد انخفاض النسبة غير المواتية بين الجنسين، مما أثر على النسبة غير المواتية بين الجنسين. وانتشار تكنولوجيا تحديد نوع الجنس يمثل مصدر قلق بالغ جدا آخر. وعلى الرغم من أن الهند قد سنت تشريعا ينظم تلك الاختبارات، ثبت أن تنفيذه صعب تماما.

التركيب العمري للسكان

٢٤٨ - يظهر التركيب العمري للإناث في عام ١٩٩١ انتقالاً من النسبة العالية جداً للأطفال إلى النسبة الأعلى للكبار في الفئة العمرية للعمالة. وقد انخفضت النسبة المئوية للأطفال في فئة العمر صفر - ١٤ عاماً بين الإناث من ٣٩,٨ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٣٥,٩ في المائة في عام ١٩٩١. وبالمثل، انخفضت أيضاً النسبة المئوية للأطفال الذكور في فئة العمر صفر - ٤ أعوام خلال العقد. ويرجع هذا في المقام الأول إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، وتحسن فرص بقاء الطفل وإظهار السكان من هذه الفئات الاتجاه نحو النمو من "صغار" إلى "كبار" من الناحية الديموغرافية. ومن ناحية أخرى، فإن النسبة المئوية للمرأة في الفئة العمرية للعمالة ١٥-٥٩ عاماً تظهر ارتفاعاً من ٥٣,٩ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٥٧,٨ في المائة في عام ١٩٩١ أساساً بسبب الانخفاض النسبي في عدد الأطفال. وهذا يشير أيضاً إلى حدوث زيادة نسبية في عدد النساء في الفئة العمرية الانجابية ١٥ - ٤٩. ونمط التغييرات على مدى العقد مماثل بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء فيما عدا فئة العمر + ٦٠.

الجدول الثاني

التركيب العمري للسكان حسب نوع الجنس

خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٩١

النسبة المئوية للسكان					فئة العمر
١٩٩١		١٩٨١			
ذكور	إناث	ذكور	إناث		
٣٦,٥	٣٥,٩	٣٩,٦	٣٩,٨	صفر - ١٤	
٥٧,٨	٥٧,٨	٥٤,٣	٥٣,٩	١٥ - ٥٩	
٥,٧	٦,٣	٦,١	٦,٣	+ ٦٠	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	

المصدر: '١' تعداد الهند، ١٩٨١، المجموعة الأولى، الهند، الجزء الثاني، التقرير الخاص والجدول القائمة على ٥ ٪ من بيانات العينة، المسجل العام ومفوض التعداد، نيودلهي، الهند.
'٢' نظام التسجيل بالعينة - مؤشرات الخصوبة والوفاة ١٩٩١، المسجل العام ومفوض التعداد، نيودلهي، الهند.

العمر المتوقع عند الولادة

٢٤٩ - حقق البلد خطوات كبيرة في النصف الأول من القرن العشرين نحو القضاء على المجاعات ومكافحة الأمراض المعدية والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم في الطفولة المبكرة التي أحدثت خسائر كبيرة في الأرواح سابقا. ونتيجة لذلك، تحسن العمر المتوقع عند الولادة وانخفضت الوفيات انخفاضا حادا لجميع الأعمار تقريبا.

الجدول الثالث

العمر المتوقع عند الولادة

(بالسنوات)

السنة	الإناث	الذكور
١٩٠١	٢٣,٩٦	٢٣,٦
١٩٥١	٣١,٧	٣٢,٥
١٩٦١	٤٠,٦	٤١,٩
٧٥-١٩٧٠	٤٩,٠	٥٠,٥
٨٠-١٩٧٦	٥٢,١	٥٢,٥
٨٥-١٩٨١	٥٥,٧	٥٥,٤
*٩٠-١٩٨٦	٥٨,١	٥٧,٧

ملحوظة: تستند الأرقام المتعلقة بالسنوات لغاية ١٩٧٠ إلى بيانات التعداد. وتستند الأرقام من عام ١٩٧١ وما بعده إلى نظام التسجيل بالعينة.

المصدر: ١ - جداول الحياة ١٩٦١-٧١، تعداد الهند، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

٢ - جدول الحياة المختصر القائم على نظام التسجيل بالعينة للفترة ١٩٨٦-٩٠، ورقة غير دورية رقم ١ لعام ١٩٩٤، المسجل العام ومفوض التعداد، نيودلهي.

٢٥٠ - والعمر المتوقع للإناث الذي بلغ ٢٣,٩٦ عاما في بداية القرن ارتفع إلى حوالي ٥٨,١ عاما خلال الفترة ١٩٨٦ - ٩٠. أما العمر المتوقع للإناث الذي كان أعلى بصورة طفيفة منه للذكور في النصف الأول من القرن فقد تخلف بين عامي ١٩٦١ و ١٩٨٠. وبعد ذلك منذ عام ١٩٨١، ارتفع العمر المتوقع للإناث بصورة سريعة ولحق بالعمر المتوقع للذكور. وخلال الفترة ١٩٨٦-٩٠ بلغ العمر المتوقع للإناث ٥٨,١ عاما مقابل ٥٧,٧ للذكور.

الصحة والتغذية والوفيات

٢٥١ - أدى تطوير المرافق الصحية وإنشاء مراكز الرعاية الأولية في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلد خلال الخمسينات إلى توفير الخدمات الصحية التي تلمس الحاجة إليها للشعب. وتحققت مكاسب نتيجة تجميع خدمات رعاية الأم، ورعاية الأم والطفل في الفترة السابقة للولادة وما حول الولادة وبعد الولادة، وزيادة تكثيف الرعاية الصحية بما في ذلك التغذية الخاصة والتحصين. وأسهمت هذه التدابير في زيادة انخفاض الوفيات، حيث انخفض معدل الوفيات إلى ١٩ خلال العقد ١٩٦١-١٩٧١.

٢٥٢ - وخلال السبعينات، اتخذت حكومة الهند عددا من الخطوات لتحسين الحالة الصحية للسكان، ولا سيما المرأة. وجرى نشر مراكز الصحة الأولية والمراكز الفرعية في جميع أنحاء البلد للحصول على الخدمات الصحية على نحو أفضل. وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان هناك ٢١ ٠٠٠ مركز للصحة الأولية، و ١٣١ ٠٠٠ مركز فرعي و ٢ ٠٠٠ مركز صحي للمجتمعات المحلية مزودة بأسرة ذات أماكن متخصصة.

٢٥٣ - وخلال الفترة ١٩٧٥-٧٦، تمثلت مبادرة رئيسية للحكومة في بدء برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل. وأخذت التغطية في إطار البرنامج في الأزد ياد وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٥، كان هناك ١٧,٨١ مليون طفل و ٣,٨٢ مليون أم يستفيدون من البرنامج.

٢٥٤ - وكما ذكر سابقا، فإنه كجزء من الاستراتيجية العامة لتحسين الحالة الصحية للأم والطفل في البلد وخفض وفيات الأمهات والرضع والأطفال - بدأ في الفترة ١٩٩٢-٩٣ برنامج أطلق عليه بقاء الطفل والأمومة المأمونة.

٢٥٥ - وقد ساعدت الآثار التي رتبها هذه التدخلات الخاصة على خفض معدلات الوفيات لكلا الجنسين. ويلاحظ حدوث انخفاض حاد بصورة هامة في معدلات الوفيات بين الطفلات في فئة العمر صفر - ٤ من ٥٥,١ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨,٢ في عام ١٩٩٢. كما انخفض معدل الوفيات العام للإناث من ١٥,٦ في عام ١٩٧٠ إلى ٩,٧ في عام ١٩٩١ مما أظهر ارتفاعا طفيفا بلغ ١٠,٢ في عام ١٩٩٢. وحدث انخفاض آخر إلى ٩,٣ في معدل الوفيات العام للسكان في عام ١٩٩٣.

الجدول الرابع
معدلات الوفيات

(المعدل السنوي لكل ١ ٠٠٠ من السكان)

السنة	فئة العمر صفر - ٤		جميع الأعمار	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
١٩٧٠	٥٥,١	٥١,٧	١٥,٦	١٥,٨
١٩٨٥	٤٠,٤	٣٦,٦	١١,٨	١١,٨
١٩٩٠	٢٧,٩	٢٤,٨	٩,٦	٩,٧
١٩٩١	٢٧,٥	٢٥,٦	٩,٧	١٠,٠
١٩٩٢	٢٨,٢	٢٤,٩	١٠,٢	١٠,٠

المصدر: نظام التسجيل بالعينة - مؤشرات الخصوبة والوفيات لكل سنة على حدة، المسجل العام ومفوض التعداد، نيودلهي، الهند.

٢٥٦ - وهذه الإنجازات التي تحققت في صحة ووفيات الإناث في العقد الماضي ترجع إلى حد كبير إلى التدخلات الرئيسية في قطاع الصحة. فقد عمم برنامج التحصين على نحو تدريجي خلال فترة الخطة الخمسية السابعة، أي ١٩٨٥-٩٠. وجرى الأخذ بطريقة بعثة التكنولوجيا لتحديد الأولوية والصفة العاجلة والتنسيق على نحو أفضل. وجرى تغطية جميع مناطق البلد بالبرنامج تدريجياً بحلول عام ١٩٩٠. وبلغت مستويات التغطية المبلغ عنها للفترة ١٩٩٢-٩٤ ما يربو على ٩٢ في المائة فيما يتعلق بالتحصين بكل من مولدات المضادات الثلاثة أي، اللقاح الثلاثي، واللقاح الفموي ضد شلل الأطفال ولقاح "بي سي جي" ضد السل، و ٨٨ في المائة للحصبة و ٨٢ في المائة بتوكسويد التيتانوس للحوامل.

٢٥٧ - وتمثل الأثر المباشر لبعثة التكنولوجيا فيما يتعلق بالتحصين في الانخفاض الشديد في معدل وفيات الرضع في النصف الأخير من العقد ١٩٧١-٨١ للأطفال الإناث والذكور على حد سواء. وقد انخفض معدل وفيات الرضع للإناث من ١٣١ في عام ١٩٧٨ إلى ٨٠ في عام ١٩٩٢، وفي الوقت ذاته أظهر أيضاً معدل وفيات الرضع للذكور انخفاضاً شديداً من ١٢٣ إلى ٧٩ خلال نفس الفترة المرجعية. وحدث انخفاض شديد آخر في معدل وفيات الرضع إلى ٧٤ في عام ١٩٩٢، ولا تتوافر بعد المعدلات الموزعة حسب نوع الجنس المتعلقة بذلك.

الجدول الخامس
معدل وفيات الرضع

السنة	الإناث	الذكور	الأشخاص
١٩٧٨	١٣١	١٢٣	١٢٧
١٩٨٨	٩٣	٩٦	٩٤
١٩٨٩	٩٠	٩٢	٩١
١٩٩٠	٨١	٧٨	٨٠
*١٩٩١	٨١	٨٠	٨٠
*١٩٩٢	٨٠	٧٩	٧٩

* لا تشمل جامو وكشمير.

غير متاحة حتى الآن.

المصدر: ١ - نظام التسجيل بالعينة - مؤشرات الخصوبة والوفيات لكل سنة

على حده، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

٢ - نظام التسجيل بالعينة - نشرة عام ١٩٩٥.

٢٥٨ - ومن المتوقع أن تؤدي خطة العمل الوطنية لبقاء الطفل وحمايته ونمائه عملاً بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وخطة العمل من أجل الطفلة للعقد ١٩٩١-٢٠٠٠ التي يجري تنفيذها خلال العقد، إلى زيادة خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال من الإناث.

٢٥٩ - وقد انخفضت معدلات الوفيات الخاصة بالعمر للإناث فيما يتعلق بجميع فئات العمر. وعلى الرغم من حدوث انخفاض هام في وفيات السكان عموماً وحدث تحسن في نفس الوقت في العمر المتوقع عند الولادة، لا تزال نسبة الوفيات عالية نسبياً بين الأطفال في فئة العمر صفر - ٤ عاماً. وكانت وفيات فئة العمر صفر - ٤ أعلى للطفلات خلال الثمانينات. كما انخفضت معدلات الوفيات الخاصة بالعمر للذكور في جميع فئات العمر تقريباً بيد أن الانخفاض في حالة الإناث كان أكبر. وخلال الفترة ١٩٧٩-٨١، كانت معدلات وفيات الإناث أعلى من معدلات وفيات الذكور في فئات العمر الصغيرة حتى ٣٠-٣٤، في حين يلاحظ وجود اتجاه عكسي في الفئات التي تزيد عن ٣٥ عاماً. وبسبب زيادة الانخفاض في وفيات الإناث خلال العقد فإنه بحلول ١٩٨٩-٩١ كانت معدلات وفيات الإناث أعلى من معدلات وفيات الذكور حتى فئة العمر ٢٥-٢٩ فقط وبعد سن ٣٠ كانت وفيات الإناث أقل. وعلاوة على ذلك، ضاقت الفجوة بين معدلات وفيات

الذكور والإناث في الأعمار الصغيرة حتى ٣٥-٣٩ عاما في حين اتسعت الفجوة للأعمار بعد ٤٠ عاما بسبب انخفاض معدلات وفيات الإناث.

الجدول السادس
المتوسط المتحرك ثلاث سنوات لمعدلات الوفيات
الخاصة بالعمر حسب نوع الجنس

إناث		ذكور		فئة العمر (بالسنوات)
٩١-١٩٨٩	٨١-١٩٧٩	٩١-١٩٨٩	٨١-١٩٧٩	
٢٨,٩	٤٤,٨	٢٦,٣	٤١,٠	صفر - ٤
٣,٠	٤,٢	٢,٤	٣,٤	٥ - ٩
١,٥	١,٧	١,٤	١,٧	١٠ - ١٤
٢,٥	٢,٨	١,٧	١,٩	١٥ - ١٩
٣,٢	٣,٧	٢,٤	٢,٤	٢٠ - ٢٤
٣,٠	٣,٩	٢,٧	٢,٤	٢٥ - ٢٩
٨,٢	٣,٨	٣,٢	٣,٦	٣٠ - ٣٤
٣,٤	٤,٥	٤,٠	٤,٨	٣٥ - ٣٩
٤,١	٥,٥	٥,٥	٦,٨	٤٠ - ٤٤
٥,٩	٧,٤	٩,٠	٩,٤	٤٥ - ٤٩
٩,٠	١٠,٨	١٣,٣	١٤,٩	٥٠ - ٥٤
١٤,٠	١٧,٢	٢٠,٧	٢٣,٢	٥٥ - ٥٩
٢٣,٢	٢٨,٤	٣١,٦	٣٥,٣	٦٠ - ٦٤
٣٧,٦	٤١,٢	٤٧,١	٥٢,٣	٦٥ - ٦٩
٨١,١	٨٧,٠	٩٤,٢	٩٨,٢	٧٠ +
٩,٨	١٢,٧	١٠,٠	١٢,٤	جميع الأعمار

المصدر: نظام التسجيل بالعينة، ١٩٧٩ إلى ١٩٩١، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

السن عند الزواج

٢٦٠ - من الناحية التقليدية، يؤدي بلوغ الحلم دورا هاما في تحديد السن عند الزواج للفتيات. وبلوغ سن ٢٥-٢٩ عاما، كان أكثر من ٩٠ في المائة من النساء متزوجات في عام ١٩٩٢. وحوالي ٣٠ في المائة من الإناث اللاتي تزوجن في سن أصغر كن لا يزلن في سن المراهقة (أي ١٥-١٩ عاما).

الجدول السابع توزيع الحالة الزوجية للسكان

(نسبة مئوية عام ١٩٩٢)

فئة العمر (بالسنوات)	لم يتزوج أبدا			متزوج			أرمل/مطلق/منفصل		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
صفر-١٤	٩٨,٧	٩٩,٦	٩٩,١	١,٣	٠,٤	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٩-١٥	٦٩,٧	٩١,٢	٨١,٢	٣٠,١	٨,٨	١٨,٧	٠,٢	٠,٠	٠,١
٢٤-٢٠	٢٤,٣	٥٩,٤	٤٢,٢	٧٤,٨	٤٠,٢	٥٧,٢	٠,٩	٠,٣	٠,٦
٢٩-٢٥	٧,٦	٢٦,٧	١٧,٤	٩٠,٣	٧٢,٥	٨١,١	٢,١	٠,٨	١,٤
٣٤-٣٠	٢,٧	٩,٢	٦,١	٩٣,٦	٨٩,٣	٩١,٤	٣,٨	١,٤	٢,٦
٣٩-٣٥	١,٢	٣,٦	٢,٤	٩٢,٧	٩٤,٤	٩٣,٦	٦,١	٢,٠	٤,٠
٤٤-٤٠	٠,٦	١,٩	١,٣	٨٩,٥	٩٤,٨	٩٢,٢	٩,٩	٣,٣	٦,٥
٤٩-٤٥	٠,٤	١,٤	٠,٩	٨٤,٠	٩٣,٧	٨٨,٩	١٥,٧	٥,٠	١٠,٢
٥٤-٥٠	٠,٣	١,٢	٠,٨	٧٥,٦	٩١,٥	٨٣,٨	٢٤,١	٧,٣	١٥,٤
٥٩-٥٥	٠,٣	١,٠	٠,٧	٦٤,٤	٨٨,٧	٧٦,٩	٣٥,٣	١٠,٢	٢٢,٤
+ ٥٠	٠,٣	١,١	٠,٧	٥٤,٣	٨٤,٤	٦٩,٥	٤٥,٤	١٤,٦	٢٩,٩
+ ٦٠	٠,٢	٠,٩	٠,٦	٣٧,٥	٧٧,٦	٥٧,٢	٦٢,٢	٢١,٥	٤٢,٢
جميع الأعمار	٥٥,٣	٤٦,١	٥٠,٨	٤٤,٢	٤٥,٧	٤٣,٩	٢,٥	٨,٢	٥,٣

المصدر: نظام التسجيل بالعينة، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

٢٦١ - ومتوسط السن عند الزواج للإناث الذي كان حوالي ١٣ عاما عند بداية القرن ارتفع إلى ١٨,٣ عاما بحلول عام ١٩٨١. وبلغ متوسط السن عند "الزواج الفعلي" للإناث ١٩,٥ عاما في عام ١٩٩٢. وقد صدر

قانون منع زواج الأطفال لعام ١٩٧٦ الذي رفع الحد الأدنى لسن البنات عند زواج إلى ١٨ عاماً من ١٥ عاماً وللبنين إلى ٢١ عاماً لمنع زواج الأطفال، والزواج المبكر للبنات بما ينجم عن ذلك من حالات حمل مبكر تؤدي إلى الانتقاص من الخصوبة في سن الشباب وولادة أطفال مبتسرين. كما أن حصول المرأة على التعليم والوظائف الأعلى كان له دور في رفع سنّها عند الزواج.

الجدول الثامن

متوسط السن عند الزواج حسب نوع الجنس ١٩٠١-٩١

السنة	إناث	ذكور
١٩٠١	١٥,١	٢٠,٠
١٩١١	١٥,٢	٢٠,٣
١٩٢١	١٥,٧	٢٠,٧
١٩٣١	١٢,٧	١٨,٦
١٩٤١	١٤,٧	١٩,٩
١٩٥١	١٥,٦	١٩,٩
١٩٦١	١٥,٥	٢١,٣
١٩٧١	١٧,٢	٢٢,٤
١٩٨١	١٨,٣	٢٣,٣
١٩٩٣	١٩,٦	غير متاح

ملحوظة:

١ - تتعلق الأرقام بمتوسط السن عند الزواج المأخوذ من بيانات التعداد لجميع السنين حتى

١٩٨١.

٢ - أرقام عام ١٩٨١ تتعلق بالهند عدا آسام.

٣ - أرقام سن الذكور عند الزواج الفعلي في تعداد عام ١٩٩١ غير متاحة بعد.

المصدر: نظام التسجيل بالعينة لكل سنة على حدة، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

الخصوبة

٢٦٢ - أخذ سكان الهند في التزايد بمعدل بلغ حوالي ٢ في المائة أو أكثر في السنة منذ العقد المنتهي في عام ١٩٦١. وعلى الرغم من انخفاض معدلات المواليد، استمر معدل النمو في الارتفاع خلال الخمسينات والستينات وظل أعلى من ٢ في المائة مع ذلك لنهاية العقد الماضي. وكان الانخفاض في معدل المواليد أبطأ من الانخفاض في معدل الوفيات.

٢٦٣ - وعلى الرغم من أن البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة بدأ في عام ١٩٥١، كان التقدم المحرز بطيئاً في السنوات الأولى ولم تكن الآثار التي رتبها على تخفيض الخصوبة ذات أهمية كبيرة.

٢٦٤ - وفي العقد الأول من القرن عندما كانت مستويات الخصوبة مرتفعة جداً، تحملت المرأة التي لم تكن متيقنة من معدل بقاء الطفل عبئاً ثقيلاً جداً تمثل في تكرار مرات الحمل. وبدأ حمل الطفل ورعايته في سن مبكرة بلغت ١٥ عاماً واستمر ذلك طوال الفترة الانجابية في الحياة حتى سن ٤٥ عاماً. وكان السن عند الزواج منخفضاً ونادراً ما بقيت واحدة دون زواج. وكانت وفيات حديثي الولادة والرضع مرتفعة جداً أيضاً مما أدى إلى إهدار التناسل بقدر كبير.

٢٦٥ - وكان معدل المواليد الأولي مرتفعاً جداً، حيث بلغ ٥٠ لكل ١٠٠٠ من السكان، في أوائل القرن. وكانت سرعة الانخفاض في معدل المواليد بطيئة نسبياً خلال العقدين الأخيرين. فقد انخفض المعدل من ٣٦,٨ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨,٧ في عام ١٩٩٣. وهذه السرعة في انخفاض معدل المواليد كانت أبطأ في المناطق الحضرية.

الجدول التاسع

معدل المواليد

(المعدل السنوي لكل ١٠٠٠ من السكان)

السنة	معا	الريف	الحضر
١٩٧٠*	٣٦,٨	٣٨,٩	٢٩,٧
١٩٨٥	٣٢,٩	٣٤,٣	٢٨,١
١٩٩٠	٣٠,٢	٣١,٧	٢٤,٧
١٩٩١	٢٩,٥	٣٠,٩	٢٤,٣
١٩٩٢	٢٩,٠	٣٠,٧	٢٣,١
١٩٩٣	٢٨,٧	٣٠,٤	٢٣,٧

* تقديرات معدلات مواليد البلد لا تشمل بيهار وغرب البنغال عام ١٩٧٠. ملحوظة: البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٠ وما بعده لا تشمل جامو وكشمير. المصدر: نظام التسجيل بالعينة - نشرات كل سنة على حده، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.

٢٦٦ - وانخفضت معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر للنساء في جميع فئات العمر بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١، ولكن ليس على نمط واحد. وكان الانخفاض ضئيلا في أعمار قمة الخصوبة ٢٠-٢٩. وكان الانخفاض في معدل الخصوبة هاما في فئات العمر التي تزيد عن ٣٠. وكان الانخفاض في الأعمار التي تزيد عن ٣٠ عاما كبيرا في المناطق الريفية بين عامي ١٩٨١-٩١. وأدى انكماش مدة الخصوبة في العمر بين نساء الحضر ولا سيما بعد ٢٥ + عاما إلى تسهيل اشتراكهن في الأنشطة الانتاجية الأخرى.

٢٦٧ - وانخفض معدل الخصوبة الإجمالي من ٤,٥ من المواليد في عام ١٩٨١ إلى ٣,٦ في عام ١٩٩١ مما أفسح مجالا كبيرا لزيادة التخفيض.

الجدول العاشر

معدلات الخصوبة الخاصة بالأعمار - ١٩٨١ و ١٩٩١

فئة العمر	١٩٨١			١٩٩١		
	الريف	الحضر	معا	الريف	الحضر	معا
١٩-١٥	٩٨,٢	٥٨,١	٩٠,٤	٨٤,٥	٤٦,١	٧٦,١
٢٤-٢٠	٢٦١,٣	١٩٥,٠	٢٤٦,٩	٢٤٤,٦	٢٠٠,٧	٢٣٤,٠
٢٩-٢٥	٢٤٤,٩	١٨٧,٠	٢٣٢,١	٢٠٢,٣	١٥٨,٧	١٩١,٣
٣٤-٣٠	١٨٠,٤	١١٧,٨	١٦٧,٧	١٢٨,٦	٨١,٦	١١٧,٠
٣٩-٣٥	١١٢,٦	٦٠,١	١٠٢,٥	٧٥,٩	٣٧,٤	٦٦,٨
٤٤-٤٠	٤٨,٤	٢٤,٥	٤٤,٠	٣٥,٣	١٤,٩	٣٠,٦
٤٩-٤٥	٢٢,٠	٩,١	١٩,٦	١٤,٠	٥,٣	١٢,١

المصدر:

- ١ - نظام التسجيل بالعينة، ١٩٨١ و ١٩٩١، المسجل العام ومفوض التعداد، الهند، نيودلهي.
- ٢ - المرأة في الهند: نبذة إحصائية - ١٩٨٨، إدارة تنمية المرأة والطفل، حكومة الهند، نيودلهي.

٢٦٨ - والحالة التغذوية للنساء ولا سيما فقيرات الريف بعيدة عما هو مرغوب فيه. وعلى الرغم من البرامج الوقائية من فقر الدم التغذوي الموجهة نحو الحوامل والمرضعات، لا يزال هؤلاء النساء يعانين من فقر الدم الحاد. وقد اشير إلى أن قدرا كبيرا من الهزال وتوقف النمو يحدث خلال سنوات الشباب ومع حدوث حالات حمل مبكر ومتعدد تفقد المرأة فرصة بلوغ النمو الجسماني الكامل. وانخفاض الحالة التغذوية

للمرأة في الهند ينطبق على جميع فئات العمر ولكنه أكثر حدة في حالة الفتيات والنساء الحوامل والمسنات. وفي حين أنه في أدنى الفئات من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية يرجع انخفاض الحالة التغذوية للمرأة أساساً إلى الفقر وعبء مسؤوليات الأسرة، فإنه في الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل تتفاقم الحالة بسبب الإهمال بوجه عام وهي النتيجة غير المباشرة للتمييز الشديد بين الجنسين. وقد أشير إلى أن القيمة الاقتصادية للمرأة تحدد إلى حد ما بقاءها وهذا يتجلى في أنه في الأسر المعيشية الزراعية القبلية المعدمة التي تكون فيها مشاركة المرأة في العمل أعلى، تميل النسبة بين الجنسين والفروق في الوفيات إلى جانب المرأة.

٢٦٩ - وعلى الرغم من أنه توجد بعض البيانات عن التغذية، فإن مدى نقص التغذية الناشئ عن الفقر في الهند ليس معروفاً بالضبط. ومستوى الاتجاه العام للنقص في الحصص الغذائية في الأسر المعيشية الأكثر فقراً يرجع إلى موسمية توافر الأغذية. ويصبح النقص في الأغذية شديداً في حالة فشل المحاصيل، والجفاف والتقلبات في أسعار الأغذية. وهكذا فإن فقراء الريف، ولا سيما النساء والأطفال، يتضررون إلى أسوأ حد من ناحية نقص التغذية الناشئ عن الفقر.

٢٧٠ - وهناك عدة برامج حكومية لعلاج الاتجاه إلى النقص في الحصص الغذائية بين فقراء الريف، يمثل فيها النساء والأطفال فئات مستهدفة بوجه خاص:

- نظام التوزيع العام،
- برامج الوظائف العامة، و
- برامج التغذية الخاصة.

٢٧١ - وفي حين أن البرنامجين الأولين لا يهدفان مباشرة إلى تحسين الحالة التغذوية للشعب، فإنهما يؤثران مع ذلك على الحالة التغذوية للفقراء والفئات الضعيفة.

٢٧٢ - وقد وضعت حكومة الهند سياسة تغذية وطنية أقرتها الحكومة في عام ١٩٩٣. وتقضي هذه السياسة بأنه لما كانت سوء التغذية تمثل مشكلة متعددة الجوانب، فإنها تتطلب اتباع نهج متعدد الشعب/متعدد القطاعات. وهي تسعى إلى إدماج الاعتبارات التغذوية في جميع أدوات السياسة مع إبراز التدخلات التغذوية المباشرة وغير المباشرة القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء، والتأكيد بوجه خاص على تحسين الحالة التغذوية للمرأة والطفل.

٢٧٣ - ويتمثل أحد التدخلات الرئيسية في ميدان التغذية في برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل (الذي سبق ذكره في هذا الفصل) الذي بدأ على أساس تجريبي في عام ١٩٧٥ ونما الآن ليصبح أكبر برنامج في العالم لتنمية الطفل حيث يغطي أكثر من ١٧ مليون طفل وحامل وأم مرضعة. وقد أصدرت الحكومة في

الأونة الأخيرة وأمر بتوسيع نطاق البرنامج لكي يشمل جميع أنحاء البلد. ويجري رصد هذا البرنامج بصورة دقيقة على نحو مفصل حسب نوع الجنس مع التركيز بوجه خاص على الطفلة.

٢٧٤ - والاستراتيجية الأساسية التي اتبعتها الهند حتى الآن فيما يتعلق بالصحة تمثلت في انتهاج سياسة كثيفة الامداد بالخدمات الصحية مع التأكيد على توفير الهياكل الأساسية. ومع مراعاة بنية المجتمع الهندي حسب نوع الجنس لم يؤد هذا إلى حصول المرأة عليها ومشاركتها فيها على النحو اللازم ولا سيما في المناطق الريفية. واستمر حصول المرأة على الخدمات الصحية مقيدا بصورة شديدة بالعادات الثقافية واعتبارات الوقت والمسافة. ونظام التوصيل ذاته مجزأ بصورة شديدة مع وجود إدارات قطاعية مختلفة تسعى إلى توفير خدمات مجزأة بصورة مستقلة. وتتمثل المشكلة الأخرى في التحيز الشديد في نظام التعليم الطبي نحو الجوانب الشافية وميل الأطباء إلى الانجذاب نحو المناطق الحضرية حيث توجد الترتيبات المتطورة للعلاج الشافي.

٢٧٥ - وهناك إدراك الآن مفاده أنه بدون خلق طلب من المرأة للحصول على قدر كاف من الخدمات الصحية وتمكينها من خلال ايجاد الوعي والتعبئة، فلا يمكن تحقيق الحصول الحقيقي على تلك الخدمات. والحصول الحقيقي يتطلب أيضا اشتراك المرأة واشراكها فيها. وتدعو الحاجة أيضا إلى تنظيم جميع الخدمات للمستفيدات. وقد بدأت حكومة الهند برنامجا على نطاق الدولة لتكوين جماعات صحية نسائية في القرى يطلق عليها ماهيلا سواسيا سانغز يمكن أن تجتمع فيها النساء وتناقش مشاكلهن مع المساعد الطبي المحلي الذي يكون أيضا بوجه عام إمراة تقوم بدور الطرف التيسيري. وفي الأونة الأخيرة، بدأ برنامج للتعبئة وخلق الوعي وتجميع الخدمات أطلق عليه إنديرا ماهيلا يوجانا، اعتمادا على برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل والمبادرات المماثلة في قطاع التعليم والقطاعات الأخرى لكي تتمكن هذه الجماعات القروية من الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ولكي تصبح الوكالات المقدمة للخدمات على مستوى القرية مسؤولة أمام الجماعات النسائية. ويجري تسجيل الجماعات النسائية لكي يصبح من السهل الحصول على الائتمان والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

٢٧٦ - وهناك أيضا إدراك متزايد في الهند لعدم نجاح برنامج لتنظيم الأسرة قائم على تحقيق الهدف بحوافز وعوامل مشبطة. ولذلك ينتقل التركيز الآن إلى استراتيجية تحاول تمكين المرأة عن طريق التعليم ومحو الأمية والحصول على نحو أفضل على خدمات صحة الأم والطفل والوصول إلى المرافق الصحية والحصول على المعلومات وفرص الحصول على الدخل والتوعية كي تتمكن المرأة من ممارسة خيارات إنجابية مدروسة إلى جانب الرجل. كما يجري استهداف الرجل من أجل زيادة وعيه حيث أنه مسؤول بنفس القدر مثل المرأة.

٢٧٧ - ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية اليوم في الاتجاه نحو انتقاء نوع الجنس عند الولادة عن طريق تحديد نوع الجنس وقتل الجنين والاتجاه نحو وأد الإناث. وقد سنت الحكومة قانونا جديدا يحظر انتقاء

نوع الجنس أطلق عليه قانون (تنظيم ومنع إساءة استخدام) تقنيات التشخيص قبل الولادة لعام ١٩٩٤. كما أن القواعد المتعلقة بتنفيذ القانون معمول بها. وقتل الجنين جريمة طبقا لقانون العقوبات الهندي وقتل الرضع مساو للقتل العمد. وقد أجرت حكومة الهند دراسة استقصائية على نطاق الدولة لتحديد الجيوب التي يمارس فيها ذلك وصدرت تعليمات لسلطات إنفاذ القانون لتكون يقظة وتعتقل المجرمين وتمنع وقوع هذه الأفعال. ووضع نظام يجري بمقتضاه بصورة منتظمة استعراض الجرائم التي ترتكب بحق النساء والبنات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات مع أعلى مستويات إدارة الشرطة.

٢٧٨ - والتفضيل الشديد للأطفال الذكور وما ينجم عن ذلك من إهمال للأطفال الإناث مسألة مثيرة لقلق بالغ لحكومة الهند. ولذلك جعلت الحكومة المركزية وحكومات الولايات الطفلة محور التركيز في برامج الصحة والتغذية والتعليم ومحو الأمية. وقد بدأت خطة عمل وطنية من أجل الطفلة ذات أهداف عقديّة ونصف عقديّة محددة يتعين تحقيقها لكفالة بقائها وحمايتها وتنميتها ومشاركتها. وإنشئت لجنة رصد وطنية رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ الخطة. وعملا بهذه الخطة، بدأ رصد مصنف حسب نوع الجنس لمختلف البرامج والمؤشرات، وصدر قانون يحظر تحديد نوع الجنس، وبذلت جهود خاصة عديدة للدعوة وبدأ عدد من برامج الحوافز في كثير من ولايات الهند، مثل هاريانا وتاميل نادو. كما أن السياسة الوطنية المقترحة من أجل تمكين المرأة، التي تنتظر الاعتماد الرسمي، تركز على الطفلة بوجه خاص.

المادة ١٣

استحقاقات الأسرة

٢٧٩ - بموجب القانون، يتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية في الحصول على جميع استحقاقات الأسرة مثل بدل السكن، وعلاوة الطفل وعلاوة التعليم، وبدل السفر، وما إلى ذلك حيثما كان ذلك منطبقا. بيد أن المبدأ يتشمل في أنه حيثما كان هذا الاستحقاق متاحا للأسرة ككل فإنه يمكن للزوج أو الزوجة المطالبة به. وبالإضافة إلى ذلك، هناك استحقاقات كثيرة ليست متاحة إلا للمرأة. وفيما يتعلق بالمرأة العاملة، أتيح لها الآن الحصول على خصم إضافي في ضريبة الدخل برفع مقدار "الخصم الأساسي". وفي داخل الحكومة يوجد عدد كبير من المزايا والتيسيرات الخاصة المتاحة خصيصا للمرأة بما في ذلك تلك المتعلقة بتعيين الزوج والزوجة معا في نفس مركز العمل، ومنح استحقاقات الأمومة وما إلى ذلك. وترد أدناه قائمة بذلك:

• تيسيرات متعلقة بالسن للأرملة والمرأة المنفصلة عن زوجها فيما يتعلق بالتعيين في مجموعتي الوظائف جيم ودال التي تشغل بالتوظيف المباشر في الحكومة المركزية. والحد الأقصى للسن في حالة الأرملة والمطلقة والمنفصلة قضائيا عن زوجها ولم تتزوج ثانية خفف إلى سن ٣٥ عاما (حتى ٤٠ عاما لأفراد الجماعات التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين/القبائل التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين) استنادا إلى الأحكام المنصوص عليها في قواعد التوظيف ذات الصلة.

- التعيين المبدئي للمرأة المرشحة وهي في حالة حمل وتبين أنها غير لائقة طبيا بصفة مؤقتة.
- ٢٨٠ - ولا يعلن عن أن المرأة المرشحة "غير لائقة مؤقتا" إذا تبين أنها حامل خلال الفحص الطبي السابق للتعين. ويمكن تعيينها فورا في الوظيفة. بيد أنه في حالة ما إذا أريد تعيين امرأة حامل في وظيفة ذات واجبات تتسم بطبيعة خطيرة، مثلا في منظمات الشرطة وما إلى ذلك، وكان عليها إتمام فترة تدريب كشرط من شروط الخدمة، فإن تعيينها يعلّق مؤقتا لحين إعلان لياقتها طبيا بعد إتمام الوضع بستة أسابيع.
- تمثيل العضوات في مختلف اللجان/المجالس المعنية بالانتقاء.
- ٢٨١ - جرى النظر في المسألة وتقرر أن تعمل الوزارات/الإدارات وما إلى ذلك على أن تُسمى، قدر الإمكان، موظفة في مجالس/لجان الانتقال المعنية بانتقاء المرشحين لمختلف الوظائف/الخدمات المسؤولة عنها.
- تعيين الزوج والزوجة في نفس مركز العمل: لتمكين المرأة من مواصلة أداء عملها والعيش أيضا حياة أسرية عادية وكفالة التعليم والرعاية لأطفالها، أصدرت إدارة الموظفين والتدريب مذكرة في عام ١٩٨٦ تؤكد على السلطات الإدارية أن تعيّن الزوج والزوجة في نفس مركز العمل قدر الإمكان. ويرد جزء من هذه المذكرة الرسمية مستنسخا أدناه:
- ٢٨٢ - "إن مسألة وضع سياسة بشأن تعيين الزوج والزوجة العاملين في خدمة الحكومة أو في خدمة مشاريع القطاع العام في نفس المكان، أثّرت في البرلمان ومحافل أخرى في عدة مناسبات. وقد تمثل موقف الحكومة في أن طلبات العاملين في الحكومة وموظفي مشاريع القطاع العام للتعين في نفس مركز العمل عادة ما ينظر فيها بعين العطف، ويُبْت في كل حالة حسب وقائعها الموضوعية، مع مراعاة الاحتياجات الإدارية.
- ٢٨٣ - وقد أولت حكومة الهند أقصى أهمية لتعزيز مركز المرأة في جميع القطاعات وفي جميع مناحي الحياة. وتضطلع مختلف وزارات الحكومة المركزية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لتحقيق هذا الهدف. كما أنه يعتبر من الضروري وجود سياسة يمكنها أن تساعد المرأة العاملة في الحكومة ومشاريع القطاع العام على النهوض بمسؤولياتها كزوجة/أم من ناحية، وكعاملة منتجة من ناحية أخرى، على نحو أكثر فعالية. وتتمثل سياسة الحكومة في أنه قدر الإمكان وفي حدود الإمكانيات الإدارية، يعين الزوج والزوجة في نفس مركز العمل لتمكينهما من العيش حياة أسرية عادية وكفالة التعليم والرعاية لأطفالهما".
- اختيار المرشحات للخدمات/الوظائف المدنية المركزية. لا تمييز: لاحظت الحكومة في الآونة الأخيرة بضع حالات تضمنت فيها إعلانات لشغل الشواغر في فئات معينة من الوظائف حكما يقضي بأن المرأة لا تفي بالشروط المطلوبة للوظيفة. وتضمنت الأسباب التي أوردتها المنظمة وجود الوظائف المعلن عنها

بعيدا عن المدينة وضرورة العمل نوبات طويلة وورد فيها أنه قد يتعذر على المرشحات الوصول إلى مكان العمل والعودة منه في ساعات غير عادية بوسائل النقل العام. ولم يعتبر هذا صحيحا وجرى التأكيد على الوزارات/الإدارات بأنه أيا كانت الأسباب، فإن هذا فضلا عن أنه يذكر بالاستخفاف بإمكانيات المرأة، ينتهك بوضوح المادة ١٦ من الدستور التي بموجبها لا يجوز اعتبار أي مواطن غير مستوف للشروط أو التمييز ضده لأسباب تتعلق بنوع الجنس فحسب فيما يتعلق بشغل أي منصب في الدولة. ونهج العمل الصحيح في حالة تصور بعض الصعوبات في مسألة توافر وسائل النقل العام أو أي صعوبات أخرى فيما يتعلق بتلك المسألة هو التغلب على تلك الصعوبات بتوفير التسهيلات الضرورية بدلا من استبعاد المرشحات من الاختيار.

٢٨٤ - يجري تكرار التأكيد أيضا على أن التعليمات المبينة أعلاه الواردة في المذكرة الرسمية رقم 14034/10/86-Estt.(D)، المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ينبغي اتباعها بحذافيرها وسيُنظر في أمر أي مخالفة لتلك التعليمات بصورة جدية. وقد توضح أيضا لكل ما يعنيه الأمر أن أي فعل يرقى إلى مخالفة التعليمات المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ سيجري التعقيب عليه بصورة سلبية في تقاريرهم السرية.

- استحقاقات الأمومة: إن منح إجازة أمومة ودفع استحقاقات نقدية منصوص عليه في جميع القوانين أي قانون المصانع لعام ١٩٤٨، وقانون المناجم لعام ١٩٥٢ وقانون عمال بيدي وسيغار (شروط العمل) لعام ١٩٦٦ وما إلى ذلك. ولتحقيق الاتساق في نطاق الاستحقاقات وشروط استحقاقها وفئاتها، صدر قانون استحقاقات الأمومة لعام ١٩٦١، الذي يسري على المصانع والمناجم والمزارع عدا المصانع والمؤسسات المشمولة بنظام التأمين الحكومي على الموظفين.

٢٨٥ - وموظفو الحكومة المركزية يخضعون، على وجه الإجمال، لقواعد (أجازات) الخدمة المدنية المركزية لعام ١٩٧٢، وبموجب هذه القواعد تستحق حاليا موظفات الحكومة إجازة أمومة لمدة ٩٠ يوما من تاريخ بدايتها. وخلال هذه المدة، يدفع للموظفة مرتبا مساويا للأجر المدفوع قبل القيام بالإجازة مباشرة.

٢٨٦ - وإجازة الأمومة مسموح بها أيضا في حالات الاسقاط بما في ذلك الاجهاض بشرط:

- ألا تتجاوز الإجازة ستة أسابيع؛

- أن يكون طلب الإجازة مدعوما بشهادة طبية على النحو المطلوب طبقا للقواعد.

٢٨٧ - والإجهاض المستحث طبقا لقانون الإنهاء الطبي للحمل، لعام ١٩٧١ يعتبر أيضا حالة إجهاض لأغراض منح إجازة الأمومة طبقا لقواعد (إجازات) الخدمة المدنية المركزية، عام ١٩٧٢.

٢٨٨ - ويجوز الجمع بين إجازة الأمومة وأي إجازة من أي نوع. وأي إجازة بما في ذلك الإجازة المستبدلة لفترة لا تتجاوز ٦٠ يوما تستخدم لمواصلة إجازة الأمومة يجوز أيضا أن تمنح بدون تقديم شهادة طبية. ومد الإجازة لمدة ٩٠ يوما أخرى بالإضافة إلى الـ ٦٠ يوما مسموح به أيضا عند تقديم شهادة طبية بمرض الموظفة الحكومية أو بمرض الطفل الحديث الولادة ويكون مؤداهما أن حالة الطفل المريض تستدعي العناية الشخصية من الأم وأن وجودها إلى جوار الطفل ضروري للغاية.

رعاية الطفل:

٢٨٩ - فيما يتعلق بالنساء اللاتي يشغلن وظيفة منظمة، يجعل قانون المصانع توفير مرافق لرعاية الطفل من خلال دور الحضانة أمرا إلزاميا. بيد أن هناك خروجا عن القاعدة العامة في القانون ينص على ضرورة وجود حد أدنى من النساء العاملات لتنفيذ هذا البند من القانون مما يمكن أرباب العمل من استغلال هذه الثغرة لتفادي توفير هذه المرافق. وتدرس الحكومة هذه القضية بتعمق. وفي الآونة الأخيرة، أعدت الحكومة تشريعا جديدا، يطلق عليه "مشروع قانون عمال البناء وأعمال التشييد الأخرى (تنظيم العمل وشروط الخدمة)، لعام ١٩٩٦، أصبح فيه توفير دور حضانة لأطفال عاملات التشييد إلزاميا. وبعد ذلك وافق مجلسا البرلمان على مشروع القانون وهو الآن بانتظار موافقة رئيس الجمهورية. كما أنشأت الحكومة صندوقا وطنيا لدور الحضانة لإجراء توسيعات كبيرة في شبكة دور الحضانة الحكومية التي تدار عن طريق المنظمات غير الحكومية ولا سيما للنساء العاملات في القطاع غير المنظم.

القروض والائتمان

٢٩٠ - تحظى الهند بشبكة كبيرة جدا من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في القطاع الخاص والقطاع الحكومي على حد سواء. وعندما أممت حكومة الهند ١٤ مصرفا منذ ما يزيد عن عقدين كان الهدف الرئيسي متمثلا في كفالة إتاحة فرص أفضل للقطاعات الضعيفة من السكان للحصول على القروض. ومن الناحية القانونية، فإنه تمشيا مع المبدأ التوجيهي للهند المتمثل في عدم التمييز على أساس نوع الجنس أو الطائفة أو العرق وما إلى ذلك، ليس هناك حظر على حصول المرأة على الائتمان.

٢٩١ - وفي الواقع، مع ذلك، يواجه حصول المرأة على الائتمان معوقات شديدة من جراء الاصرار الذي يكاد يكون عاما من جانب المصارف بضرورة تقديم ضمانات وكفالة إضافية في شكل عقار ومحدودية حصول المرأة على العقار وملكيتهما له. وعلى الرغم من أن قانون وراثته الهندوس يمنح المرأة حقوقا متساوية في ملكية العقارات، فإن التقاليد الثقافية القوية في مجتمع قائم على السلطة الأبوية في الغالب تحول دون ترجمتها إلى ممارسة عملية. وثانيا، فإن ارتفاع التكاليف الإضافية للصفقات التي يتطلبها الائتمان المؤسسي للمرأة من حيث الوقت، وتعقد الإجراءات، والقواعد والهيكل المصرفي الذي يغلب فيه الموظفون الذكور، ولا سيما في المناطق الريفية، يثبط همة المرأة وبالتالي يصبح حصولها الحقيقي على الائتمان المؤسسي محدودا جدا على الرغم من أنه عندما يتعلق الأمر بسوق الائتمان الخاص وغير الرسمي والاستغلالي للغاية

في كثير من الأحيان، تتسم المرأة بأنها مقترضة هامة. ولا يوجد في الواقع سجل واضح لمدى تغطية هيكل الائتمان الرسمي للمرأة المقترضة لأن البيانات التي تجمع وتحفظ ليست مصنفة حسب نوع الجنس.

٢٩٢ - ولما كان تمكين المرأة اقتصاديا له أولوية عليا في برنامج الحكومة، فقد اتخذت الحكومة عددا من الخطوات لتحسين سبل حصول المرأة على الائتمان المؤسسي. ففي المقام الأول اعتمدت الحكومة بشدة على الإجراءات الايجابية عن طريق تخصيص حد أدنى من الحصة (٤٠/٣٠ في المائة بوجه عام) للمرأة في جميع البرامج الرئيسية للائتمان والاعانات المالية التي تستهدف الأسر التي تعيش أدنى من خط الفقر مثل برنامج التنمية الريفية المتكاملة، وما إلى ذلك. وجرى مد نطاق برامج القروض - الاعانات المالية التي تقتصر على المرأة إلى جميع مناطق البلد، أي عن طريق برنامج تنمية الأم والطفل في المناطق الريفية.

٢٩٣ - واثنايا، بدأت الحكومة في بذل الجهود لزيادة اهتمام المصرفيين بنوع الجنس بمساعدة من المعهد الوطني لإدارة المصارف، بيون، عن طريق مشروع تجريبي.

٢٩٤ - وبالإضافة إلى محاولة تحسين فرص وصول المرأة إلى نظم الائتمان السائدة عن طريق الحصة، والاعانات المالية، وأسعار الفائدة المنخفضة، وإلغاء شرط الضمانة الإضافية والبرامج الخاصة التي تتضمن بذل الجهود لتحسين مقبولية المرأة لدى المصارف مثلا بالتدريب ورفع مستوى المهارات، بدأت الحكومة أيضا بذل عدد من الجهود لخفض التكاليف الإضافية للصفقات. وبصورة اساسية، يجري تجربة مجموعتين من الاستراتيجيات. أولا، يجري تجربة نظم بديلة للائتمان، تتضمن قيام منظمات غير حكومية بدور المنظمات الوسيطة التي تقترض من المؤسسات لإعادة الإقراض للمرأة في القطاع غير النظامي. وهذه النظم أسهل للمرأة، وأقل رسمية ولذلك فإنها تتسم بانخفاض التكاليف الإضافية للصفقات. أما العنصر الثاني لهذه الاستراتيجية فإنه يتمثل في النظر إلى جانب الطلب من المعادلة وتعبئة الفقيرات في جماعات قائمة على التوفير واستخدام الدعم المقدم من النظراء، والتفاعل مع النظراء وضغط النظراء كدعامات لتعزيز نظم الائتمان الناجحة للغاية التي تقتصر على المرأة. وهناك جهدان وطنيان يمكن الاستشهاد بهما بوصفهما مبادرتين حكوميتين وهما مبادرة راشتريا ماهيلا كوش (أي صندوق الائتمان الوطني للمرأة) وبرنامج جماعات الجهد الذاتي للمصرف الوطني للتنمية الزراعية والريفية. وفي هاتين المبادرتين، تبلغ الفائدة القصوى على القروض التي أعيد إقراضها ١٢ في المائة و ١٦-١٨ في المائة على التوالي وكلاهما يستخدم المنظمات غير الحكومية للتعبئة وإعادة الإقراض.

٢٩٥ - وتضطلع الحكومة الآن بوضع برنامج متعدد الولايات بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يجري فيه تشكيل الفقيرات في جماعات قائمة على الجهد الذاتي، وتزويدهن بالتدريب وتوعيتهن ومنحهن طائفة من الخيارات الائتمانية من البرامج الرئيسية والخاصة على حد سواء. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المدخلات إلى خفض التكاليف الإضافية للصفقات للمرأة وتوفير نموذج يمكن تكراره. وفي القطاع غير الحكومي، توجد أمثلة بارزة على بذل جهود ابتكارية من هذا القبيل في الأجزاء الغربية (رابطة

المشتغلات للحساب الخاص، وغوجارات، وآنابورنا ماهيلا ماندال، وبومباي وما إلى ذلك) وفي الأجزاء الجنوبية (محفل المرأة العاملة، وتاميل نادو، وساماخيا، وآنندرا براديش وما إلى ذلك) من الهند. وتبذل الجهود الآن لنشرها إلى ولايات أخرى.

الألعاب الرياضية والأنشطة الترفيهية

٢٩٦ - تتمتع المرأة بحقوق وفرص كاملة للاشتراك في الألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية والترفيهية. وفي الواقع، أظهرت المرأة الهندية أحيانا تفوقا في جميع هذه الميادين على الصعيد الوطني، في ألعاب القوى، وتسلق الجبال، والكريكت، والموسيقى، والرقص وما إلى ذلك.

المادة ١٤

٢٩٧ - يسهم الاقتصاد الريفي بما يربو قليلا عن ٣٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ويوفر ٦٠ في المائة من العمالة. وعلى الرغم من أن النسبة المئوية لسكان الريف قد هبطت من ٨٢,٧ في المائة في عام ١٩٥١، فإنها لا تزال مرتفعة حيث تبلغ ٧٤,٣ في المائة. وقد شددت جميع خططنا الانمائية على العدالة في التوزيع ولذلك تعتبر التنمية الريفية والانتاج الزراعي عنصرين استراتيجيين هامين.

٢٩٨ - وتشكل المرأة الريفية حوالي ٨٠ في المائة من السكان الإناث. وعلى الرغم من أنها مساهمة رئيسية في اقتصاد البلد القائم على الزراعة، والمحافظة على النظم الايكولوجية الهشة والموفرة للوقود والغذاء والمياه داخل الأسرة المعيشية، جرى الاعتراف صراحة بدورها كطرف فاعل (وليست كشيء للرفاه فحسب) لأول مرة في الخطة الخمسية السادسة في أوائل الثمانينات. ومنذ ذلك الحين، تمثلت الاستراتيجية الأساسية في محاولة وكفالة تحقيق نصيب عادل للمرأة في التنمية الريفية والبرامج الزراعية من خلال تخصيص حصص لها فضلا عن برامج خاصة بالمرأة.

٢٩٩ - أما برنامج تنمية المجتمعات المحلية الذي بدأ في عام ١٩٥٢ فقد اتبع نهجا منتظما ومتكاملا للتنمية الريفية في إطار تسلسل هرمي من عاملات على مستوى القرية وعاملات على مستوى المجموعة يخترن من مختلف الميادين والقطاعات. وقد وجدت كل من الزراعة، وتربية الحيوانات، والصحة العامة، وتنمية المرأة، والصناعات الريفية وما إلى ذلك مكانا خاصا في هذا الإطار.

٣٠٠ - وتمثلت محتويات جميع هذه البرامج في تعزيز القاعدة الريفية للاقتصاد، ولا سيما الاقتصاد الأولي الذي يشمل الزراعة، وتربية الحيوانات وما إلى ذلك، لخلق الوظائف من خلال الأعمال الكثيفة العمالة التي ستوجد الهياكل الأساسية من طرق وأصول أخرى للمجتمع المحلي من أجل فائدة أهل الريف.

٣٠١ - وجرى التسليم بأن النمط الملغوي فيما يتعلق بحيازات الأرض يقف في طريق خلق مجتمع مناصر للمساواة ويعرقل تحديث الزراعة وتكثيفها. وطبقا للمبادئ التوجيهية المركزية اتخذت الولايات تدابير للإصلاح الزراعي لإلغاء الحيازات الوسيطة، وإصلاح الاستئجار، وفرض حد أقصى للأرض على الحيازات الزراعية، وتوزيع الأرض الفائضة على العمال الزراعيين المعدمين ودمج حيازات الأرض. بيد أن تنفيذ هذه القوانين لم يكن متناسقا. ففي حين أنه في ولايات مثل كيرالا وغرب البنغال، جرى اتباع هذه القوانين بهمة وبحماس فإنه في ولايات أخرى لم يكن الأداء مرضيا دائما.

٣٠٢ - وجرى التسليم بأن توظيف المرأة يمثل "نقطة بداية بالغة الأهمية" لإدماجها في صلب التنمية. وجرى التسليم على نطاق واسع بضرورة منح المرأة الريفية معاملة أفضل وبات من المقبول أن مشاركة المرأة ذاتها في أنشطة التنمية تمثل أنجع أداة لتعزيز حصول المرأة على مزايا التنمية.

٣٠٣ - وكما ذكر سابقا، فإن الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٠-٨٥)، كانت حدثا هاما حيث جرى التسليم بأن تنمية المرأة تمثل أحد قطاعات التنمية وأدرج فصل منفصل في هذا الصدد، لأول مرة، في وثيقة الخطة. واتخذت الخطة نهجا متعدد التخصصات له اتجاه رئيسي ذو ثلاث شعب تتعلق بالصحة والتعليم والعمالة.

٣٠٤ - وتمثلت المشاكل التي تحددت بشكل خاص فيما يتعلق بالمرأة الريفية الفقيرة في '١' هامشية العناية والخدمات المقدمة لها في التنمية الريفية والزراعية، '٢' المعوقات الخاصة التي تعوق سبل حصولها على المساعدة والخدمات المتاحة مثل الافتقار إلى التدريب لزيادة وعيها وتنمية مهاراتها؛ والافتقار إلى المعلومات والافتقار إلى القدرة على المساومة؛ '٣' انخفاض الانتاجية وضيق الفرص المهنية؛ '٤' انخفاض مستوى المشاركة في عملية صنع القرار؛ '٥' عدم كفاية التمويل وارشادات الخبراء لتشجيع نشاط المرأة الريفية ومشاركتها في المجال الاجتماعي - الاقتصادي؛ '٦' عدم كفاية رصد اشتراك المرأة في مختلف القطاعات؛ '٧' التمييز في الأجور؛ '٨' عدم كفاية استخدام العلم والتكنولوجيا للقضاء على الأعمال الشاقة؛ '٩' انخفاض الحالة الصحية والتغذوية.

٣٠٥ - وبدأت الخطة السادسة نظاما لرصد نسبة مئوية من المخصصات (٢٠ في المائة) للمرأة في برنامج تدريب شباب الريف على العمل للحساب الخاص، وهو أحد البرامج الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وأدخلت برنامجا خاصا لتشجيع عمل المرأة لحسابها الخاص (برنامج تنمية الأم والطفل في المناطق الريفية). وبدأت الخطة السابعة استراتيجيات ترمي إلى زيادة تغطية المرأة في مختلف برامج التنمية الريفية والمبدأ العام الذي يكفل للمرأة حصة في فرص العمل بتخصيص حصص للمرأة في جميع أشكال العمل بأجر وبرامج وهب الممتلكات.

٣٠٦ - أما برنامج التنمية الريفية المتكاملة الذي بدأ في الفترة ١٩٧٨-٧٩ وامتد إلى جميع قطاعات التنمية في البلد في الفترة ١٩٨٠-٨١ فقد اعتبر أداة من أدوات مكافحة الفقر مباشرة. وتعامل البرنامج مع الأسر

الريفية التي تعيش أدنى من خط الفقر كل على حده. وحصلت تلك الأسر على الائتمان من المؤسسات المصرفية وعلى الاعانات المالية من الحكومة للعمل لحسابها الخاص وإدراج الدخل. وفي إطار برنامج التنمية الريفية المتكاملة، جرى توفير مكان خاص لتدريب شباب الريف العاطلين للعمل عند بدء برنامج تدريب شباب الريف على العمل للحساب الخاص.

٣٠٧ - وفي إطار برنامج التنمية الريفية المتكاملة، خصصت للمرأة نسبة ٤٠ في المائة فيما يتعلق بتغطية المستفيدين والائتمان المتاح. وفي إطار هذا البرنامج، المصمم لفائدة المزارعين الصغار والهامشيين، والعمال الزراعيين والحرفيين الريفيين، بتمويل الأصول والمدخلات الأخرى، أخذت تغطية المرأة تتزايد بصورة متسقة من حوالي ١٠ في المائة من المجموع في الفترة ١٩٨٥-٨٦ إلى ٣٤ في المائة تقريبا في الفترة ٩٣-١٩٩٤. وفي إطار برنامج تدريب شباب الريف على العمل للحساب الخاص، استفاد حتى الآن ما يربو على ١,٤ مليون امرأة. كما أن هذا البرنامج خصص نسبة ٤٠ في المائة للمرأة. وقد تجاوز الآن نسبة ٤٤ في المائة من مجموع التغطية. وهناك تركيز ذو أولوية على الأسر المعيشية التي ترعاها امرأة في كل البرنامج.

٣٠٨ - وعلاوة على ذلك، هناك برنامج خاص يرمي إلى النهوض اجتماعيا واقتصاديا بالمرأة المنتمية إلى أسر تعيش أدنى من خط الفقر، هو برنامج تنمية المرأة والطفل في المناطق الريفية، الذي بدأ في عام ١٩٨٢ كعنصر فرعي في برنامج التنمية الريفية المتكاملة وجرى مد نطاقه إلى جميع مناطق البلد. وقد تكونت حتى الآن ١٨ ٠٠٠ جماعة نسائية للإضطلاع بأنشطة اقتصادية.

٣٠٩ - ويهدف هذا البرنامج ليس فقط إلى زيادة دخل المرأة الريفية في الأسر المعيشية الفقيرة، بل أيضا إلى تمكين الجماعات النسائية من المشاركة المنظمة في برامج الائتمان والتدريب على المهارات ودعم الهياكل الأساسية من أجل العمل للحساب الخاص. كما تبذل الجهود لتحسين حصولها على الخدمات الأساسية للصحة والتعليم، ورعاية الطفل، والتغذية، ومياه الشرب والتصحاح.

٣١٠ - وقد أنشئت شركات لتنمية المرأة في الولايات منذ الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧، للقيام بدور حفاز للتعرف على النساء اللاتي يباشرن الأعمال الحرة، وتوفير الخبرة الاستشارية التقنية، وتيسير توافر الائتمان، وتشجيع تسويق السلع، وتعزيز التعاونيات النسائية وترتيب مرافق التدريب.

٣١١ - وهناك مؤسسات مثل المصارف المؤممة والمصرف الوطني للتنمية الزراعية والريفية لديها مجموعة برامج للقضاء على الفقر وتعلق بإقراض القطاع ذي الأولوية. وفي إطار هذا، يجري التركيز بوجه خاص على جوانب الائتمان وخدمات الدعم ذات الصلة بنوع الجنس. ويقوم المصرف الوطني للتنمية الزراعية والريفية بترويج مفهوم جماعات الجهد الذاتي للوصول إلى الاحتياجات الائتمانية الصغيرة للقطاع الريفي. وفي الوقت الحالي، يعمل ما يربو على ٢ ٠٠٠ من جماعات الجهد الذاتي تلك في البلد. ومما له دلالة أن ٩٠ في المائة من جماعات الجهد الذاتي تديرها نساء.

٣١٢ - وقد أجريت عدة تقييمات لبرامج القضاء على الفقر التي ترعاها الحكومة وانتهت إلى أنه في حين تحققت نتائج ملموسة، لا يزال هناك مجال كبير يتعين تغطيته. ولوحظ أيضا أن الذين يعيشون قريبا من خط الفقر بإمكانهم تخطي عتبهته من خلال تلك البرامج، بيد أن الآخرين الذين يعيشون في القاع، ولا سيما النساء، لا تتوفر لديهم الوسائل الاقتصادية أو الاجتماعية لاستغلال هذه المرافق لتحسين مركزهم الاقتصادي.

٣١٣ - وفي حين كانت سياسات الحكومة وبرامجها متسقة في جميع أنحاء البلد، كانت الاختلافات جلية في التنفيذ، ويرجع ذلك إلى المواقف والاختلافات في الهياكل المؤسسية على حد سواء. كما كانت الخبرة المكتسبة في مجال النمو متباينة. ونتيجة لذلك، مال الفقر إلى التركيز في وسط الهند وشرقها (يوجد في هذا الحزام قرابة ٧٥ في المائة من فقراء الريف). وبالمثل، يتركز الفقر في جيوب داخل الولايات - ففي غوجارات، مثلا، هناك شريط صناعي مرتفع النمو، ومناطق داخلية فقيرة ومتدهورة بيئيا. ولم تتعزز معدلات النمو المرتفعة إلا في جميع أنحاء ولايتي البنجاب وهاريانا. وفي الأماكن الأخرى، وضعت الاختناقات في الهياكل الأساسية، واستخدام الموارد، قيودا على معدلات النمو المستدام.

٣١٤ - وبالإضافة إلى الاختلافات الإقليمية، تحظى الأبعاد داخل الأسر المعيشية بأهمية خاصة، متى انصب التركيز على المرأة. والاستحقاقات في موارد الأسر المعيشية لم تكن متساوية أبدا وهناك تحيز ثابت على أساس نوع الجنس في الحصول على الغذاء. ولا يمكن استخلاص هذا بقدر كاف من التقديرات الاحصائية. ويسود الشعور بأنه لا يمكن معالجة عدم المساواة داخل الأسر المعيشية إلا بتمكين المرأة ومن المؤكد أنه يمكن للدولة وللبيئة السياسية التأثير على تمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضا أن ترتب سوق العمل آثارا هائلة على قضايا القوة بتعزيز الحالة الاقتصادية للمرأة ومن ثم تمكينها بطريق غير مباشر من التعبير عن رأيها في الشؤون الداخلية للأسرة المعيشية.

٣١٥ - وجرى التسليم بأن الأبعاد الإقليمية، وقضايا تخصيص الموارد داخل الأسر المعيشية يتعين إدماجها تماما في اتجاهات السياسة الكلية. وهذا يتطلب، أولا، وجود هياكل مؤسسية تسمح بتدفق المعلومات بسهولة في كلا الاتجاهين، ونظام للإدارة يترك مجالات كافية للعمل المحلي والخاص على حد سواء. وثانيا، فإن العمليات التي تمكن الفقير، لتمكين منظوراتهن واحتياجاتهن من التأثير على اتجاهات السياسة العامة، تتطلب التعزيز.

٣١٦ - والأبعاد الاجتماعية للفقر المدقع تتطلب اتخاذ إجراءات في طائفة من الجبهات، ترمي إلى التمكين، عن طريق الوعي بالحقوق. وهذا يشمل محو الأمية بوجه عام، ومحو الأمية القانونية بوجه خاص، وبرامج تدريبية تساعد المرأة في الأنشطة الانتاجية. ومن الأهمية أن يكون هذا التدريب على المهارات منسجما تماما مع احتياجات السوق. وفي النهاية، في حين سيحظى العمل المحلي بالتشجيع، ينبغي أن تكون هناك

آليات أساسية لكفالة عدم حدوث عدم اتساق بين القرارات التي تتخذ محليا، والاتجاهات السوقية على الصعيد الكلي الأكبر.

٣١٧ - ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة الهندية الفقيرة ينبغي أن تركز عليها بوصفها طرفا فاعلا اقتصاديا في إطار أدوارها المتعددة الأخرى، فضلا عن البيئة الاجتماعية - السياسية الكلية. وزيادة الانتاجية الاقتصادية للمرأة يؤثر على مركزها وبقائها في أسرتها القريبة وعلى تقييمها على الصعيد المجتمعي الأوسع. وتشير الأدلة إلى أن تحسين 'قدرة المرأة على المساومة' داخل الأسرة المعيشية، وحصولها مباشرة وبدون وساطة على الدخل يقلل بصورة هائلة من تبعيتها.

٣١٨ - وتغير الاحساس بالقيمة الاقتصادية للمرأة يبدو أنه يغير أفضليات تخصيص موارد الأسرة بزيادة تكاليف الفرص البديلة الناتجة عن عدم الاستثمار في رعاية المرأة ونتاجيتها الاقتصادية. وهذا يعني أن زيادة قدرة الإنثى على التكسب قد تكون بالغة الأهمية لزيادة الطلب الفعلي على التعليم والصحة وخدمات تنظيم الأسرة الضرورية لتحسين مركز المرأة.

٣١٩ - وسيتمثل الأثر التراكمي في النهوض بوجه عام بالوضع الاقتصادي للمرأة إلى جانب "عدم تأنيث" الفقر والقضاء عليه.

٣٢٠ - وتعتمد استراتيجية البلد خلال التسعينات على الاستراتيجية العامة التي تكفل للمرأة على وجه التحديد حصتها في التنمية مع الاعتراف بوجود بعض نواحي القصور في هذا النهج. وهي تسلم في المقام الأول بأن الحاجة تدعو إلى أن تشترك المرأة بوصفها عاملا للتغيير الفعلي في عملية التنمية وعدم بقائها متلقية سلبية للتنمية. وثانيا، تسلم بأن استجابات الحكومة لمشاكل المرأة دائما ما تكون قطاعية وبالتالي مجزأة، في حين أن احتياجات المرأة كلية. ولذلك يتمثل المجالان الأساسيان للزخم في التسعينات في تعزيز اشتراك المرأة في عمليات صنع القرار ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية وكفالة تجمع طائفة كاملة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة عن طريق نظام توصيل مناسب مسؤول أمام المرأة.

تخصيص مقاعد للمرأة في المؤسسات الديمقراطية على صعيد القاعدة الشعبية (١٩٩٣)

٣٢١ - يشير القانونان المتعلقان بالتعدلين الدستوريين الثالث والسبعين والرابع والسبعين لعام ١٩٩٣ إلى حدثين تاريخيين للنهوض بالمرأة الهندية حيث كفلا ثلث مجموع المقاعد للمرأة في جميع المناصب القائمة على الانتخاب في الهيئات المحلية، وفي المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ففي المناطق الريفية، سيبرز حوالي مليون امرأة كقائدات / صانعات للقرارات على صعيد القاعدة الشعبية وسيدخلن الحياة العامة عن طريق الهيئات الموجودة البالغ عددها ٠,٢٥ مليون هيئة. ومن بين هؤلاء، ستتولى حوالي ٧٥ ٠٠٠ امرأة رئاسة المؤسسات المحلية على مستوى القرية والقطاع والمنطقة، طبقا للقانون. وهكذا وضعت المرأة في مكان الصدارة في الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية على صعيد القاعدة

الشعبية. والطفرة التي من المرجح أن يؤدي هذا إلى تعزيزها نتيجة لذلك، ستؤثر بلا شك على بارامترات التنمية وسيكون لها وقعها على حياة المرأة والرجل.

٣٢٢ - وعملية الانتخاب لهذه الهيئات مستمرة في جميع أنحاء البلد وستكتمل قريبا. وقد بدأ برنامج كبير للتدريب على نطاق البلد منذ عام ١٩٩٣ لتدريب الممثلات المنتخبات على القيادة.

٣٢٣ - وقد عدلت الولايات الآن قوانينها تمشيا مع التعديلات الدستورية. والآن سيكون لمؤسسات بانشاياتي راج الجديدة ولاية وانتخابات عاديتين. وستجرى الانتخابات عن طريق لجان انتخاب مستقلة يجري انشاؤها في الولايات. ولتوفير موارد مالية كافية للبانشايات للاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بخطط التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، يجري إنشاء لجان مالية في كل ولاية. وستكون غرام سابهاس الوحدة الوظيفية الأساسية وسيكون هناك نظام ذو ثلاثة مستويات للبانشايات على صعيد القرية وعلى الصعيد المتوسط وعلى صعيد المنطقة. وسيكون للولايات الأصغر التي يقل عدد سكانها عن ٢٠ لاخ الخيار في عدم وجود مستويات متوسطة للبانشايات. وستشغل المقاعد في البانشايات على المستويات الثلاثة جميعا بالانتخابات المباشرة. ولكفالة التمثيل الكافي للجماعات التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين في الهند والقبائل التي كانت تنتمي لطائفة المنبوذين فضلا عن النساء، ستخصص مقاعد لتلك الجماعات والقبائل بالتناسب مع عددها وسيخصص الثلث من مجموع عدد المقاعد للمرأة.

٣٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلث مناصب رئاسة البانشايات على جميع المستويات سيخصص أيضا للمرأة. كما منحت الهيئات التشريعية للولايات حرية تخصيص المقاعد ومناصب الرئاسة في البانشايات لصالح طبقات المواطنين المتخلفة الأخرى.

٣٢٥ - وتمثل استجابة الحكومة لمشكلة تجزئة نظم التوصيل في تشكيل النساء في جماعات للجهد الذاتي على صعيد القرية من خلال عملية للتعبئة والتوعية وجعل آليات التوصيل المحلية مسؤولة أمام هذه الجماعات من أجل تجميع المستفيدات بشكل منسق. وهذه الجماعات متجانسة وتقوم على طائفة من المؤشرات المصممة لتعكس مدى الفقر والضعف. وستكون هناك ممثلات منتخبات من بين هؤلاء النساء سيقمن بدور مندوباتهن في الحصول على الخدمات والتأثير على صنع القرار داخل هياكل توفير الخدمات. وقد بدأت هذه العملية على اساس تجريبي في ٢٠٠ قطاع إنمائي في البلد تحت اسم إنديرا ماهيلا يوجانا ومن المقرر أن تصل إلى مداها في بضع سنين.

٣٢٦ - والحالة الصحية للمرأة أساسية لتقدمها في جميع الميادين التي تبذل فيها الجهود. وتمثل العادات الثقافية التي تؤثر على صحة المرأة بوجه خاص في المواقف المتعلقة بالزواج، والسن عند الزواج، والقيمة المتعلقة بالخصوبة ونوع جنس الطفل، ونمط تنظيم الأسرة والدور المثالي الذي تطلبه التقاليد الاجتماعية من المرأة. وهذه العادات تحدد أيضا مكانة المرأة داخل الأسرة، ودرجة حصولها على الرعاية الطبية،

والتعليم، والتغذية واللوازم الأخرى للصحة. ولذلك فإن تحسين الحالة الصحية للإنثى ولا سيما في المناطق الريفية، تتوقف بصورة بالغة الأهمية على عدد من العناصر التي لا تتعلق بالصحة.

الرعاية الصحية للمرأة الريفية

٣٢٧ - كما أشير إليه سابقاً، فإن السياسة الوطنية للهند تأخذ على عاتقها تحقيق الصحة للجميع بحلول عام "٢٠٠٠ الميلادي". وجرى الاتفاق على أن الرعاية الصحية الأولية هي الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. وبناءً عليه، أنشئت شبكة واسعة من المؤسسات على الصعيد الأول والثانوي والثالثي ويجري تحقيق التنمية وتعزيز الهياكل الأساسية للصحة في الريف في إطار برنامج الحد الأدنى من الاحتياجات لتوفير الرعاية الصحية الأولية المتعلقة بالاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي في المناطق الريفية، وذلك عن طريق نظام ذي ثلاثة مستويات من المراكز الفرعية ومراكز الصحة الأولية والمراكز الصحية للمجتمعات المحلية.

٣٢٨ - المراكز الفرعية: يُنشأ المركز الفرعي على أساس مركز واحد لكل ٥ ٠٠٠ من السكان في المناطق السهلية و ٣ ٠٠٠ من السكان في الهضاب والمناطق القبلية. وحتى نهاية الخطة، بلغ عدد المراكز الفرعية العاملة ٢٩١ ١٢٩ مركزاً وارتفع عددها إلى ٨٢٠ ١٣٠ مركزاً بنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ مقابل الاحتياجات التقديرية البالغة ١.٣٨ لاخ من المراكز الفرعية للخطة السابعة.

٣٢٩ - مراكز الصحة الأولية: يُنشأ مركز الصحة الأولية على أساس مركز واحد للصحة الأولية لكل ٠٠٠ ٣٠ من السكان في المناطق السهلية ولكل ٢٠ ٠٠٠ من السكان في الهضاب والمناطق القبلية والمتخلفة. وبلغ عدد مراكز الصحة الأولية العاملة في البلد ٨٨٨ ١٨ مركزاً بنهاية الخطة (١-٤-٩٠) ارتفع إلى ٠٨٤ ٢٠ مركزاً للصحة الأولية بنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

٣٣٠ - المراكز الصحية للمجتمعات المحلية: هي مستشفيات ريفية مزودة بمرافق متخصصة منشأة برفع مستوى مراكز الصحة الأولية وتشتمل على ٣٠ سريراً لتغطية ٨٠ ٠٠٠ من السكان - ١.٢٠ لاخ. وبنهاية الخطة (١-٤-٩٠)، بلغ عدد المراكز الصحية للمجتمعات المحلية العاملة ٨٢٠ ١ مركزاً ارتفع إلى ٠٦٠ ٢. وتعمل المراكز الصحية للمجتمعات المحلية بوصفها مراكز ريفية مكونة من أربعة مراكز صحة أولية في قطاع واحد. وكل مركز فرعي مزود بأخصائي صحي وإحصائية صحية (قابلة ممرضة مساعدة). ولتدريب العدد اللازم من القابلات الممرضات المساعدات في المناطق الريفية، يوجد ٤٦٨ مدرسة تدريب للقابلات الممرضات المساعدات تعمل في البلد.

٣٣١ - ويتعين أن تضطلع مساعدة صحية بالاشراف على عمل ستة مراكز فرعية في المناطق الريفية. وهي توفر الارشاد التقني للقابلات الممرضات المساعدات العاملات في المناطق الريفية، وتشرف عليهن. وتحصل القابلات الممرضات المساعدات الأقدم على تدريب لمدة ستة أشهر لتتولى وظيفة مساعدة صحية،

وهي وظيفة قائمة على الترقية. وتوجد ٤٥ مدرسة تدريبية عاملة في البلد تبلغ طاقة قبولها ٨٢٨ ٢. وتستخدم هذه المدارس التدريبية لتقديم برامج التعليم المستمر للمساعدات الصحيات إلى جانب تقديم برامج تدريبية أساسية مدتها ستة أشهر.

٣٣٢ - تدريب الدايات: تضطلع الدايات بغالبية حالات التوليد في المناطق الريفية. والهدف من تدريب الدايات غير المدربات هو تمكينهن من إجراء ولادة مأمونة وصحية في المناطق الريفية. كما يشتركن في ترويج نموذج الأسرة الصغيرة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ١,٨ لاخ من الدايات غير المدربات يعملن في المناطق الريفية. ويجري تدريب هؤلاء الدايات بصورة تدريجية. وتبذل الجهود لتقديم برامج تعليم مستمر للدايات وأيضا لتحسين الصلة بين القابلات الممرضات المساعدات والدايات لإمكان تحسين نوعية خدمات رعاية الأم والطفل في المناطق الريفية. وحتى الآن، جرى تدريب حوالي ٦٠٢,٣ مليون داية. وبدأ برنامج الارشاد الصحي القروي في بادئ الأمر كبرنامج للأخصائيين الصحيين القرويين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ في جميع الولايات عدا تاميل نادو، وجامو وكشمير، وكيرالا وأروناشال براديش التي لديها برامجها الخاصة البديلة. وقد بدأ برنامج المرشد الصحي القروي الحالي في عام ١٩٨١. وبناء على البرنامج، يختار المجتمع المحلي القروي متطوعا بوصفه مرشدا صحيا قرويا يضطلع بتثقيف المجتمع المحلي في مجال التصحاح والنظافة الشخصية ويقوم أيضا هذا المرشد/المرشدة بتقديم المساعدة في رعاية الأمومة وتثقيف الأمهات فيما يتعلق بالتحصين وبرنامج رعاية الأسرة. ويتعين عليه/عليها تتبع الأمراض المعدية ومداواة الاعتلالات البسيطة وتوفير الاسعافات الأولية للمرضى.

٣٣٣ - جماعات ماهيلا سواستيا سانغ: بذلت الجهود لزيادة فعالية الأداء والاتصال الشخصي على صعيد القرية باتخاذ خطوات لإنشاء جماعات ماهيلا سواستيا سانغ في القرى التي يزيد عدد سكانها عن ١ ٠٠٠ نسمة أو ٢٠٠ أسرة معيشية في المناطق السهلية و ٥٠٠ أو أكثر من السكان في الهضاب بما في ذلك الولايات الشمالية الشرقية. وتقدم هذه الجماعات النسائية العون لمساعدة القابلات الممرضات المساعدات على الحصول على الدعم من الزميلات الأخريات العاملات في القرية من أجل رعاية الأم والطفل وتوفير محفل لمناقشة وتنفيذ برامج رعاية الأسرة مثل التحصين، والعلاج بالإمهاة الفموية، وترويج وسائل المباحة بين الولادات، وما إلى ذلك. وتحصل عضوات جماعات ماهيلا سواستيا سانغ على تدريب قصير الأجل ويزودها الاخصائيون الصحيون على الصعيد المحلي بالمواد التثقيفية والاعلامية والارشادات. وجرى تكوين ما يزيد عن ٣٤ ٠٠٠ جماعة من جماعات ماهيلا سواستيا سانغ في مختلف الولايات ومناطق الاتحاد.

٣٣٤ - وطبقا لبرنامج إنديرا ماهيلا يوجانا، الذي ورد شرحه في فقرة سابقة، سيظل النظام الصحي القروي مسؤولا أمام جماعات الجهد الذاتي المحلي النسائية. وسينصب تركيز الاستراتيجية الصحية بأسرها على ترتيب عملية يمكن بها أن تعبر المرأة بنفسها عن الحاجة إلى وجود نظم رعاية صحية مناسبة وسهلة المنال وميسرة وأن تتمتع بحرية الوصول إليها دون عوائق اجتماعية أو ثقافية وتمتكن من ممارسة الخيارات

الاجتبابية المدروسة بالتشاور مع زوجها. وتمثل مسؤولية الولاية في توفير الخدمات الصحية الضرورية بما في ذلك الهياكل الأساسية والموارد البشرية، وطائفة من خيارات تنظيم الأسرة والاعلام والتثقيف الضروريين.

٣٣٥ - وتنص المادة ٤١ من دستور الهند على أنه "تتخذ الدولة، في حدود قدرتها وتنميتها في المجال الاقتصادي، الترتيبات اللازمة لكفالة الحق في العمل، والتعليم والحصول على المساعدة الحكومية في حالات البطالة، والشيخوخة، والمرض وفي حالات أخرى للاحتياجات الأقل أهمية." وقد صدقت الهند على اتفاقيات منظمة العمل الدولية أرقام ١٨ و ١٩ و ٤٢ و ١١٨ المتعلقة بتعويض العمال، والمساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) وما إلى ذلك.

٣٣٦ - ويجري توفير الضمان الاجتماعي للعمال بما في ذلك العاملات عن طريق القوانين التالية:

- قانون تعويض العمال، لعام ١٩٢٣
- قانون التأمين الحكومي على الموظفين، لعام ١٩٤٨
- قانون صندوق إدخار الموظفين والأحكام المتنوعة، لعام ١٩٥٢
- قانون استحقاقات الأمومة لعام ١٩٦١
- قانون دفع مكافأة نهاية الخدمة.

٣٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري مد نطاق مرافق الرعاية الطبية ومرافق رعاية أخرى معينة لتشمل العمال المستخدمين في صناعات محددة وهي شبه منظمة عن طريق صناديق رعاية منشأة خصيصا لهذا الغرض، مثل صندوق رعاية عمال بيدي، وصندوق رعاية عمال ساين وما إلى ذلك.

٣٣٨ - بيد أن هذه الأحكام المتعلقة بالضمان الاجتماعي لا توجد إلا للقطاع النظامي. والمشكلة هي أن أكثر من ٩٠ في المائة من العاملات يعملن في القطاع غير النظامي، ولا يوجد لهن تشريع فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي. وينصب التركيز هنا على شبكات الرعاية والسلامة الاجتماعيتين. وتمثل عناصر تلك الشبكات فيما يلي:

- نظام الرعاية الصحية الأولية وخدمات صحة الأم والطفل في المناطق الريفية وهما مجانيان
- نظام التوزيع العام الذي يحصل على إعانات مالية كبيرة
- نظام التعليم الابتدائي وهو مجاني في كل ولاية تقريبا في الهند وبرنامج وجبة الغداء في المدارس

- برامج العمل بأجر والغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية مثل برنامج جواهر روجار يوجانا وبرنامج ضمان العمل
 - برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل الذي يصل حاليا إلى ١٧ مليون طفل و ٣ ملايين أم حامل ومرضع مع مجموعة من خدمات تنمية الطفل، والتعليم قبل المدرسي والتغذية
 - الصندوق الوطني لدور الحضانه الذي أنشئ لتوسيع نطاق الشبكة الموجودة التي تربو على ١٢ ٠٠٠ دار حضانه في المناطق الريفية في المقام الأول بتقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية
 - أعلنت الحكومة في الآونة الأخيرة عن برنامج وطني للمساعدة الاجتماعية يوفر معاشا تقاعديا لكبيرات السن والأرامله واستحقاقات أمومة للآئي يعيشن أدنى من خط الفقر.
- ٣٣٩ - ويتمثل التحدي في تحسين نوعية الخدمات وشمول المرأة بالبرامج.
- ٣٤٠ - أما الجهود التي تبذلها الولايات لسد الثغرة بين الجنسين في مجالي التعليم والتدريب فقد وردت بالتفصيل في إطار المادة ١٠ السابقة في هذا التقرير. والمناطق الريفية هي التي تشكل أكبر تحد في هذا الصدد. ولذلك ينصب تركيز جميع المبادرات الرئيسية في هذا القطاع على المناطق الريفية.
- ٣٤١ - وكان تعليم المرأة سمة هامة من سمات التنمية المزمنة للبلد. وعلى الرغم من حدوث توسعات واسعة النطاق في مرافق التعليم، توجد فروق كبيرة في الاستخدام النسبي للمرافق المتاحة من جانب البنين والبنات ومراحل التعليم المختلفة لتعزيز قيد البنات في المدارس واستمرارهن فيها. وبذلت الجهود لتحديد العوامل التي تؤدي إلى انخفاض قيد البنات. وطبقا للخطة السادسة، جرى بوجه خاص توجيه البرامج المتعلقة بتعميم التعليم الأولي نحو زيادة قيد البنات في المدارس واستمرارهن فيها. وبالإضافة إلى توزيع الكتب المدرسية والأزياء الرسمية ووجبات الغداء وما إلى ذلك مجانا، يلزم تنسيق خدمات الدعم مثل توفير مياه الشرب والعلف والوقود لاعفاء البنات من الأعمال المنزلية ذات الصلة، وتوفير 'البلوادي' مع دور الحضانه الملحقة بالمدارس لتمكين البنات المسؤولة عن رعاية ذويها في المنزل من التواجد في المدارس. وجرى تعيين المزيد من المدرسات في المناطق الريفية لتشجيع تعليم البنات.
- ٣٤٢ - وتجري مباشرة برامج تعليم الكبار بمشاركة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والطلبة. وأنشئ المعهد الوطني لتعليم الكبار لزيادة دعم تعليم الكبار بالموارد التقنية والأكاديمية وإجراء دراسات جيدة في مجالي البحث والتقييم.

٣٤٣ - وبدأت حملات شاملة محددة المدة وخاصة بالمناطق من أجل محو الأمية بالكامل في مختلف مناطق البلد في آذار/ مارس ١٩٩٢. وحققت ٢٥ منطقة محو الأمية بالكامل وبلغت حملات محو الأمية بالكامل مراحل مختلفة من التقدم في ٨٠ منطقة في مختلف الولايات شملت ما يربو على ٣٠ مليوناً من الأميين بمساعدة من حوالي ٣٠ لاًخ من المتطوعين.

٣٤٤ - وعلاوة على ذلك، تركز الخطة الثامنة على استدامة المكاسب الآتية من مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة وعلى تحقيق استخدام المهارات في أوضاع المعيشة والعمل الفعلية. وتمثل الاستراتيجية الرئيسية في المستقبل في الأخذ بنهج لا مركزي لتخطيط التعليم وإدارته على جميع المستويات لمؤسسات بانشائياتي راج؛ والاستخدام المتكامل لجميع الموارد الممكنة المتاحة على مستوى البانشايات والقطاعات والمناطق للأنشطة ذات الصلة بالتعليم الأولي/محو الأمية، ورعاية/تنمية الطفل، والتمكين الاجتماعي/الاقتصادي للمرأة وبرامج الصحة الريفية؛ واشترك الوكالات الطوعية على نطاق واسع.

٣٤٥ - ومرة ثانية فيما يتعلق بالائتمان، ينصب التركيز الرئيسي لمعظم المبادرات على المناطق الريفية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الطوعي الخاص. ولدى وزارة التنمية الريفية عدة برامج لتوفير فرص أفضل للمرأة في ريف الهند. ونسبة ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة المقدمة بموجب برنامج التنمية الريفية المتكاملة، ونسبة ٤٠ في المائة من المتدربين بموجب برنامج تدريب شباب الريف على العمل للحساب الخاص مخصصة للمرأة. كما خُصصت للمرأة نسبة ٣٠ في المائة من فرص العمل في إطار برنامج جواهر روزغار يوجانا. وطبقا لبرنامج إنديرا أواس يوجانا، تولى الأولوية للأرامل وغير المتزوجات في تخصيص المساكن. وفي جميع الحالات، تخصص المساكن باسم النساء من أفراد الأسرة المعيشية أو بالأسماء المشتركة للزوج والزوجة. ويجري توفير التدريب لتمكين المرأة من أداء دور نشط في استخدام واصلاح المضخات اليدوية للامداد بمياه الشرب.

٣٤٦ - ووفقا لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة الذي يهدف إلى مساعدة الفقراء، الذين يبلغ دخلهم السنوي ١١ ٠٠٠ روبية أو أقل، خصصت للمرأة نسبة ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة. وفي إطار هذا البرنامج، تقدم المساعدة إلى فقراء الريف عن طريق الاعانات المالية الحكومية والائتمان المعزز لمساعدتهم على إقامة مشاريعهم التجارية الخاصة في مجالات الصناعات التحويلية، والنسيج ومعالجة الأغذية وكثير من الصناعات الأخرى القائمة على القرية أو الأنشطة الزراعية والخدمات. وتتيح وكالات التنمية الريفية للمناطق استهلاك القروض حتى ١ ٠٠٠ روبية بهدف حماية الفقراء من استغلال مقرضي الأموال.

٣٤٧ - والتغطية القصوى حتى الآن في إطار برنامج صندوق الائتمان الوطني للمرأة "راشتريا ماهيلا كوش" وتنفيذ المصرف الوطني للتنمية الزراعية والريفية لبرنامج جماعات الجهد الذاتي الذي ورد شرحه في إطار المادة ١٣ أعلاه، ينفذان في المناطق الريفية.

٣٤٨ - وتدير الحكومة برنامجا ضخما للإدخار يطلق عليه برنامج ماهيلا سامريدهي في المناطق الريفية على وجه الحصر ويقدم للمرأة سعر فائدة معزز خاص لفتح حساب إدخار في مكاتب البريد. وطبقا للبرنامج، فتح حوالي ١٠ ملايين امرأة في المناطق الريفية حسابات إدخار في فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

٣٤٩ - وقد ازداد أيضا اشتراك المرأة في التعاونيات، كما ارتفع عدد التعاونيات النسائية على وجه الحصر. وتمثل الأمية عاملا حاسما يعوق اشتراك المرأة. والمرافق المتعلقة بالتعليم والتدريب التعاونيين غير كافية مما يؤدي إلى انعدام الثقة. ونتيجة لذلك تتردد المرأة في دخول "الحركة" وحتى إذا كانت المشاركة عالية، فإن النجاح غير مضمون بسبب سوء التدريب.

٣٥٠ - ولما كانت التعاونيات وسيلة يمكن بها أن تحسن المرأة رفاها الاقتصادي وتكسب الثقة والاعتداد بالنفس، ارتئي أن وضع سياسة خاصة ترمي إلى زيادة عضوية المرأة وتكوين التعاونيات النسائية يتسم بأهمية بالغة. وارتئي أن البرنامج القائم للتعليم التعاوني للمرأة يتعين إعطاؤه دفعة على جميع المستويات. وتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج فيما يلي:

- تثقيف المرأة فيما يتعلق بالمفهوم التعاوني ومبدأ التعاون وإمكانياته
- تعريف المرأة بدورها في دعم المجتمع وتعزيزه.
- اطلاع جميع العضوات في لجان الإدارة على أحكام قانون التعاونيات وقواعدها ولوائحها، وتقنيات الإدارة التعاونية.

٣٥١ - وفي القطاع الطوعي، هناك منظمات معينة تتناول المشاكل التي تتعلق بأوضاع العمل والمعيشة للمشتغلات لحسابهن الخاص. وينصب تركيز معظم هذه المنظمات على المشتغلات لحسابهن الخاص. ورابطات المشتغلات للحساب الخاص، ومحفل النساء العاملات وآنابورنا ماهيلا مانديل من بين تلك المنظمات. وتقوم هذه المنظمات بتحديد وتلبية الاحتياجات البالغة الأهمية للمرأة العاملة، وتعبئ المرأة العاملة من أجل القيام بالأعمال الاقتصادية والاجتماعية المشتركة مستعينة بالضغط الجماعي، وتحسين مهاراتها في مباشرة الأعمال الحرة من خلال التدريب، والاسهامات المادية، والائتمان وخدمات الإرشاد اللازمة للمرأة العاملة وأسرتها مثل رعاية الطفل، والتعليم، والصحة وتنظيم الأسرة.

٣٥٢ - وتعمل أيضا رابطات المشتغلات للحساب الخاص في "الأنشطة الانمائية بتشجيع تنمية تعاونيات المشتغلات لحسابهن الخاص". وحتى الآن، أسست رابطات المشتغلات للحساب الخاص ١٧ تعاونية بما في ذلك تعاونيات الانتاج، مثل صنع الشيا، وطباعة الرسومات، والنسيج، وإنتاج الألبان، وتعاونيات التجارة لبائعات الخضرا، وبائعات الأسماك، وتعاونيات الخدمات لعاملات النظافة والعاملات الزراعيات وزارعات

الأشجار والقائمات برعاية الطفل. ويجري تعزيز برامج الضمان الاجتماعي المتعلقة بالرعاية الصحية، واستحقاقات الأمومة والتأمين من أجل تقديم الدعم للمرأة العاملة.

المادة ١٥

٣٥٣ - تنص المادة ١٤ من الدستور الهندي على أنه 'لا تحرم الدولة أي شخص من المساواة أمام القانون أو من الحماية المتساوية التي توفرها القوانين داخل إقليم الهند'.

٣٥٤ - وقد وردت عبارة "المساواة أمام القانون" بمزيد من التفصيل في المادة ١٥ (١) من الدستور التي تنص على أن الدولة "لا تميز ضد أي مواطن" بسبب نوع الجنس بالإضافة إلى أي أسباب أخرى. وبعبارة أخرى، فإنه في حين يتعين تطبيق جميع القوانين على أفراد الجنسين على قدم المساواة، هناك حظر صريح للتمييز بسبب نوع الجنس. بيد أن النص على عدم التمييز لهذا السبب لا يحول دون قيام الدولة بوضع أي نص خاص للمرأة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٥ (٣) من الدستور.

٣٥٥ - والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة للدولة تعكس مثل السياسة الديمقراطية الحرة للهند وتسعى جاهدة لكفالة وجود نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي عادل موجه نحو تعزيز رفاه الشعب. والمبادئ التوجيهية التي تخص المرأة مباشرة وتؤثر بصورة خاصة على مركز المرأة هي:

٣٥٦ - المادة ٢٩ التي تكفل الحق في حصول الرجل والمرأة على قدم المساواة على قدر كاف من سبل العيش، والمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة للرجل والمرأة على حد سواء وتوفير الصحة والقوة للعمال، رجالا ونساء وللأطفال في مقتبل العمر؛ والمادة ٤٢ التي تفرض شروط العمل العادلة والانسانية وإعانة الأمومة؛ والمادة ٤٤ التي تعمل على تأمين قانون مدني موحد لجميع المواطنين. وهناك قوانين مختلفة للأحوال الشخصية لشتى الديانات. فقانون زواج الهندوس لعام ١٩٥٥ ينظم زواج الهندوس، وقانون زواج الهنود المسيحيين لعام ١٨٦٢، وقانون طلاق الهنود لعام ١٨٦٩ ينطبقان على المسيحيين. أما المسلمون فيخضعون لقانون حماية المرأة المسلمة، ويخضع البارسي لقانون زواج وطلاق البارسي لعام ١٩٣٦. وتمنح المادتان ٣٢٥ و ٣٢٦ الرجل والمرأة حقوقا ومسؤوليات متساوية لانتخاب حكومة ديمقراطية والاشتراك فيها.

٣٥٧ - ومن الواضح أن الدستور الهندي يتوخى تحقيق نظام اجتماعي جديد بالكامل، يُمنح فيه جميع المواطنين فرصا وحقوقا متساوية ولا يحدث فيه أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو العقيدة أو نوع الجنس.

٣٥٨ - وتمتع المرأة والرجل بالمساواة الكاملة في المسائل المدنية والقانونية، سواء تعلقت بإبرام العقود أو إدارة الممتلكات أو ممارسة مهنة المحاماة أو إقامة العدل. وهناك كثير من المحاميات وقاضيات الصلح والقاضيات في المحاكم العليا في البلد. ويمكن أن تعمل المرأة بوصفها خبيرة مثمّنة، وحارسة قضائية، ومحلّفة وما إلى ذلك. ويمكن أن تكون المرأة شاهدة ولشهادتها وزن بنفس قدر شهادة الرجل.

٣٥٩ - ويتعين أن تعامل جميع محاكم القضاء الرجل والمرأة على قدم المساواة. وأي رجل أو امرأة يمكن أن يقاضي أو يمكن مقاضاته باسمه أو باسمها. وفي المسائل الجنائية، تتحدد الأهلية القانونية بسن الجنائي وليس بنوع الجنس. وللمرأة الحق أيضا في أن تختار مكان معيشتها.

٣٦٠ - بيد أن هذه حقوقا في المساواة بحكم القانون يضمنها دستور الهند للمرأة والرجل. وفيما يتعلق بإعمال بعض هذه الحقوق في الواقع، هناك فجوات كبيرة بين الجنسين. ومن الناحية الدستورية، تتمتع المرأة بفرص متساوية للحصول على الخدمات القانونية غير أنه بسبب انخفاض مستويات التعليم، ومحدودية المعرفة بالقوانين والإجراءات القانونية، والمحظورات الاجتماعية ومحدودية الموارد المالية، لا تستطيع المرأة أن تستعين دائما بالخدمات القانونية. وكما ذكر سابقا في هذا التقرير، سعت الحكومة إلى علاج هذا الوضع بتوفير المعونة القانونية، ومحو الأمية القانونية وإصدار قانون محاكم الأسرة.

٣٦١ - وبالمثل، على الرغم من أن المرأة تتمتع بالأهلية القانونية لإبرام العقود باسمها، فإن قليلا نسبيا من النساء يقمن بذلك من الناحية العملية بسبب حيازتهن المحدودة جدا للممتلكات. وعلى الرغم من أن قانون وراثته الهندوس يمنح حقوق إرث متساوية للورثة، إلا في حالة الممتلكات المملوكة بصورة مشتركة، فإنه من الناحية العملية تُستحث المرأة دائما على التنازل عن تلك الحقوق لأقاربها الذكور. بل إن حقوق الملكية المشتركة منحت على قدم المساواة للمرأة في بعض الولايات ولكنها تميل إلى البقاء على الورق فقط.

٣٦٢ - وللمرأة حق اختيار مكان معيشتها. بيد أنه فيما عدا المجتمعات التي تنتسب إلى الأم في كيرالا أو الأجزاء الشمالية الشرقية من الهند، فإن النظام السائد للإقامة في منزل الزوج يعني أن المرأة تعيش مع آبائها قبل الزواج ومع زوجها بعد الزواج. وتؤدي الخيارات الاقتصادية المحدودة والتعليم والتدريب المحدودان إلى تقييد القدرة على الانتقال ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة إذا تعرضت المرأة لضغط العنف والقهر العائليين. وحتى إذا لم تكن هذه القيود موجودة، فإن الخوف من العنف والعادات الاجتماعية - الثقافية القائمة على نوع الجنس كثيرا ما يعوق إمكانية الانتقال.

المادة ١٦

٣٦٣ - العلاقات الأسرية في الهند تنظمها تقليديا قوانين الأحوال الشخصية الدينية. وهناك خمس طوائف دينية رئيسية هي: الهندوس والمسلمون والمسيحيون واليهود والبارسي، ولكل منهم قوانينه الخاصة المستقلة. وتنظمهم القوانين الدينية الخاصة بكل منهم في مسائل الزواج والطلاق والوراثة والتبني والوصاية والنفقة. وجرت اصلاحات واسعة النطاق لقانون الأحوال الشخصية للهندوس من أجل تطبيق الأحكام الدستورية بدرجة كبيرة. أما قوانين الأحوال الشخصية للأقليات الأخرى، عدا قوانين الأحوال الشخصية للبارسي، فقد تركت كما هي تقريبا بسبب انتهاج حكومة الهند سياسة عدم التدخل في قوانين الأحوال الشخصية لأي طائفة ما لم يأت طلب التغيير من تلك الطائفة. وقد عدّل قانون زواج وطلاق البارسي لمنح نساء البارسي حقوقا متساوية - وجاء طلب التغيير من طائفة البارسي ذاتها. وبالنظر إلى القرار المذكور أعلاه، أعلنت حكومة الهند في ذلك الوقت أنها أصبحت طرفا في هذه الاتفاقية أي فيما يتعلق بالمادتين ٥ (أ) و ١٦ (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعلن حكومة جمهورية الهند أنها ستلتزم بهذه الأحكام وستكفلها تمثيا مع سياستها لعدم التدخل في الشؤون الخاصة بأي طائفة بدون مبادرة منها بطلب ذلك وبدون موافقتها.

٣٦٤ - وطبقا لجميع قوانين الأحوال الشخصية، تتمتع المرأة بنفس الحق في الدخول في زواج بموافقتها الحرة والكاملة. وتؤدي عدم موافقة أحد الزوجين أو كليهما إلى إبطال الزواج.

٣٦٥ - ولا يوجد أي نص قانوني فيما يتعلق بالحق في اختيار الزوج بحرية، إلا في الاسلام واليهودية والمسيحية. وفي الهند، يضطلع آباء الزوجين تقليديا بترتيب الزواج، وموافقة الفتى والفتاة مفترضة. بيد أن الشريعة الاسلامية تنص على "خيار الحلم" أي حق المرأة التي تزوجت كقاصر في رفض الزواج بعد بلوغ الحلم. بيد أن النص نادرا ما يستخدم. غير أنه في حالة المرأة الرشيدة إذا التمسست حماية القانون، فإنها لا يمكن أن ترغم على الزواج ضد إرادتها أو تحرم من الحق في الزواج بمن تختاره.

٣٦٦ - وللرأة المتزوجة الحق في أن تطلب من زوجها الانضاق عليها بموجب قانون الهندوس أثناء وجود الزواج. بيد أن قانون الاجراءات الجنائية ينص على دفع تعويض عاجل حيث يمكن للمرأة من جميع الطوائف، عدا المسلمات، أن تطلب الانضاق من زوجها. ولا يحق للزوج المعدم أن تنفق زوجته عيه إلا طبقا لقانون الهندوس. وبالنظر إلى ما تواجهه المرأة من صعوبات في ملاحقة حقوقها في المحاكم، أصدرت الحكومة قانون محاكم الأسر حيث ارتئي أن الخصومات المتعلقة بشؤون الأسرة تتطلب اتباع نهج خاص بالنظر إلى الجوانب العاطفية الخطيرة التي تكتنف ذلك. وجميع مسائل قانون الأسرة مثل الزواج، وقضايا الزوجية، والانضاق والنفقة، والحضانة، وتعليم الأطفال واعالتهم وتصفية الممتلكات تندرج ضمن ولاية محاكم الأسرة. ويختار القانون إجراءات رسمية بدرجة أقل ويجري الاستعانة بعدد من الخبراء مثل القضاة، والإخصائيين الاجتماعيين، وموظفي الرعاية وأطباء الأمراض العقلية في الخدمات الاستشارية.

٣٦٧ - ولحماية المرأة المتزوجة من العنف داخل الأسرة والمضايقات فيما يتعلق بالمهر، أدخل عدد من الأحكام في قانون العقوبات الهندي.

٣٦٨ - أما القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق عند البارسي فإنها ترد في قانون (زواج وطلاق) البارسي، لعام ١٩٣٦. وبناء على توصية واقتراحات من مجلس أمناء بارسي بانشايات، جرى تعديل هذا القانون لتوسيع نطاق بعض أحكام القانون الرئيسي لكي تتمشى مع أحكام قانون زواج الهندوس لعام ١٩٥٥ بالنص على حد أدنى لسن زواج الفتيات والفتية وإدخال أسباب جديدة لفسخ الزواج والالتزامات بين الزوجين للتكفل بالانفاق.

٣٦٩ - وهناك مشكلة معينة مرتبطة بالمجتمع الهندي والتقاليد الهندية، تتمثل في ذلك الشيء الذي يعتبر شرا اجتماعيا كلية وهو نقود الزواج أو "المهر" الذي تدفعه أسرة العروس إلى العريس من أجل الزواج. وقد اعتبر طلب المهر سببا رئيسيا لتصاعد العنف العائلي ضد المرأة. ولمحاربة هذا الخطر، صدر قانون حظر المهر في عام ١٩٦١ وجرى تعديله بعد ذلك لجعل العقوبات التي توقع لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في القانون أكثر صرامة. ونُقل عبء إثبات عدم المطالبة بالمهر إلى الشخص الذي يقال إنه أخذ المهر أو حرض على أخذه. كما أن أي إعلان يتعلق بعرض أي حصة من الممتلكات مقابل الزواج أصبح يستوجب العقاب.

٣٧٠ - وفيما يتعلق بالعنف العائلي، جرى تعديل قانون العقوبات الهندي للنص على جريمة جديدة أطلق عليها تعرض الزوجة للقسوة من زوجها أو أقاربه وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة. وبوجه عام، جرى تعريف القسوة بأنها أي سلوك متعمد يتسم بطابع من المرجح أن يدفع الزوجة إلى الانتحار أو يسبب لها أذى بالغاً أو يلحق الضرر بحياتها أو أوصالها أو صحتها (سواء العقلية أو البدنية) أو مضايقة المرأة بغية اكرامها أو أقاربها على تلبية أي طلب غير قانوني للحصول على ممتلكات أو ضمانات ذات قيمة. كما جرى النص على قيام قاض تنفيذي بإجراء تحقيق وعلى إجراء فحص إلزامي للجثة بعد الوفاة في جميع الحالات التي تكون المرأة قد انتحرت فيها أو ماتت، في خلال سبع سنوات من زواجها، في ظروف تشير شكا معقولا بأن شخصا آخر قد ارتكب الجريمة. وجرى النص أيضا على فحص الجثة بعد الوفاة في جميع الحالات التي تكون فيها المرأة المتزوجة قد توفت في خلال سبع سنوات من زواجها وقدم أحد أقارب تلك المرأة طلبا في هذا الصدد (الفرع ١٧٤، قانون الإجراءات الجنائية). وأدخلت تعديلات مقابلة في قانون أدلة الاثبات الهندي للنص على أنه في حالة انتحار المرأة في خلال فترة سبع سنوات من تاريخ زواجها وتبين أن زوجها أو أي أحد من أقارب زوجها قد عرضها للقسوة، للمحكمة أن تفترض أن هذا الانتحار كان بدافع من زوجها أو قريب زوجها (الفرع ١١٣ ألف، قانون أدلة الاثبات الهندي).

فسخ الزواج

٣٧١ - طبقا لقانون الهندوس، يمكن للزوج والزوجة على حد سواء الحصول على الطلاق لأسباب مختلفة هي - إذا كان الزوج الآخر

- منغمسا في الزنا
- تحول إلى دين آخر،
- يعاني من الجنون،
- يعاني من شكل غير قابل للشفاء من أشكال مرض الجذام،
- يعاني من مرض جنسي،
- يعتنق الزهد،
- لم يسمع عنه أنه باق على قيد الحياة من سبع سنوات أو أكثر أشخاص من الطبيعي أن يسمعوا عنه،
- لم يستأنف المعاشرة لمدة سنتين بعد قرار الانفصال القضائي، و
- لم يمثل لقرار إعادة حقوق الزوجية إلى وضعها السابق.

٣٧٢ - وقد منحت الزوجة سببين إضافيين:

- أن تحصل على الطلاق إذا كان للزوج أكثر من زوجة على قيد الحياة، و
- إذا كان مذنبا لارتكاب جريمة اغتصاب، أو لواط أو لواط حيواني.

٣٧٣ - وطبقا لقانون زواج وطلاق البارسي بصيغته المعدلة في عام ١٩٨٧، يمكن للزوج والزوجة على حد سواء الحصول على الطلاق للأسباب المبينة أعلاه طبقا لقانون زواج الهندوس.

٣٧٤ - ويخضع المسيحيون في الهند لقانون الطلاق الهندي لعام ١٨٦٩. وطبقا للقانون يمكن للزوج والزوجة على حد سواء الحصول على الطلاق، غير أنه يوجد اختلاف كبير بين حقوق الزوج والزوجة. فيمكن للزوج الحصول على الطلاق إذا ارتكبت الزوجة جريمة زنا. ويمكن للزوجة أن تطلب الطلاق للأسباب التالية:

- إذا تحول الزوج من المسيحية وتزوج بإمرأة أخرى؛
- سفاح المحارم؛
- الجمع بين زوجتين مع الزنا؛
- الزواج بإمرأة أخرى مع الزنا؛
- الاغتصاب؛ أو اللواط أو اللواط الحيواني؛
- الزنا مع استخدام القسوة؛
- الزنا مع الهجر.

٣٧٥ - وهكذا يتعين على الزوجة أن تثبت ارتكاب زوجها لجريمتين قبل أن تتمكن من الحصول على الطلاق. وهذا القانون عتيق جدا وقد ارتئي أن الحاجة تدعو إلى تنقيحه منذ بعض الوقت في الواقع. والطائفة المسيحية متحمسة أيضا لتنقيح هذا القانون العتيق. وأنشئ فريق أساسي يعمل على تنقيح القوانين المسيحية التمييزية.

٣٧٦ - وطبقا للشريعة الاسلامية، للزوج حق مطلق وغير محدود لفسخ الزواج بإرادته. ويعرف هذا بالطلاق. ولا تتمتع المرأة المسلمة بمثل هذا الحق لفسخ زواجها. وطبقا للقانون التقليدي لا يسمح للزوجة بطلب فسخ الزواج إلا تحت الأشكال التالية:

- طلاق التفويض: وهذا شكل للطلاق المفوض. وطبقا لهذا الطلاق، يفوض الزوج حقه في الطلاق في عقد الزواج الذي يجوز أن ينص على جملة أمور منها أنه في حالة اتخاذ زوجة أخرى، للزوجة الأولى الحق في أن تطلقه. وأيدت المحاكم هذه الاتفاقات السابقة للزواج والتالية للزواج بوصفها لا تتعارض مع السياسة العامة أو تتنافى مع روح الشريعة الاسلامية. وعززت المحكمة العليا لآسام هذا الحق بإعلانها أن سلطة الطلاق تلك الممنوحة للزوجة غير قابلة للإلغاء.

- الخلع: وهو فسخ باتفاق بين طرفي الزواج، حيث تعطي الزوجة بعض العوض للزوج لتحريرها من عصمة النكاح. وتخضع الشروط للمساومة وعادة ما تأخذ شكل تنازل الزوجة عن مهرها.

- المبارأة: وهي الطلاق بالاتفاق المتبادل.

٣٧٧ - وهكذا نرى أنه في حين يمكن للزوج أن يطلق زوجته بالارادة المنفردة بدون قيد أو شرط بدون تدخل من المحكمة، لا تتمتع الزوجة بهذا الحق للحصول على الطلاق بدون تدخل المحكمة ما لم ينص على شروط معينة.

٣٧٨ - ويمكن للزوجة المسلمة أن تحصل على الطلاق بدون تدخل المحكمة طبقا لقانون فسخ زواج المسلمين، لعام ١٩٣٩. وبموجب هذا القانون تتمتع الزوجة بحق فسخ الزواج للأسباب التالية:

- أن يكون مكان وجود الزوج غير معروف لمدة أربع سنوات؛
- أن يكون الزوج قد أهمل الانضاق عليها أو لم يوفر لها الانضاق لمدة سنتين؛
- أن يكون قد حكم على الزوج بالسجن لمدة سبع سنوات أو أكثر؛
- أن يكون الزوج قد أخفق، بدون سبب معقول، في الوفاء بالتزاماته الزوجية لمدة ثلاث سنوات؛
- أن يكون الزوج عنيئا وقت الزواج وظل كذلك؛
- أن يكون الزوج مجنوناً لمدة سنتين أو يعاني من الجذام أو من مرض جنسي خبيث؛

- أن تكون الزوجة، التي قام والدها أو وصي آخر عليها بتزويجها قبل بلوغها خمسة عشر عاماً، قد فسخت الزواج قبل بلوغها ثمانية عشر عاماً؛ شريطة ألا يكون الدخول بالزوجة قد تم؛
- أن الزوج يعاملها بقسوة...
- لأي سبب آخر معترف بأنه صحيح لفسخ الزواج طبقاً للشريعة الإسلامية.

٣٧٩ - وعند فسخ الزواج، يحق للمرأة في جميع الطوائف أن تحصل على نفقة من زوجها إذا لم تستطع إعالة نفسها. ويتمتع الزوج بهذا الحق أيضاً في ظل قانون الهندوس والبارسي. ويمكن للزوجة المطلقة أن تلجأ بدلاً من ذلك إلى قانون الإجراءات الجنائية للحصول على نفقة من زوجها. وقد استبعدت المرأة المسلمة من نطاق قانون الإجراءات الجنائية ولكنها يمكن أن تلجأ إلى قانون حماية المرأة المسلمة وحقوقها في الطلاق، لعام ١٩٨٦ الذي يحدد الحقوق التي تتمتع بها المرأة المطلقة، وقت الطلاق، ويحمي مصالحها. وهذا القانون يعطي المرأة المسلمة حقوقاً أكثر مما يمكن أن يتيح لها أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

٣٨٠ - ويتعين إضافة الأحكام المتعلقة بإعالة الأطفال إلى هذه الفقرة.

٣٨١ - ويسلم برنامج تنظيم الأسرة في الهند بأن المحددات الاجتماعية مثل محو أمية الإناث، والسن عند الزواج وزيادة فرص العمل للمرأة تقوم بدور هام جداً في خلق الوعي بين النساء مما يمكنهن من القيام بخيارات واعية بشأن ما يرغبن فيه فيما يتعلق بعدد الأطفال والمباعدة بين ولاداتهم. وهذه العوامل تؤدي أيضاً دوراً هاماً في تحقيق خفض معدل وفيات الرضع، وتحسين التغذية الصحية للأطفال في السن السابق للمرحلة الابتدائية واحتواء نمو السكان استناداً إلى نهج شمولي للتنمية الاجتماعية وتحديد عدد السكان. وتنفذ حكومة الهند برامج متكاملة مختلفة لزيادة محو أمية الإناث، وتوظيف الإناث، ومركز المرأة، والتغذية وخفض معدلات وفيات الرضع والأمهات.

التبني

٣٨٢ - يشكل التبني موضوع قوانين الأحوال الشخصية. ونظام التبني غير معروف في القانون المسيحي في الهند. ولا يوجد قانون للتبني خاص بالبارسي، كما أن العرف لا يعترف بالتبني. بيد أن أرملة البارسي المتوفى بدون ذرية يمكن أن تتبنى 'بالاك' في اليوم الرابع من وفاة المتوفى، للغرض الخاص بأداء طقوس دينية معينة للمتوفى. وهذا التبني يُقصد به غرض محدود فقط ولا يمنح 'البالاك' أي حقوق متعلقة بالملكية.

٣٨٣ - ولا تعترف الشريعة الإسلامية بالتبني، غير أنه في الهند، منح هذا الحق سابقاً طبقاً للقانون إلى الهندوس الذين تحولوا إلى الإسلام، وكانوا قد تمتعوا بهذا الحق قبل تحولهم. بيد أن هذا الحق العرفي أُبطل جزئياً بموجب قانون الشريعة لعام ١٩٢٩، الذي يمكن للمسلم بمقتضاه إعلان أنه سيتنازل هو وأبناؤه في المستقبل عن كافة الحقوق العرفية بما في ذلك حق التبني وأنهم سيخضعون لهذا القانون.

٣٨٤ - أما قانون الهندوس غير المعدل فإنه لم يعترف بحق المرأة في التبني. وطبقا لهذا القانون الكلاسيكي يمكن أن يتبنى الهندوسي الذكر إبننا فقط ولا يوجد نص على تبني إبنة. والغرض من التبني هو كفالة الفائدة الروحية بأداء الطقوس الدينية الأخيرة وأيضا لاستمرار سلسلة النسب. واعتبرت أيلولة الممتلكات ذات أهمية ثانوية. وبسبب هذا النهج الأساسي للتبني، سمح قانون الهندوس بتبني الأبناء وحدهم ولم يعترف بحق الهندوسي في تبني البنات لأن البنات لا تستطيع أن توفر فائدة روحية أو تواصل سلسلة نسب والدها.

٣٨٥ - وبإصدار قانون التبني والنفقة للهندوس، لعام ١٩٥٦، تغير نظام التبني من أساسه. ويمكن للهندوسي أن يتبنى الآن إبننا أو إبنة، بالنظر إلى أن الفكرة العلمانية للآباء الراغبين في الحصول على طفل قد حلت محل الغرض الديني. ولم يعد الزوج قادرا على أن يعطي للتبني أو يتبنى بدون موافقة زوجته. بيد أنه في حالة الزواج القائم، لا يزال الزوج يتمتع بالحق الأساسي. ويمكن للمرأة الآن أن تتبنى، إذا لم تكن متزوجة، أو إذا كانت أرملة أو مطلقة. وتتمتع المرأة المتزوجة بحق مماثل إذا كان زوجها قد اعتزل الدنيا كلية ونهائيا، أو لم يعد هندوسيا، أو قررت إحدى المحاكم أنه مختل العقل.

٣٨٦ - وقد قدمت حكومة الهند قانونا موحدا وعلمانيا للتبني - مشروع قانون تبني الأطفال لعام ١٩٧٢، الذي أعطى حق التبني للرجل والمرأة من جميع الطوائف على قدم المساواة. بيد أن مشروع القانون سقط بسبب المعارضة الشديدة من جانب الطائفة المسلمة التي ارتأت أن النتائج القانونية للتبني تتعارض مع تعاليم الاسلام.

الوصاية

٣٨٧ - طبقا للقانون الهندي، يمكن أن يكون الوصي شخصا طبيعيا، معيننا بوصية أو معيننا عن طريق المحكمة. وكما هي الحال في النواحي الأخرى في قانون الأسرة، لا يوجد قانون موحد فيما يتعلق بالوصاية. وهناك ثلاثة نظم قانونية مختلفة سائدة - قانون الهندوس، والشريعة الاسلامية وقانون الوصاية والقوامة، لعام ١٩٨٠.

٣٨٨ - أما قانون الأقلية الهندوسية والوصاية لعام ١٩٥٦ فقط قنن القانون الساري على الهندوس. وينص القانون على أن الطفل يظل قاصرا إلى أن يبلغ ١٨ عاما. والوصي الطبيعي على البنين والبنات غير المتزوجات على حد سواء هو الأب أولا وتليه الأم. ولا يعترف بألوية حق الأم إلا للحضانة في حالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. بيد أن القانون ينص على أنه عند البت في مسألة الوصاية، يجب أن تعتبر المحكمة رفاه الطفل "مسألة بالغة الأهمية".

٣٨٩ - ودائما ما كان القضاء يراعي هذا المبدأ في حالة وجود تنازع بين الحق الأبوي ورفاه الطفل. وفي ظروف خاصة، قررت المحكمة أن الأم يمكن أن تكون الوصي الطبيعي حتى إذا كان الأب على قيد الحياة. (Jija Bai Vs. Pathan Khan 1971 S.C.P. 315).

٣٩٠ - وطبقا للشريعة الاسلامية، فإن الأب هو الوصي الوحيد على أطفاله. بيد أن للأم الحق الأول في حضانة أطفالها القاصر. وهناك اختلاف بين المذهب الشيعي والمذهب الحنفي بشأن السن الذي ينقضي عنده حق الأم في الحضانة. ففي حالة الابن القاصر يرى مذهب الشيعة أن حق الأم في 'الحضانة' هو فقط خلال فترة الفطام التي تنتهي عندما يكتمل الطفل سن سنتين. ومن ناحية أخرى، فإن المذهب الحنفي يمد الفترة حتى يبلغ الابن القاصر سن السابعة. والمذهبان متفقان على أن للأم فقط حق حضانة البنت القاصر حتى تبلغ الحلم.

٣٩١ - وينظم قانون الوصاية والقوامة لعام ١٨٩٠ جميع الطوائف بخلاف الهندوس والمسلمين. وينص هذا القانون على أن حق الأب في الوصاية حق أساسي ولا يمكن تعيين شخص آخر إلا إذا تبين أنه غير مناسب. بيد أن القانون ينص على أنه يجب أن تضع المحكمة رفاة الطفل في الاعتبار.

أموال الزوجية

٣٩٢ - لا يفرض القانون الهندي أي قيد على اختيار المرأة اسم عائلتها، ومهنتها ووظيفتها. وقد أيدت مختلف المحاكم حق المرأة في أن تختار مهنة لها ولكن من حق الزوج أن يحدد مكان منزل الزوجية، وبمقتضى هذا الحق إلتمس الزوج في حالات معينة اصدار قرار باسترداد حقوق الزوجية أو بالانفصال القضائي إذا تعذر على الزوجة اللحاق بزوجها بسبب مقتضيات الخدمة.

٣٩٣ - وطبقا للقانون الهندي، فإن مفهوم شيوع المصالح ووحدة ممتلكات الزوجين المكتسبة والمتمتع بها أثناء الزواج، ليس معترفا به.

٣٩٤ - وطبقا لقانون الهندوس، تتمتع المحكمة بسلطة تقرير ما تراه عادلا ومناسبا من الأحكام فيما يتعلق بالأموال المقدمة وقت الزواج أو قريبا من وقت الزواج إلى الزوج والزوجة معا. وهناك حكم مماثل منصوص عليه في قانون زواج وطلاق البارسي، لعام ١٩٣٦.

٣٩٥ - والقانون الوحيد الذي يمنح حقوقا أساسية للزوجة في أموال زوجها، بنصوص صريحة عن وحدة الملكية وشيوع المصالح في أموال الزوجين معا أثناء الزواج هو القانون المدني البرتغالي، لعام ١٨٦٧ الذي يسري بوجه عام على سكان ولاية غواه وإقليمي الاتحاد دامن وديو. وينص القانون على نوعين من العقود معروفين بالعقود السابقة للزواج التي يتعين على الزوجين تنفيذها قبل زواجهما بعمل علني. وهذه العقود غير قابلة للإلغاء أو التعديل، بعد عقد الزواج والدخول بالزوجة، ولا تمس حقوق الزوج في الإرث والإدارة العامة للأموال.

٣٩٦ - وينص العقد الأول على المشاركة في الموجودات بين الزوجين فيما يتعلق بجميع الأموال والمطلوبات الحالية فضلا عن المستقبلية في حين ينص العقد الثاني على المشاركة البسيطة في

الموجودات والمطلوبات المكتسبة أو المكتسبة خلال فترة الزواج. وهذه الأموال المشتركة تخص كلا الزوجين. وعلى الرغم من أن إدارة وتنظيم هذا بوجه عام مناطان بالزوج، فإنه يظل غير قادر على تحويلها إلى شخص آخر أو التصرف فيها خلافاً لذلك سواءً بالبيع أو بالهبة أو حتى بوصية بدون موافقة زوجته. وفي حالة انحلال الزواج بالوفاة أو الطلاق، تقسم جميع الأموال إلى نصفين، حيث يمثل النصف حصة كل زوج. وهكذا فإنه حتى إذا لم تكن الزوجة تحصل على مرتب، فإنها تكتسب حقا متساويا في الأموال التي اكتسبها زوجها خلال فترة الزواج.
